وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 –قالمة–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

تخصص قانون أعمال

مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر

تحديات تحقيق الأمن الغذائي العالمي

إعداد الطالبة:

- **رانية حزايمية**
- **مروة بوساحة**

تحت اشراف:

- **أ. د آمال بن صويلح**

تشكيل لجنة المناقشة

الرقم	الأستاذ	الجامعة	الرتبة العلمية	الصفة
01	أ.د/ مقلاتي مونة	8 ماي 1945 قالمة	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
02	أ.د/ بن صويلح آمال	8 ماي 1945 قالمة	أستاذ التعليم العالي	مشرفا
03	أ.د/ براحلية زوبير	8 ماي 1945 قالمة	أستاذ التعليم العالي	عضو مناقشا

السنة الجامعية: 2024-2025

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمان الرحيم

قال الله تعالى: قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم.

`البقرة:32`

عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال

سمعة رسول الله صلى الله عليه و سلم يقول`

من سلك طريقا يبتغي فيه علما سهل الله له طريقا

إلى الجنة وإن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضا بما يصنع

وإن العالم ليستغفر له من في السماوات ومن في

الأرض حتى الحيتان في الماء وفضل العالم على العبد

كفضل القمر على سائر الكواكب

وإن العلماء ورثة الأنبياء

وإن الأنبياء لم يورثو دينار ولا درهما وإنما ورثو العلم من أخذه أخذ بحظ وافر

.

"رواه أبو داود والترمذي"

شكر وعرفان

أحمد الله تعالى حمدا طيبا مباركا فيه، حمدا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، أن وفقنني وأعانني على إنجاز هذا العمل، وذلل لي الصعوبات، فتح لي أبواب الفهم والمعرفة وأسأله سبحانه أن يتقبله خالصا لوجهه الكريم، وينفعني وينفع به غيري.

إلى سيد الخلق، وقدوتنا ومعلمنا الأول، نبينا محمد صلى الله عليه و سلم، الذي أوصانا بطلب العلم، أهدي هذا العمل المتواضع حبا وإتباعا، راجية شفاعته يوم لا ينفع مال ولا بنون.

أتوجه بعد ذلك بجزيل الشكر والإمتنان الأساتذة الفاضلة (آمال بن صويلح) المشرفة الكريمة على هذا العمل، التي لم تبخل علينا بعملها، ولا بتوجيهاتها السديدة، ولا بدعمها المتواصل منذ البداية، لقد كانت بحق مثالا للعطاء، والصبر، والتفاني، فجزاها الله عني خير الجزاء، وبارك في عملها وعلمها، وجعل ما قدمته لي في ميزان حسناتها، كما نعبر عن خالص شكرنا وإمتناننا لأعضاء لجنة المناقشة المحترمين، على وقتهم الثمين، وعلى ملاحظاتهم التي أضافة لبحثنا قيمة علمية معتبرة.

وختاما ,نوجه الشكر لكل أستاذ وأستاذة من كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة قالمة، الذين ساهموا في تكويننا طيلة سنوات الدراسة، ولكل من مد لنا يد العون أو شجعنا ولو بكلمة طيبة.

وشكرا.

2025

الإهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله يسر لي سبل العلم، ووفقني لإجتياز هذه المرحلة من حياتي العلمية، وأسأله أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، وأن ينفعني وينفع به غيري.

وفي هذا المقام اقف وقفة وفاء وإمتنان لكل من كان له أثر في رحلتي، وترك بصمة في طريقي، إلى أمي التي ربتني، التي كانت لي وطنا وسندا، من غرست في الأخلاق قبل العلم، ومنحتني حنان الأم وتعب المربي، إلى صاحبة الفضل بعد الله فيما أنا عليه اليوم، لك دعائي الأبدي، وإمتناني الذي لا يوفيك حقك.

إلى أمي التي أنجبتني، الداعمة الصامتة، والرحم الدافئ؛ إلى صاحبة القلب الكبير والدعاء الصادق، لك كل الحب، وكل الشكر على ما قدمتيه من اجل أن أكون.

وإلى أبي العزيز، الذي كان في صمته حكمة، وفي دعمه قوة، وفي حضوره راحة....من علمني أن أواجه الحياة بعقل وقلب، له مني كل الإحترام والتقدير.

كما أتوجه بالشكر إلى أخي الحبيب، الذي كان دائما قريب، بعطفه وإهتمامه، سندا في ضعفي، ورفيقا في كل لحظة صعبة(محمد)

كما لا يفوتني أن أشكر كل صديقاتي الوفيات، على دعمهن المعنوي ومشاركتهن لي هذا المنشور.

رانية

الاهداء

الحمدلله وكفى والصلاةعلى الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى اما بعد:

اهدي ثمرة جهدي الى التي حملتني ومنحتني الحياة واحاطتني بحنانها وحرصت على تعليمي بصبرها وتضحيتها الى ماكان دعائها سر نجاحي امي الغالية حفضها الله

الى الذي دعمني في مشواري الدراسي وكان وراء كل خطوة خطوتها في طريق العلم والمعرفة ابي الغالي رعاه الله والى من هم أسس عمري ومحزن ذكرياتي اخوتي مروان وبلال كما لا يفوتني ان اخص اهدائي بالذكر الى زوجي الغالي عبد الحق الذي كان داعمي في مشواري الدراسي والى كل الأشخاص الذين احمل لهم المحبة والتقدير

2025

مروة

مقدمة

يشكل الأمن الغذائي العالمي في الوقت الراهن أحد أبرز الإشكاليات ذات الأبعاد القانونية والتنموية التي تشغل اهتمام المجتمع الدولي، لما له من صلة وثيقة بحقوق الانسان الأساسية , وفي مقدمتها الحق في الغذاء الكافي ، الذي كرسه في العديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية ، وعلى رأسها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966)، بناء على ذلك ، اصبح تحقيق الأمن الغذائي التزاما قانونيا وأخلاقيا يقع على عاتق الدولة، سواء على المستوى الوطني او في اطار التعاون الدولي الجماعي.

يتجلى الامن الغذائي العالمي كمفهوم مركب يعكس مدى قدرة الدول على ضمان امدادات غذائية كافية ومستقرة ،من حيث الكم والنوع ,ويقوم هذا الامن على مقومات رئيسية ,منها وفرة الموارد الطبيعية كالأراضي الخصبة والمياه ,وتوفير البنية التحتية الزراعية ,وكفاءة نظم التخزين والتوزيع ,فضلا عن تبني سياسات تنموية تدعم الإنتاج الزراعي ومن ثم فان تحقيق هذا الهدف يتطلب بيئة مستقرة وإرادة سياسية تسهم في تأمين غذاء مستدام يلبي احتياجات المتزايدة للسكان مما يستوجب مقاربة قانونية وتنموية متكاملة .

غير أن تحقيق هذا الهدف على أرض الواقع لا يزال محفوظا بجملة من التهديدات، تتداخل فيها الأبعاد القانونية، والاقتصادية والبيئة والإنسانية، فالتغيرات المناخية تعد من أبرز العوامل المهددة لاستقرار الإنتاج الزراعي، عبر ما تسببه من موجات جفاف وفيضانات وارتفاع في درجات الحرارة الأمر الذي يؤدي بإضعاف قدرة الدولة، ولا سيما النامية منها، على تلبية احتياجات سكانها الغذائية كما يسهم النمو الديموغرافي المتسارع في الضغط على الموارد الطبيعية في مقابل محدودية الأراضي الزراعية وندرة المياه ما يؤدي إلى خلل بين العرض والطلب الغذائيين، وتفاقم النزاعات المسلحة والأزمات الاقتصادية من هذه التحديات، إذ تؤدي إلى تعطيل سلاسل الإمداد الغذائي، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، وزيادة الجوع وسوء التغذية، وهو ما يعد انتهاكا مباشرًا لالتزامات الدولة بموجب القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الانسان، كما تعاني العديد من الدول من ضعف البنية التحتية الزراعية، وسوء إدارة الموارد وغياب آليات فعّالة للتخزين والتوزيع، بالإضافة إلى محدودية الاستفادة من التكنولوجيا الزراعية الحديثة، ما يضعف قدرتها على تحقيق الاكتفاء الذاتي وضمان الأمن الغذائي لشعوبها.

في مقابل هذي التحديات ,تكاثفت الجهود الدولية من خلال منظمات كمنظمة الأغذية والزراعة تابعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي وبنك الدولي لدعم سياسيات الامن الغذائي وتمويل مشاريع تنموية زراعية ,والمنظمات غير الحكومية التي اضطلعت بأدوار انسانية وميدانية هامة في تقديم المساعدات الغذائية ,في حين ساعدت التقنيات الزراعية الذكية مناخيا في التخفيف من التغير المناخي وأنشئ قبو سفالبارد العالمي للبذور كخط دفاع احتياطي لضمان الامن الوراثي الزراعي لمواجهة الازمات المستقبلية .

وعليه, فإن تحقيق الأمن الغذائي العالمي يستدعي مقاربة قانونية شاملة تعزز التعاون الدولي ,وتدعم الزراعة المستدامة ,وتضمن العدالة في توزيع المواد ,مع حماية الفئات الهشة وتقليص الفاقد الغذائي فالأمن الغذائي لم يعد قضية تقنية فحسب ,بل اصبح حقا إنسانيا يتطلب تنسيقا دوليا فعالا لضمان تفعيله لجميع شعوب العالم.

أهمية البحث :

– فهم العلاقات المعقدة بين المتغيرات المختلفة. إذ يعد موضوع الأمن الغذائي مجالا متعدد التخصصات يجمع بين العلوم البيئية والاقتصادية ، والسياسية والقانون، والاجتماع ، دراسة تسمح للباحثين بفهم كيفيه تفاعل التغيرات المناخية , والسياسات الزراعية والتكنولوجيا و الاقتصاد العالمي، وتأثيرها على إنتاج الغذاء وتوزيعه.

– الأمن الغذائي يرتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم الاستدامة حيث يتطلب تحقيق التوازن بين الإنتاج الزراعي وحماية الموارد الطبيعية مثل المياه والأراضي ،البحث في هذا الموضوع يساهم في تطوير المعرفة حول كيفية تحقيق هذا التوازن ، مما يفيد الجهود العالمية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة والقضاء على الجوع .

– من خلال دراسته التحديات التي تواجه الأمن الغذائي ، يمكن للباحثين تحديد الفجوات المعرفية في المجالات المختلفة، مثل تأثير التكنولوجيا الحديثة على الزراعة أو دور السياسات الدولية في تعزيز أو عرقلة الأمن الغذائي . هذه الفجوات تشكل أساسا . لبحوث مستقبلية تساهم في تطوير الحلول المنتظرة

أهداف البحث

1– يهدف هذا البحث إلى تحديد العوامل الرئيسية التي تؤثر على الأمن الغذائي مثل التغيرات المناخية والسياسات المختلفة ، والتطرق إلى مختلف التهديدات الذي تعيق الوصول إليه.

2-وتوفير إطار لتحسين السياسات والتشريعات على المستويات المحلية والدولية ، ودراسة دور المنظمات الدولية مثل منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) في تعزيز الأمن الغذائي ، وكما يهدف إلى اقتراح آليات لتعزيز التعاون بين الدول لمواجهة التحديات المشتركة.

أسباب اختيار الموضوع

- الرغبة الشخصية في فهم الموضوع وسن مفاهيم الأمن الغذائي على اعتباره من المواضيع الحديثة التي تتطلب الدراسة والتحليل.

- انعدام الأمن الغذائي يؤدي إلى خسائر اقتصادية كبيرة، سواء على مستوى الأفراد أو الدول، دراسة هذا الموضوع تساعد في تطوير سياسات اقتصادية وتعزز الاستقرار وتقلل من مستوى الفقر والجوع في العالم.

- تحقيق الأمن الغذائي هو أحد أهداف التنمية المستدامة التي أقرتها الأمم المتحدة ، البحث في هذا الموضوع يساهم في كيفية تحقيق التوازن بين الإنتاج الزراعي وحماية البيئة، مما يعزز الجهود العالمية نحو تحقيق الاستدامة.

- فهم العلاقات المعقدة بين المتغيرات المختلفة التي تؤثر على الأمن الغذائي مثل التفاعل بين التغيرات النامية والسياسات الزراعية، وهذا الموضوع يوفر فرصا لسد هذه الفجوات المعرفية.

إشكالية البحث

في عالم يعاني من تفاقم التحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية، يظل تحقيق الأمن الغذائي العالمي أحد أهم القضايا التي تواجه البشرية، في هذا الإطار تم طرح إشكالية البحث الرئيسية المتمثلة: ما هي ابرز التحديات القانونية التي تعيق تحقيق الامن الغذائي العالمي في ظللا الالتزامات الدولية القائمة ؟

بناء على الإشكالية الرئيسية يمكن إدراج التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو الاطار القانوني و المفاهيمي الذي يقوم عليه الامن الغذائي العالمي في ضوء المواثيق الدولية ؟
- كيف اثرت التغيرات المناخية و النزاعات المسلحة على التزاحم الدولي بتحقيق الامن الغذائي وفقا للقانون الدولي؟

- وما مدى فعالية الاطر القانونية الدولية في حماية الحق في الغذاء و ضمان الامن الغذائي العالمي .

منهج الدراسة

للإجابة عن التساؤلات وإشكاليات البحث المطروحة تم الاعتماد في هذه الدراسة كل من المنهج الوصفي بالتطرق إلى أسس مرتكزات الأمن الغذائي العالمي ومستوياته والمقومات التي يرتكز عليها.

إضافة إلى المنهج التحليلي الذي تم استخدامه في تحليل مختلف المواثيق الدولية المختلفة بتحقيق الأمن الغذائي العالمي سواء إتفاقيات دولية أو نتائج المؤتمرات الدولية المنعقدة.

الدراسات السابقة

– كتاب نادية أحمد عمراني بعنوان النظام القانوني للأمن الغذائي العالمي، يتناول هذا الكتاب مرجعا مهما في دراسة البعد القانوني للامن الغذائي على الصعيد الدولي .تسليط المؤلفة الضوء على اهمية الغذاء كحق اساسي من حقوق الانسان .وتبين كيف ان غيابه يعد انتهاكا صارخا للكرامة الانسانية.و يتناول الكتاب الاطر القانوني المنظم للامن الغذائي من خلال مواثيق دولية كالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية .كما يبرز مسؤولية الدول و المنظمات الدولية في حماية هذا الحق و تفعيله .لا سيما في حالات النزاع او الكوارث.

– كتاب محمد السيراتي، الأمن الغذائي والتنمية، تناول العلاقة بين الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية، مفهوم الأمن الغذائي وتطور مشكلاته في مصر، مع تحليل جوانب الطلب والعرض على الغذاء كما يتناول سياسات تحقيق الأمن الغذائي، مسلطا الضوء على التحديات والفرص مرتبطة بهذا المجال واستعراض العوامل المؤثرة فيهما مثل النمو السكاني. السياسات الزراعية .والموارد الطبيعية.

– هبول محمد، إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر: دراسة تحليلية تقييمية، حيث تطرقت الأطروحة إلى السياسات الزراعية الملاءمة لتحقيق أمن غذائي مستدام، في ظل التحديات المستقبلية. كما تتناول الاطروحة موضوع الامن الغذائي المستدام من منظور السياسات البيئية و الموارد المائية .و تقترح اصلاحات قانونية و مؤسساتية من شانها ضمان توزيع عادل للموارد.

صعوبات البحث

– صعوبة الوصول إلى بيانات حديثة وشاملة تعيق القدرة على تحليل الوضع الحالي بدقة.

– قلة المصادر والمراجع الحديثة والمتنوعة المتخصصة في موضوع البحث عن مستوى المكتبة.

خطة الدراسة:

في إطار هذه الدراسة المعنونة " بتحديات تحقيق الأمن الغذائي العالمي: "، نعتمد خطة بحثية واضحة تنقسم إلى فصلين رئيسيين. الفصل الأول يتناول الجانب المفاهيمي من خلال مبحثين: الأول يحدد ماهية الأمن الغذائي (تعريفه، أركانه، مستوياته)، والثاني يحلل أوضاعه العالمية الراهنة (المقومات، الأبعاد، وحالات انعدام الأمن الغذائي العالمي). أما الفصل الثاني فيركز على التحديات تحقيق الامن الغذائي العالمي وسبل التصدي لها عبر آليات فعالة .. خلال مبحثين: الأول يعالج التهديدات الرئيسية (التغير المناخي، الأزمات الاقتصادية، النمو السكاني)، والثاني يستعرض آليات التعزيز (المنظمات الدولية، غير الحكومية التكنولوجيا الحديثة)

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي العالمي

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي العالم

تعتبر مسألة الأمن الغذائي من القضايا الجوهرية التي تحظى بأهمية متزايدة على المستوي العالمي, خاصة في ظل تزايد عدد السكان وتزايد الإعتماد على الواردات الغذائية لتلبية الإحتياجات الأساسية وضمان الإستقرار الاجتماعي والإقتصادي وهو حق أساسي من حقوق الإنسان، إرتبط عبر الزمن بمفاهيم متعددة تعكس أبعاده المختلفة وقد عرف المفهوم تطورا لغويا وإصطلاحيا التي تم دراستهما من قبل العديد من الفقهاء والدارسين كما أنه تلقى إهتماما كبيرا من قبل بعض المنظمات والوثائق الدولية، إضافة إلى المفاهيم المرتبطة به ويرتكز الأمن الغذائي على جملة من الأركان الجوهرية مثل وفرة السلع الغذائية وسلامة الغذاء...بالإضافة إلى أن الأمن الغذائي ينقسم إلى عدة مستويات: المستوى الكفاف,المتوسط, المحتمل.

كما تنطوي مقومات الأمن الغذائي على أبعاد إقتصادية, و إجتماعية,وسياسية, وصحية. وتبرز في المقابل حالات إنعدام الأمن الغذائي, سواءالمزمن أو الحاد و عليه يسعى هذا الفصل إلى تقديم إطار مفاهيمي شامل يوضح ماهية الأمن الغذائي من خلال التعريف به وبيان أسسه ومستوياته ومقوماته وأبعاده, إضافة إلى إستعراض حالات إنعدامه.

المبحث الأولى : ماهية الامن الغذائي العالمي

في ظل التطورات المتسارعة التي شهدها العالم اليوم اصبح الامن الغذائي قضية عالمية تتصدر أولويات اجندة السياسات الدولية والوطنية ويعد الامن الغذائي شرطا أساسيا, وحيث يرتبط ارتباطا وثائقيا بالقضاء على الفقر ودعم النمو الاقتصادي والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والسياسي .

المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي العالمي

يمثل الأمن الغذائي نقطة التقاء بين مفهومين الأمن من ناحية، الذي يعني الاطمئنان والحماية، والغذاء من ناحية أخرى، ويعد الأمن من أولى الحاجات الأساسية التي يسعى الإنسان لتحقيقها، يشمل ذلك كل ما يمكن استهلاكه سواء كان من مصدر حيواني أو نباتي وسنحاول من خلال هذا المطلب تسليط الضوء على التعريفات المتعددة للأمن الغذائي.

الفرع الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي للأمن الغذائي العالمي

يمثل الأمن الغذائي مفهوما متعدد الأبعاد وواسع النطاق، وقد حاز على اهتمام كبير نظرا لكونه عاملا أساسيا في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وضمان رفاهية الأفراد والمجتمعات.

أولا: تعريف الأمن الغذائي العالمي لغة

يتضمن الأمن الغذائي مصطلحين مترابطين ببعضهما البعض حيث أن الأول يؤثر على الثاني والعكس صحيح.

مفهوم الأمن: من باب أمن وسلم، وهو من الأمن والأمان، وآمنة فهو امن وامينة اطمئنان، ولم يخلف، فهو امن، وأمين، ويقال لك الأمان أي قد امنتك، وأمن اطمأن فيه، وأمن الشر ومنه سلم[1]. ومنه قوله تعالى (إذ يغشيكم النعاس أَمنة)[2] وأيضا قوله تعالى: (أَطْعمَهُم من جوع وأمنهم من خوف)[3]

مفهوم الغذاء: فقد أعطته عدة تعريف، يقصد به ما يتعلق بالطعام، فهو كل مادة قابلة للهضم.[4]

تم تعريفه أيضا أنه كل ما يكون به نماء الجسم وقوامه من الطعام والشراب، ويجمع كل العناصر الضرورية لبنية جسم الإنسان.[5]

إن تعريف الأمن الغذائي يتمحور حول الاطمئنان ويعني ضمان توفير الموارد والعناصر الغذائية بالكميات الكافية والمناسبة

[1] بطرس الستاني، قطر المحيط، الطبعة الثانية، قاموس لغوي ميسر، مكتبة لبنان ناشرون، 1955، ص 13.

[2] سورة الأنفال الآية 11.

[3] سورة قريش الآية 4.

[4] نادية أحمد عمراني، "النظام القانوني للأمن الغذائي العالمي بين النظرية والتطبيق" دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 36.

[5] مرجع نفسه، ص 37.

ثانيا: تعريف الأمن الغذائي العالمي اصطلاحا

إن التعريفات التي طرحها الكُتاب والباحثون للأمن الغذائي كثيرة ومتعددة، يعود ذلك إلى تعقيده وتداخله مع جوانب متعددة، سواء كانت اقتصادية، سياسية، اجتماعية أو اتفاقية لكنها تلتقي جميعا حول توفير الغذاء وإمكانية الوصول إليه الحصول عليه، وكيفية استغلاله في أي وقت يحتاجه الإنسان ....[1]

عرف بأنه تمكن من المجتمع من تأمين الاحتياجات الغذائية الأساسية لأفراده وضمان الحد الأدنى منها بشكل منتظم، إما من خلال الإنتاج المحلي للمواد الغذائية أو عبر تحقيق عائد كاف من الصادرات يستخدم في استيراد ما يلزم لتعويض أي نقص في الإنتاج المحلي[2]، يتضمن هذا المفهوم بدوام توفر المنتجات الغذائية في الأسواق خلال فترة زمنية معينة ويستلزم تحقيق الأمن الغذائي ضرورة امتلاك احتياطي استراتيجي من الغذاء مواجهة الأزمات الطارئة وذلك لتجنب تعرض الدول النامية للضغوط السياسية التي قد تمارسها الدول المتقدمة عبر استخدام الغذاء كأداة نفوذ.

من جهة أخرى اعتبر الأمن الغذائي قضية حيوية لا غنى عنها للدول، ولا ينبغي أن يكون هناك تفاوت حضاري بينهما في هذا المجال وترتبط هذه القضية بعدة عوامل رئيسية، أبرزها التنمية الزراعية وتوافر الأراضي والمياه وزيادة انتاج الغذاء، كما أن تعزيز الاعتماد المتبادل بين الدول سواء من خلال تبادل السلع الزراعية أو نقل التكنولوجيا، يعد عنصرا أساسيا لتحقيق الأمن الغذائي على نطاق عالمي...[3]

الفرع الثاني : التعريف القانوني والمفاهيم المرتبطة بالأمن الغذائي

تجدر الإشارة إلى أنه برغم من تعدد مفاهيم وآراء الكتاب حول موضوع الأمن الغذائي العام فإنا نلاحظ فيها غياب الجانب القانوني لبعض المفاهيم المرتبطة بالأمن الغذائي لذا سنحاول في هذا الفرع.

أولا: التعريف القانوني للأمن الغذائي العالمي

لقد أولت الوثائق والمنظمات الدولية إهتمام كبيرا بقضايا الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي، لاسيما في الدول النامية، ويعود هذا الاهتمام إلى تأثير الأمن الغذائي على استقرار هذه العوامل، حيث يرتبط بتوفير الغذاء

[1] السيد محمد السيراتي، الامن الغذائي والتنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديد للنشر، الإسكندرية، 2000، ص14.

[2] المرجع نفسه، ص 14.

[3] محمد السيد عبد السلام الأمن الغذائي الوطني العربي، سلسلة عالم المعرفة، العدد 230، الكويت، فبراير 1998، ص32.

وإمكانية الحصول عليه، واستخدامه بشكل صحي, واستدامته على المدى وسنتعرض إلى التعاريف التي طرحتها كل من المنظمات والوثائق الدولية تباعاً فيما يلي:

عرفت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) الأمن الغذائي بأنه: حصول جميع أفراد المجتمع في كل الأوقات, على أغذية كافية وصحية تلبي احتياجاتهم وتمكنهم من القيام بأنشطتهم بصورة جيدة وسليمة..[1]

ويعرفه البنك الدولي على أنه إمكانية حصول كل الناس في كافة الأوقات على الغذاء الكافي واللازم لنشاطهم وصحتهم، ويتحقق الأمن الغذائي لقطر ما عندما يصبح هذا القطر القدرة التسويقية على إمداد كل المواطنين بالغذاء الكافي في كل الأوقات"[2]

و عرفه إعلان مؤتمر القمة العالمية للأغذية 1996 على أنه يتحقق عندما يتمتع جميع الناس في جميع الأوقات بإمكانية الحصول المادي والاقتصادي على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم الغذائية وأفضلياتهم الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية...[3] نلاحظ من هذا التعريف أن منظمة الأغذية والزراعة تحدد ثلاثة عناصر لتحقيق الأمن الغذائي .

أولهما توفير الإمدادات، يليها استقرار تلك الإمدادات، وأخيرا ضمان وصول الغذاء إلى جميع الأفراد وفق احتياجاتهم، وعليه فإن زيادة إنتاج الغذاء وحدها لا تكفي لتحقيق الأمن الغذائي، إذ يظل منعدما إذا تعذر على الافراد شراء الغذاء ..[4].

بموجب ما قررته المنظمات الزراعية العربية، يتحدد مفهوم الأمن الغذائي بأنه توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط والصحة، وبصورة مستمرة لكافة أفراد الأمة العربية.

---

[1] شوقي حفياني، تحديات الأمن الغذائي في العالم العربي، دراسة مقارنة الجزائر والمغرب، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة 3 كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، السنة الجامعية 2022-2023، ص 40.

[2] عبد الحكيم حفظ الله، عبد الحليم الحمزة، الأمن الغذائي والمؤشرات، دراسة قياسية للفترة "1990-2022" مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 17، العدد 2024، ص 217.

[3] شوقي حفياني، مرجع السابق، ص 41.

[4] كينة عبد الحفيظ، سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية النفطية في ظل تقلبات أسعار النفط، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2020-2022، ص 17.

إستنادًا إلى الإنتاج المحلي أولاً، وبما يتفق مع الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية في كل قطر عربي وبما يكفل توفرها للمواطنين العرب بأسعار تتناسب مع دينهم وإمكاناتهم المادية "و يستفاد من هذا التعريف أن الأمن الغذائي يشكل هدفًا ساميا تسعى الشعوب إلى تحقيقه، عبر تذليل الصعوبات وتجاوز العوائق الطبيعية والإقتصادية، توفير الشروط اللازمة لتأمين الغذاء من مصادره المحلية والخارجية على حد سواء، بما يكفل إستمرارية إمداد الجميع بالغذاء السليم والأمن ..[1]

ثانيا: المفاهيم المرتبطة بالأمن الغذائي العالمي

في سياق الاهتمام بمسألة توفير الغذاء من منظور شامل، وضمان الأمن على المستوى القطري، برزت عدة مفاهيم متنوعة متصلة بهذه القضية نذكر من أهمها:

1- الإكتفاء الذاتي الغذائي: وعرف بأنه قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس والموارد والإمكانيات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا[2].

ويشير ذلك إلى أن أي مجتمع قادر على تجميع أمنه الغذائي دون الإعتماد على الآخرين خارج حدوده مما يضمن تلبية احتياجاته الغذائية من موارده الخاصة، ويتجنب المخاطر المرتبطة بالتعامل مع الخارج[3] لقد برزت حول هذا المفهوم الجديد من التحفظات أبرزها عجز أي دولة عن تلبية احتياجاتها الغذائية بالكامل من خلال الإنتاج المحلي، سواء جزئيا أو كليا دون الحاجة للاستيراد، دون النظر إلى تكلفة هذا الإنتاج محليا وعالميا، وقد أثبتت التجارب أن هذه الممارسات فشلت في حالات الحرب والسلم على حد سواء، لذلك من غير الممكن لأي دولة بتحقيق الاكتفاء الذاتي ما كانت قوته الاقتصادية والسياسية وذلك بسبب وجود العديد من العوائق.[4]

- ندرة الموارد الزراعية في أي بلد تشكل عائق أمام تلبية كافة احتياجاته الغذائية المتنوعة.

---

[1] عبد الغفور إبراهيم أحمد، الأمن الغذائي، مفهومه، قياسه، متطلباته، " دار أمنة للنشر والتوزيع ,عمان الاردن2012، ص 13.

[2] عبد القادر رزيق المخامي، الأزمة الغذائية العالمية تبعات العولمة الاقتصادية والتكامل الدولي، ، دار الفجر للنشر والتوزيع ,القاهرة2009 ، ص 214.

[3] عبد الغفور إبراهيم أحمد، مرجع سابق ص 21.

[4] هبول محمد، السياسات الزراعية وإشكاية الأمن الغذائي في الجزائر دراسة تحليلية تقييمية للفترة (2000-2016)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية، 2019-2020، ص 33.

- تحويل الأنماط الاستهلاكية أدى إلى تغيير في الطلب على المنتجات يتعذر انتاجها
- من الممكن بلوغ الاكتفاء الذاتي في بعض المنتجات لكن ذلك يستلزم تكلفة مرتفعة.
- منع الدولة من الاستفادة من التخصص والمزايا النسبية في بعض المنتجات.
- ارتفاع مستويات المعيشة وزيادة طلبات السكان من الغذاء، وتنوعها والتي لا يمكن بلد انتاجها بمفرده.

تحويل الأنماط الاستهلاكية أدى إلى تغيير في الطلب على المنتجات يتعذر انتاجها

النظام العالمي الحديث والإنخراط في اقتصاد السوق مما يتيح للدولة فرصة التخصص في انتاج مجال واحد على الأكثر ذات ميزة نسبية في انتاجها من أجل الحصول على العملة الصعبة....[1] ويتم قياس الاكتفاء كما يلي الاكتفاء الذاتي = (الإنتاج الوطني ÷ الاستهلاك الكلي) × 100[2]، بالرغم من أن هذه التحديات تعرقل إلا أنها لا تنقص من قيمة الاعتماد على الاكتفاء الذاتي، بل تبقى دائم هذه السياسة هامة جدا وبالنسبة للمحاصيل الغذائية.

2-الأمان الغذائي: عرفته منظمة الصحة العالمية "بأن تكون كافة الأوضاع والمقاييس اللازمة أثناء مرحلة انتاج وتصنيع وحفظ وتوزيع وتحظير الغذاء لضمان أن يكون الطعام آمنا موثوقا صحيا ومناسبا للاستهلاك البشري" من خلال هذا التعريف، يتبين لنا أن قضية سلامة الغذاء لا تقتصر على مرحلة الإنتاج الزراعي فحسب بل تمتد إلى المراحل اللاحقة وصولا إلى نقطة الاستهلاك.[3]

ربما من أهم العوامل التي ساهمت في زيادة الاهتمام والتعميق في دراسة سلامة الغذاء هو الواقع الذي يعيشه العالم من تلوث المواد الغذائية الخطر الذي يعرقل سلامة العديد من الأفراد للأغراض تتمثل في:

(أ) تلوث الموارد الغذائية: يقصد بالتلوث الغذائي إصابة المادة الغذائية للإنسان والتي بها قوام حياته و بدنه، بمادة ضارة تؤدي إلى إفسادها أو تسممها ، أو التأثير على سلامتها بأي درجة من درجات التلوث وتعود أسباب الأزمة إلى الإستخدام المفرط للمواد الكميائية السامة في المكافحة، إضافة إلى سوء تعبئة

[1] كينة عبد الحفيظ، المرجع السابق ص 08.

[2] آمال حفناوي، دراسة واقع الأمن الغذائي المستدام في الجزائر خلال مؤشرات الأمن الغذائي واستدامة الغذاء، مجلة إضافات اقتصادية، صادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة عباس، خنشلة، المجلد 07، العدد: 02، 2023، ص 16.

[3] عبد الغفور إبراهيم أحمد، المرجع السابق ص 21.

المنتجات الغذائية أو إنتهاء صلاحيتها للإستهلاك، وفقا لتقارير منظات الصحة العالمية ، فإن نحو مليون شخص يتعرضون للتسمم بسبب مبيدات الأفات سنويا، ويقدر عدد الوفيات المباشرة الناتجة عنها حوالي 20 الف وفاة ...[1]

(ب) الأمراض الحيوانية المعدية, التي تظهر أحيانا وتنتقل من خلال السلع من أبرزها أمراض جنون البقر[2]، الذي إنتشر في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي في بريطانيا، وهذا ما أدى بالدول الأوربية إلى تنفيذ تدابير صارمة, منع إستراد لحوم الأبقار البريطانية، وتبرز هذه الواقعة مدى إهتمام العالم المتقدم بقضايا أمن الغذائي...[3]

3- التبعية الغذائية: يقصد بذلك عجز الدولة عن توفير إحتياجات سكانها من الموارد الأساسية الإستهلاكية الضرورية لغذائهم اليومي مما يضطرها إلى إستيراد هذه المواد من الخارج وأي نقص أو اختلال في توفرها يعرض السكان لخطر سوء التغذية، ويزيد من إحتمالية تفشي الأمراض والمجاعة، ومع تزايد دور المنظمات الدولية والإقليمة ، أصبحت الإتفاقيات والتعاون معها أحد الوسائل الفعالة للتخفيف من حدة هذه الأزمات ...[4]

4- الأمن الغذائي المستدام: يعرف بأنه توفير الغذاء بشكل كافي للأجيال الحالية، وبأساليب لا تضع قيودا مسبقة أو تحد من قدرة الأجيال القادمة على التمتع بمستوى مماثل أو أفضل من توافر الغذاء، وفي ضوء تعريف آخر، يقصد به ضمان إمدادات غذائية آمنة وصحية للأجيال المعاصرة، دون المساس بحق الأجيال المستقبلية في الحصول على الغذاء بالجودة والكمية ذاتها أو بما يفوقها ومن ثم فإن الأمن الغذائي المستدام يعد موقفا ديناميكيا يعكس العلاقة التفاعلية بين الزيادة السكانية المستمرة واتجاهات الطلب المتصاعد على الغذاء...[5]

---

[1] نادية عمراني، المرجع السابق، ص 60.

[2] مرض جنون البقر هو مرض عصبي بطيء يصيب الأبقار البالغة، ويظهر في شكل أعراض عجيبة ظهر في بريطانيا في أواخر التسعينات.

[3] نادية أحمد عمراني، المرجع السابق، ص 61.

[4] زوينة بوفرورة، المنظمات الدولية كآلية لتحقيق الأمن الغذائي في العالم، مجلة مدارات سياسية، جامعة الجزائر، المجلد 07، العدد (01)، 2023، ص 191.

[5] أمينة بن خزناجي ، دور التكامل الاقتصادي في تحقيق الأمن الغذائي المستدام في دول المغرب العربي، رسالة ماجستير، في الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس 01، 2012، ص 76.

المطلب الثاني : أركان ومؤشرات الأمن الغذائي العالمي

يُشكّل الأمن الغذائي العالمي إطارًا مفاهميًا تتداخل فيه عوامل متعددة، ويقوم على مجموعة من الأركان الجوهرية التي تضمن استقراره واستدامته. وتُعد المؤشرات المعتمدة دوليًا وسيلة أساسية لقياس مدى تحقق هذا الأمن وتقييم مستوياته عبر الدول. وعليه، يتناول هذا المطلب بيان أركان الأمن الغذائي العالمي، مع عرض أبرز مؤشراته المعترف بها دوليًا.

الفرع الأول: أسس ومرتكزات الأمن الغذائي العالمي

من مفهوم الأمن الغذائي العالمي نستنتج أنه ينطوي على العديد من الأسس المرتكزات التي من دونها لا نتصور تحقيق الإكتفاء الذاتي للشعوب التي من بينها.

أولا : مدى وحدة وكفاءة الإمدادات من السلع الغذائية: يقصد به توفر المواد الغذائية بالكميات والأصناف المطلوبة، سواء من الإنتاج, المحلي أو من الأسواق العالمية، مع التركيز على أن يكون الجزء الأكبر منها منتجا محليا.

يعتمد أساسا على قدرة الدول في الإنتاج، الإستيراد، وكفاءة الأنظمة التسويقية.

يدخل ضمن العناصر الثلاثة ما يلي[1]. :

1-الإنتاج المحلي من السلع الغذائية : يعتمد على

-وفرة المقومات الزراعية الطبيعية والبشرية والاقتصادية والتقنية.

_توجهات الإستثمار الزراعي والسياسات الداعمة لخلق بيئة إستثمارية ملائمة.

-جاهزية البنية التحتية الزراعية.

-قابلية التربة للزراعة.

2- الواردات الغذائية: يعتمد توفيرها على النحو التالي

_التسعيرة العالمية أو التكاليف.

[1] فاطمة بكدي، رابح حمدي باشا الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، مركز الكتاب الأكاديمي ، عمان ، 2016 ص.ص39-40.

_مدى تحرر السياسات التجارية وإنتاجها على الأسواق

–السياسات الاقتصادية العامة, لاسيما تلك المتعلقة بأسعار الصرف ومستوى التضخم.

–التوازن التجاري ومستوى توفر العملة الأجنبية.

_3الكفاءة السوقية : تؤثر على إمكانية الحصول على الغذاء بالإعتماد على

_هيكل السوق كونه إحتكاري أو تنافسي.

–المخزون الاستراتيجي وفعالية إدارته والسياسات المتعلقة به.

_جاهزية وتطور البنية التحتية التسويقية

–التنظيمات والضوابط التسويقية (القوانين ، اللوائح)[1].

ثانيا : سلامة الغذاء : في البداية كان التركيز الأساسي على إنتاج المواد الغذائية بكميات وفيرة، ثم تحول الإهتمام لاحقا إلى تحقيق التوازن بين الجودة والكمية، بعد ذلك برزت أهمية الجوانب الصحية والبيئية للمنتجات الغذائية، مما أدى إلى ضهور مفهوم سلامة الغذاء، الذي يشمل جميع مراحل الإنتاج من الزراعة وحتى استهلاك المستهلك النهائي[2].

ثالثا: سهولة الحصول على الغذاء أو إتاحة الغذاء

إتاحة الغذاء وعدالة توزيعه بين الفئات المختلفة، مع ضمان وصوله إلى الفئات المهمشة وذوي الاحتياجات الخاصة، حيث لا يرتبط الجوع دائما بنقص الإمدادات بل بعدم القدرة على الحصول عليها، وبالتالي فإن توفر الغذاء الكافي إجمالاً لا يعني بالضرورة تمتع الجميع به بشكل متساوي.

فالأمن الغذائي العالمي لا يعتمد على مكان إنتاج الغذاء ، بل على قدرة الأفراد على الحصول عليه, أظهرت الدراسات المتعلقة بالمجاعات الكبرى في القرن العشرين أن انعدام الأمن الغذائي العالمي الحاد

[1] فاطمة بكدي، مرجع سابق، ص.ص39–40.

[2] روميساء بوخامة ، خلود عبداوي ، استراتيجية الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي والتحديات التي تواجهها، مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، السنة الجامعية 2022/2021 ص 14.

قد يحدث حتى عند توفر الغذاء بكثرة ويتم تسهيل الوصول إلى الغذاء من خلال تحسين سبل الحصول عليه من خلال ذلك:

_الثبات السياسي والازدهار الاقتصادي.

_تسيير إنتاج الأغذية وتوزيعها وتداولها في الأسواق.

_تعزيز قدرة الأفراد على تحقيق دخل مستقر و مستدام.

–تمكين الفلاحين من شراء الغذاء وتوفير الموارد المالية اللازمة لاقتناء مستلزمات الإنتاج، مثل : البذور وإدارة عناصر الإنتاج الزراعي كالمواشي وملكية الأراضي.

–الارتقاء وإصلاح المرافق والخدمات العامة.

_ضبط الأسعار لتكون في متناول الجميع.

رابعا: استقرار المعروض: ضرورة توافر مخزون استراتيجي كاف من السلع الغذائية يضمن استخدامها في أي وقت وعلى مدار العام، بحيث يغطي الاحتياجات لمدة تتراوح بين ثلاثة إلى ستة أشهر.[1]

الفرع الثاني: مؤشرات الأمن الغذائي العالمي:

هناك عدة مؤشرات يتم الاعتماد عليها واستخدامها لتحديد مستوى الأمن الغذائي يمكن تقسيم هذه المؤشرات على النحو التالي:

أولاً : المؤشرات التقليدية: وتتمثل في:

_معدل تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الأساسية التي تشكل جزءا رئيسيا من النمط الغذائي السائد في المجتمع.

_معدل مساهمة الإنتاج الزراعي المحلي مقارنة بالواردات الزراعية.

_معدل الإنفاق الغذائي مقارنة بإجمالي الدخل القومي.

[1] فاطمة بكدي، إشكالية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من منظور التنمية المستدامة، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم لتسيير، جامعة الجزائر 03، السنة 2013/2012، ص 67.

_التغيرات الموسمية في الإنتاج الزراعي.

_معدل إسهام القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي.

_نصيب الفرد المتوسط من الإنتاج الزراعي.

_معدل المخزون الغذائي مقارنة بالاستهلاك السنوي[1] .

يمكن اعتبار هذه المؤشرات مجموعة من البيانات الإحصائية التي تعكس مدى قوة الاقتصاد الوطني وفعالية السياسات المتبعة في تحسين كفاءة الإنتاج المحلي، كما تعبر عن جهود الأفراد، خاصة العاملين في القطاع الزراعي، لتقليل الفجوة الغذائية، إضافة إلى ذلك تتأثر المحاصيل الغذائية بعوامل أخرى غير بشرية ، مثل: الظروف البيئية, التي قد تكون لها تأثير إيجابي أو سلبي على إجمال الإنتاج الزراعي في الدولة.[2]

ثانيا : المؤشرات الحديثة

مع تطور مفهوم الأمن الغذائي العالمي أصبح من الضروري اعتماد مؤشرات تتماشى مع التغيرات التي يشهدها هذا المجال، وأكدت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة على الحاجة إلى وضع قائمة من المؤشرات الأساسية التي تشمل أهم المتغيرات المرتبطة بالأمن الغذائي، لذلك تمت إضافة مؤشرات جديدة مثل إمدادات الطاقة الغذائية على المؤشرات الأساسية الموصي بها في مجال استهلاك الأغذية، ذلك بغية تحقيق الأهداف التي تم الاتفاق عليها من خلال مؤتمر القمة العالمية للأغذية عام 2000م، تستخدم هذه المؤشرات كأداة لقياس مستوى الأمن الغذائي وتحديد مدى تحقيقه والتي تحدد كما يلي:

1- توفير الغذاء: ويتم تحديد ذلك من خلال كمية السعرات الحرارية المتاحة وتوزيعها على عدد السكان, وتستخدم منظمة الأغذية والزراعة هذا المقياس لرصد معدل انتشار الجوع عالميا, يتميز هذا المقياس بكونه مؤشرا عمليا يمكن الاعتماد عليه على المستوى الدولي، كما يمكن تطبيقه لقياس الحالة في معظم الدول.

[1] عائشة نصاب، إعادة الاعتبار لسكان الأرياف، استدامة الأمن الغذائي (ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف،23-24نوفمبر,2014).

[2] خير الدين تواتي، الأمن الغذائي العالمي الاستراتيجيات والتهديدات، مذكرة نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2018، 2019، ص 24.

2- المخزون الغذائي : يتم تحديد ذلك من خلال قياس كمية الغذاء الفعلي المتاح للاستهلاك محليا، أي مدى توافق القيمة المادية للمخزون الغذائي للاستهلاك مع كمية الغذاء المتوفرة حاليا على المستوى المحلي.

3- مستوى التغذية : ويتم تحديد ذلك استنادا إلى قياسات النمو الطبيعية لجسم الإنسان، وهي مؤشرات متاحة فقط للأطفال وتعتمد بشكل أساسي على الدراسات الصحية المتعلقة بالمراحل المبكرة لنموهم.

4- الهشاشة: ويمكن تحديد نسبتها بناء على خصائص أنماط الحياة المتوفرة أو مدى الاكتفاء الذاتي من الإمدادات.

5- الحصول على الغداء : تم قياسه بناء على قدرة الأسرة على تأمين مجموعة من المواد الغذائية من خلال الدخل أو باستخدام وسيلة قانونية أخرى .[1]

6- إستقرار الغذاء : إمكانية الحصول على هذا الكيان في كافة الأوقات دون أن يكون بعدم توافره خلال هذه الإمكانية سبب صادم، مثل أزمة إقتصادية أو بيئية أو تهديد موجود لكي يتمكن السكان أو الأفراد في منطقة او في مرحلة في حياتهم من الطمأنينة على الحصول على الغذاء في كل الأوقات، ولا يجب أن يكون هناك خطر فقدان الوصول إلى الغذاء نتيجة لأحد الصدمات (الأزمات الإقتصادية أو الطبيعية) أو الأحداث العنيفة كعدم الأمن الغذائي المزمن.

7_الإنتفاع : كيفية إستخدام الأشخاص للغذاء تؤثر على جودته, وطريقة تحضيره ومدى إستفادة الجميع منه خاصة بالنسبة للأطفال, دون سن الخامسة، حيث تشمل عوامل مثل الوزن ، ومحيط الخصر، ونقص الوزن، في عام 2013، أضيفت إلى تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم مؤشرات إضافية عن نقص العناصر الغذائية الدقيقة، مثل إنتشار فقر الدم ونقص فيتامين A بين الأطفال الصغار كما أن إختيار نفس نوعية الطعام له تأثير على النمو والتطور.[2]

---

[1] إيمان بن يمينة ، عبد المجيد زرودي ، سياسات التنمية الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مذكرة تخرج مقمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة2015-2016 ،ص 43.

[2] مفتاح غول ، متطلبات تحقيق الأمن الغذائي في ظل الحرب الروسية الأوكرانية، دراسة حالة بعض البلدان العربية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية 2023/2022، ص 14.

المطلب الثالث : مستويات الأمن الغذائي العالمي

يتفاوت مستوى الأمن الغذائي بين الحد الأدنى، الذي يعكس القدرة على تلبية الإحتياجات الأساسية، والحد الأقصى الذي يشمل الوفرة وتوفير المنتجات الغذائية المتنوعة، ويعتمد تحقيق ذلك على قدرة الدول في تحسين مستوى تغذية مواطنيها لتعزيز إنتاجهم، وتسعى إستراتيجية الأمن الغذائي إلى تجاوز مستوى الإكتفاء الأساسي والإرتقاء إلى مستويات أعلى تضمن استدامة الغذاء وجودته.

الفرع الأول: مستوى الكفاف

وفقا للقرارات الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة العالمية (الفاء) ، فإن مستوى توفر الغذاء يتماشى مع مفهوم خط الفقر، حيث يتحقق الحد الأدنى من المتطلبات الغذائية للأفراد لضمان إستمرار حياتهم وتلبية إحتياجاتهم الأساسية من الطعام كما يلاحظ أن مستوى توفر الغذاء يشمل أيضا الجانب المتعلق بالأمن الغذائي، بإعتباره الحد الأدنى من السعرات الحرارية اللازمة لبقاء الإنسان على قيد الحياة.[1]

الفرع الثاني: المستوى المتوسط

يبدأ هذا المستوى بعد مستوى الكفاف حتى بداية المستوى المحتمل, وهو المستوى الذي يكون كافيا ولكنه لا يصل إلى حد النقص الحاد، في هذا المستوى تكون هناك ظاهرة سوء التغذية المحتمل، حيث يعاني الأفراد من بعض النقص في العناصر الغذائية الأساسية دون أن يصل إلى حالة الجوع الحاد, ويظهر سوء التغذية بوضوح في المجتمعات التي تعاني من مشكلات إقتصادية و إجتماعية، حيث لا يحصل الأفراد على حاجتهم الكاملة من الغذاء وفقا للمعايير الصحية، ويبدأ هذا النقص بشكل تدريجي حتى يصل إلى مستوى يتطلب التدخل لتجنب المضاعفات[2].

بعض الدول النامية تواجه مشكلة سوء التغذية ، حيث يكون مستوى الإستهلاك الغذائي غير كافي لسد الإحتياجات الضرورية، مما يؤدي إلى نقص في بعض العناصر المهمة مثل: البروتينات والمعادن

[1] نورهان صغانية ، فاطمة الزهراء غراري ، التجارة العالمية والأمن الغذائي الروابط والتأثيرات (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة 8 ماي 1995، قالمة، السنة 2022، 2023، ص 43.

[2] حسني علي، دور السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2015-2016، ص 19.

والفيتامينات, من أخطر أشكال سوء التغذية المحتمل هو النقص المزمن في البروتين، والذي ينتج عنه اضطرابات صحية متعددة.

تشمل أبرز مظاهر سوء التغذية المحتمل:

-نقص الوزن بشكل ملحوظ.

-قلة النشاط البدني نتيجة لنقص الطاقة.

-الإصابة المتكررة بالأمراض بسبب ضعف المناعة.

ونلاحظ أن معظم البلاد النامية تتعرض لظاهرة سوء التغذية الأمر الذي يؤكده تقرير منظمة (الفاء) عام 2010 الذي ذكر أن حوالي أكثر من952 مليون شخص يعانون من سوء التغذية سنويا.[1]

الفرع الثالث: المستوى المحتمل:

يؤثر سوء التغذية بشكل كبير على مستويات الإنتاج، حيث يعكس ذلك على الأفراد من خلال ضعف قدرتهم على العمل، فالمجتمع الذي يعاني من نقص الغذاء يجد صعوبة في تحقيق إنتاجية مرتفعة بسبب قلة الطاقة المتاحة، مما يؤثر على الأداء العام للأعمال، ويرتبط هذا التأثير بانخفاض السعرات الحرارية التي يحصل عليها الأفراد، حيث يصبحون غير قادرين على تنفيذ مهامهم بفاعلية، وكلما زاد نقص الغذاء، تراجع مستوى الإنتاج، مما يؤدي إلى تأثيرات سلبية على الإقتصاد و التنمية بشكل عام[2].

المستوى المحتمل من الغذاء يركز على جانبي معادلة الأمن الغذائي وهما:

أ – عرض الغذاء سواء من خلال الإنتاج والتخزين والتجارة:

ب_الطلب على الغذاء يتم من خلال الإنتاج المنزلي له أو من خلال تبادله بصورها المختلفة في السوق أو من شراكته مع الآخرين, أحد جانبي معادلة الغذاء يتعلق بتوفير الطعام، وهو ما يعرف بـ (عرض

[1] مبروك قويسي، الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2008 – 2018)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، السنة 2022– 2023، ص 59.

[2] آمنة جودي ، نوال بودور ، دور القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، السنة الجامعية 2015– 2016، ص 13.

الغذاء)، بينما الجانب الآخر يتمثل في إمكانية الأفراد الحصول عليه، وهو ما يسمى بـ(الطلب على الغذاء) عند ما يزداد الأمن الغذائي ، يعني ذلك تحقيق التوازن بين العرض والطلب على الغذاء، مما يتيح للفرد تأمين إحتياجاته الغذائية الضرورية على سبيل المثال إذا إرتفع مستوى الإنتاج الغذائي، فقد يؤدي ذلك إلى تحسين الظروف الإقتصادية ورفع مستوى معيشة الأفراد في البلدان المتقدمة، ما يساهم في تحقيق الإستقرار الإقتصادي الإجتماعي من هنا يتضح أن مستوى الأمن الغذائي لبلد ما يتوفر على عدة عوامل نقسمها إلى نوعين:

_عوامل داخلية: تلك المرتبطة بخصائص الدولة نفسها مثل طبيعة المناخ، وتوافر الموارد المائية، وإمكانات إنتاج الغذاء، بالإضافة إلى السياسات المتبعة في هذا المجال.

_عوامل خارجية: تتعلق بالظروف العامة المحيطة بالدولة مثل تقلبات الأسواق المالية العالمية، والتغيرات الإقتصادية والأوضاع السياسية والأمنية السائدة، فضلاً عن المساعدات الدولية التي قد تحصل عليها الدولة لدعم إنتاجها الغذائي.[1]

المبحث الثاني: أوضاع الأمن الغذائي العالمي

يمثل الأمن الغذائي قضية محورية على المستوى العالمي، حيث يؤثر بشكل مباشر على صحة ورفاهية الشعوب واستقرار الدول، ويعتمد تحقيق الأمن الغذائي ورفاهية الشعوب.

على توفر مقومات وأبعاد مختلفة تضمن تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان بشكل مستمر لكن رغم هذه المقومات، يشهد العالم حالات من انعدام الأمن الغذائي تتفاوت بين حادة ومزمنة، تؤثر على حياة ملايين الأشخاص لذلك يقتضي الأمر دراسة أوضاع الغذائي العالمي لفهم مكوناته وأبعاده وحالات الانعدام التي يعاني منها.

المطلب الأول: مقومات الأمن الغذائي العالمي

يرتكز تحقيق الأمن الغذائي العالمي على عدة مقومات ينبغي توفرها تكون مترابطة فيما بينها لا يمكن تحقيق نتائج إيجابية بالنظر إلى كل واحد منها بمعزل عن العوامل الأخرى التي تشمل كل من الأمن المائي، الأراضي الصالحة للزراعة، الثروة الحيوانية، والإدارة الرشيدة.

[1] عبد الغفور إبراهيم أحمد، مرجع سابق، ص ص 17- 20.

الفرع الأول: الأمن المائي

تعد قضية المياه من أهم العوامل الأساسية التي تسهم في تحقيق الأمن الغذائي للدول حيث تمثل مسألة سياسية وأمنية ذات أولوية قصوى، ولهذا تسعى غالبية دول العالم إلى فرض سيطرتها على مصادر المياه بكل السبل الممكنة، بالإضافة إلى تأمين الأراضي الصالحة للزراعة بهدف إنتاج الغذاء الذي يعني بالاحتياجات الأساسية للسكان.

كما أن هناك ترابطا وثيقا بين الأمن المائي والأمن الغذائي، حيث يعتبر الأمن المائي من الأولويات القومية للدول وفقا لإختلاف ظروفها وامكانياتها، مما يجعل الفصل بينهما أمرا مستحيلا، وعند التحدث عن الأمن الغذائي والمائي نجد أن هناك تداخلا بينهما يستدعي تحليل ودراسة شاملة لتحديد الأساليب المثلى لإدارتها بكفاءة.[1]

الفرع الثاني: الأراضي الصالحة للزراعة

أصبحت المساحات الزراعية محدودة، حيث وصلت قدرتها الإنتاجية إلى أقصى حدودها عالميا، ومن الأمثلة على ذلك التراجع في مساحة الأراضي المزروعة عالميا نتيجة الضغط الناجم عن الكثافة السكانية.[2]

في قارة إفريقيا تعاني هذه المنطقة من معدلات جوع تفوق غيرها من القارات، إذ لا يزال ما يقارب 86% من الأراضي الصالحة للزراعة غير مستغلة ، على الرغم من ملكيتها للزراعة وتوافر الموارد المائية فيها، وعلى صعيد العالم العربي، لا تجاوز نسبة الأراضي القابلة للزراعة 22.5%, بينما تتوفر فيه نحو 55% من المياه المتاحة.[3]

---

[1] زهيرة بوعلام ، الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي في الجزائر، (دراسة تحليلية) [1990، 2025] مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي واستشاري، جامعة بلحاج شعيب، عين تيموشنت، السنة الجامعية، 2019-2020، ص ص 12،13.

[2] جناد مباركة، إشكالية الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي في الجزائر,مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة ، مجلة الاقتصاد,جامعة فرحات عباس سطيف1,الجزائر المجلد 14العدد2023,1ص434

[3] مختار بن قارة محمد، إشكالية الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي في الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، الطور الثاني، ميدان علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، 2021- 2022، ص 16.

الفرع الثالث: الثروة الحيوانية

نجد أيضا من المقومات والعوامل التي حددها الاقتصاديون والتي تؤثر على وضع الأمن الغذائي بشكل مباشر وغير مباشر ما يلي:

تعد محورا أساسيا لتحقيق جزئ جوهري من المواد الغذائية, وتشمل اللحوم و الألبان، لذا فإن الإهتمام بتربية الحيوانات ضرورة ملحة، إلى جانب الحفاظ على الأراضي الصالحة للمراعي، وبالمثل، فإن الثروة البحرية، بما في ذلك الأسماك والمنتجات البحرية، تتطلب رعاية خاصة كما أن المشاريع المدنية في تربية المائية يجب أن تتماشى مع الزيادة السكانية المتوازنة.

لهذا السبب تمثل الثروة الحيوانية مكانة هامة للأسباب التالية:

_تلبي إحتياجات الإنسان الغذائية.

_تساهم في تعزيز الدخل القومي في العديد من الدول.

– تساعد في إستقرار القطاع الصناعي، حيث تعتبر الثروة الحيوانية مصدرا رئيسيا للمواد الخام لمجموعة من الصناعات، التي تعتمد على المنتجات الحيوانية.[1]

الفرع الرابع: الإدارة الرشيدة

تعد إدارة الموارد الغذائية ونهج الإستثمار والتخزين عاملا أساسيا في الحفاظ على الثروة الغدائية، وهنا نشير إلى عدة جوانب تتعلق بإدارة الغذاء، والتي تتضمن التحكم في مد الطعام، وتعزيز علاقات التبادل والتعاون التجاري الزراعي على المستويين المحلي والعالمي، ويتطلب ذلك تبني أحدث التقنيات في مجالات الزراعة والصناعة الغذائية، مما يسهم في تطوير الصناعات الغذائية وتعزيز الإنتاج الغذائي عبر إستخدام الأسمدة الكيميائية وطرق الزراعة المتقدمة، وتوفير المناخ الصناعي المناسب مثل المزارع البلاستيكية، وتطبيق تقنيات الري الحديثة، كما تساهم سياسات الإستغلال الأمثل للموارد في تحسين الإنتاج الزراعي المستدام، وذلك من خلال التوسع في زراعة الأشجار المثمرة والغابات، وإنشاء البحيرات

[1] عبد الغفور إبراهيم أحمد، مرجع سابق، ص 47.

الصناعية، وإستغلال الموارد المائية بكفائة، بالإضافة الى الإدارة الحكومية التي تضمن تحقيق الإستخدام الأمثل للموارد والمساحات.[1]

يرتبط هذا الإستغلال الأمثل بعدة نقاط منها:

–الحد من فقدان المياه إذ تؤدي أساليب الري التقليدي إلى إهدار كميات كبيرة من المياه, تصل إلى نحو 37%, أم عند تبني أنظمة ري حديثة, فإنها تساعد في تقليل المياه وإستغلالها في توسيع الرقعة الزراعية وتحسين إستثمار الأراضي.

_تطوير برامج غذائية لضمان توفر أكبر قدر ممكن من الغذاء عبر مصادر محلية بأسعار مناسبة لكافة الفئات.

_إعتماد التقنيات الحديثة في الزراعة، مما يسهم في تحسين إستثمار الموارد المائية والزراعية بكفائة أعلى.

–تأمين جودة وسلامة المنتجات الغذائية عبر مراقبة الأغذية بدقة، مما يحد من إنتشار الأمراض المنقولة غذائيا.

– إتباع آليات فعالة للحد من مشكلة الإنتاج الفائض عبر وضع خطط واضحة لحفظ الأغذية, وضمان إستهلاكها وفقا للظروف المناخية والإحتياجات الإقتصادية، مما يعزز الإستدامة الغذائية وتحقيق التوازن بين الإنتاج والإستهلاك.[2]

المطلب الثاني: أبعاد الأمن الغذائي العالمي

يشكل الأمن الغذائي العالمي أحد وأهم التحديات التي يواجه العالم اليوم، حيث يتأثر بشكل مباشر بالأوضاع الإقتصادية والسياسة والإجتماعية في ضل عدم قدرة العديد من الدول على تلبية إحتياجاتها الغذائية محليا، وإعتمادها على الإستيراد من الخارج لتأمين هذه الإحتياجات، تبرز الحاجة إلى دراسة أبعاد هذه القضية وآثارها بعمق.

[1] مختار بن قارة محمد، مرجع سابق، ص 14.

[2] مختار بن قارة محمد، مرجع سابق، ص 14.

الفرع الأول: البعد الإقتصادي للأمن الغذائي العالمي

هو ذلك النوع الذي يركز على دراسة جانب العرض والطلب على الغذاء لمعرفة حجم الفجوة الغذائية أو المستويات المختلفة لأسعار السلع الغذائية ومدى إستقرار أسواق هذه السلع[1]، وكذلك يسلط هذا الجانب الضوء على عدم قدرة الشعوب الإكتفاء الذاتي فى توفير الغذاء بسبب زيادة الطلب عليه مقارنة بالعرض المتاح، بالتالي يؤدي إلى حدوث فجوة غذائية مما يؤثر على توازن الأسعار وإستقرار الأسواق الغذائية.[2]

كما يلاحظ أن هذه الفجوة تتسع تدريجيا مع تزايد أعداد السكان وإستنزاف الموارد الطبيعية، مما يشكل عبئا إقتصاديًا كبيرا يزداد أكثر عندما يضطر لتغطيتها، بالإعتماد على المصادر الخارجية في توفير الإحتياجات الغذائية، نسبة تفوق 50%، مما يؤدي إلى زيادة الأعباء المالية، ما يمكن تخصيصه لدعم التنمية الإقتصادية في البلد, حيث أن إستيراد الغذاء يؤدي إلى إستنزاف إحتياطيات الدولة من النقد الأجنبي، وإذا إستمر الوضع فإن المديونية مع الخارج سترتفع.[3]

برغم في تأثيراته الإيجابية في عملية التنمية الإقتصادية، بواسطة تعزيز إنتاجية العامل الذي تتاح له الإحتياجات الغذائية بإستمرار، وفق شروط صحية تمكنه من أداء عمله وأنشطته اليومية بكفاءة عالية, وعكس ذلك سيؤثر على إنتاجيته وإنتاجية الإقتصاد، فإن هذا تراجع أو تدهو الأمن الغذائي يؤدي إلى إضطرابات هيكلية في المستوى العام للأسعار نتيجة عدم إستطاعة الدولة توفير حاجات السكان الغذائية.[4]

تعتبر التنمية في المرحلة المقبلة نتيجة للتحديات العالمية.

_تواجه التنمية صعوبات في تمويل الواردات الإستثمارية اللازمة للإنتاج حيث توجه الموارد الغذائية لتغطية العجز، مما يؤدي غالبا إلى تقليص المخصصات الضرورية لإستيراد المواد التجهيزية الأساسية التي تساهم في استمرار النمو.

---

[1] يوسف بن يزة، "محددات ومهددات الأمن الغذائي في المنطقة العربية، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة باتنة المجلد 19العدد 1 ، 2018 ص 18.

[2] عبد الغفور إبراهيم، مرجع سابق، ص 30.

[3] فاطمة بكدي، مرجع سابق، ص 56.

[4] عبد الغفور إبراهيم، مرجع سابق، ص 30.

-عدم القدرة على دفع أثمان المواد الغذائية اللازمة لتلبية إحتياجات المواد مما يزيد من تعقيد الوضع الاقتصادي.

_في ظل الظروف الراهنة، أصبح من الضروري اللجوء إلى المساعدات الغذائية من الدول الأجنبية لتلبية إحتياجات السكان، بسبب العجز في القدرة على توفير الغذاء محليا.[1]

بالرغم من ذلك فإن البعد الإقتصادي جزئا محوريا من إستراتيجيات التنمية الشاملة في العديد من الدول، حيث يعتمد على تحقيق توازن مستدام بين الإنتاج الزراعي، توزيع الموارد بشكل عادل، وتعزيز التجارة الدولية في المواد الغذائية.[2]

الفرع الثاني : البعد السياسي والبعد الاجتماعي للأمن الغذائي العالمي

هي مسألة مركبة تتميز بالتعقيد، إذ تتشارك في وجود ثلاثة أبعاد لكل منها.

أولا: البعد السياسي للأمن الغذائي العالمي

الأمن الغذائي ليس مجرد قضية إقتصادية و إجتماعية بل هو أيضا مسألة سياسية بإمتياز حيث يتأثر بالسياسات الحكومية والإستراتيجيات الدولية، كما يعتبر الغذاء سلاح يستخدمه مجموعة من الدول تستخدم هذه الآلية للضغط على الدول النامية أو الفقيرة التي تفتقر إلى الإمكانيات لإنتاج السلع الغذائية، بهدف التأثير على قراراتها السياسية والإقتصادية، مما يحولها إلى دول تابعة، فكيف يمكن للدول التي لا تملك القدرة على إنتاج غذائها الخاص, تحتفظ بسيادتها الوطنية ويظهر هذا بوضوح من خلال سيطرة الدول المتقدمة على المحاصيل الغذائية الأساسية كالقمح ، والذرة ، فهي المحدد الرئيس لكمياتها وكذلك لأسعارها.[3]

تتجلى أهمية تأمين الغذاء كركيزة أساسية لإستقرار النظام السياسي داخل الدول، إذ أن أي نقص في السلع الغذائية الأساسية، خاصة تلك التي تمس حياة الافراد ، قد يؤدي إلى تهديد مباشر، مما ينعكس

[1] فاطمة بكدي،مرجع سابق ص56.

[2] Fao.(2020) the state of food sécurity and nutrition in the world 2020. Food and agriculture organization of the United nations.

[3] قريش بن سالم، إشكالية الأمن الغذائي أثناء أزمات الحرب الروسية الأوكرانية أنموذجا، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية جامعة التكوين المتواصل الجلفة (الجزائر)، المجلد 17 العدد 04 ، (2024) ص 118.

بشكل حاد على إستقرار الأمن جراء الحاجة الملحة إلى الغذاء المتمثل في الجوع، المسؤولية الرئيسية عن معظم الكوارث والحروب التي تندلع في العديد من دول العالم.[1]

وفي هذا السياق تظهر أوجه البعد السياسي للأمن الغذائي في:

_قضية الغداء التي تحمل بعدا سياسيا يشكل تهديد لأمن الدولة.

_سيطرة الشركات العابرة للقارات على إنتاج وتجارة الغذاء عالميا، مما يجعلها تتحكم في سوق الحبوب في العالم.

_ومن البديهي أن تكون الدول التي تعتمد على المساعدات الغذائية الأكثر تعرضا للضغوط السياسية مما يهدد إستقلالها و يجعلها غير قادرة على اتخاذ القرارات السياسية التي تلائمها بحرية.

يتضح أن الإستقرار السياسي يلعب دورا محوريا في تحقيق التنمية إلى الزاعية وإستدامتها حيث يهيئ الظروف المناسبة للحكومات ومؤسساتها والقطاع الزراعي للنهوض بالأنشطة التنموية بفاعلية، غير أن النزاعات والصراعات، سواء الداخلية أو الخارجية في بعض الدول إلى إستنزاف موارد مالية هائلة، وأدت إلى توقف العديد في المشاريع التنموية، مما زاد من حدة مشكلات الفقر والجوع والسكن ، وساهم في إنتشار الأمراض والأوبئة.[2]

ثانيا: البعد الاجتماعي للامن الغذائي العالمي

البعد الإجتماعي للأمن العذائي لا يقل أهميته عن البعد السابقين، فإنعدام الأمن الغذائي نتيجة لقصور الإنتاج الزراعي، وبذلك ينعكس على الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية للمزارعين[3]، وعلى المستوى المعيشي للأفراد بالأساس هذا ما يحفزهم على البحث عن وسائل لتأمين الغذاء لا سيما المزارعين والفلاحين الذين يقطنون في المناطق الريفية وخارج نطاق المدينة، ومن هنا تزداد الهجرة إلى المدن وترتفع معدلات البطالة بينهم، وتتصاعد الأزمات والظواهر الإجتماعية السلبية مما يؤدي إلى تفاقم الضغط على المدن وسكانها وينخفض مستوى خدماتها المقررة وفقا لمعاييرها المعتمدة كما شهدت حالة

[1] فوج الله عائدة ، بلعقون مسعودة، دور الزراعة في تحقيق الأمن الغذائي حالة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم النشر قسم العلوم الإقتصادية ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي 45 ڤالمة السنة الجامعية 2016 _2017 ، ص.ص 31_32

[2] رميساء بوخامة ، خلود عبداوي، المرجع السابق ص 18.

[3] عبد الغفور إبراهيم أحمد, مرجع سابق ص 33.

من الإضراب وعدم الإستقرار، الحد من التزايد السكاني، حيث تتصاعد ظاهرة الفقر ويبقى الإنتاج الفردي ومستوى الدخل دون تحسن ملحوظ.[1]

_كذلك عندما يعاني أي مجتمع من نقص الغذاء والسلع الإستهلاكية فإن ذلك يؤثر بشكل سلبي على تصرفات الأفراد من النواحي الإقتصادية والإجتماعية، حيث يعد الفرد عنصرا أساسيا في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، ويعتبر الغداء حقا أساسيا لذا يجب على الدول تأمينه لضمان إستقرار المجتمع ونموه.[2]

نأخذ على سبيل المثال: المادة 1 فقرة 2 من القانون 20-02 الجزائري، "الذي تتبعه الدولة لتحسين صحة السكان في خلال تعزيز الرقابة، وتطوير العلاج ، وإعادة التأهيل مع ضمان وقاية وحماية صحة الأشخاص والحفاض عليها..."[3]، لذا على الدول أن تقوم بتوفير الغذاء بالكميات الكافية والجودة المناسبة التي تمكن الأفراد من إقتنائها، من هنا تتجلى معالم البعد الاجتماعي

-التزايد المستمر في عدد السكان

يجدر التنويه إلى أن الإرتفاع الكبير في النمو السكاني قد يؤدي إلى ظروف أكثر تعقيد فيما يخص تحقيق الأمن الغذائي وسلامته على ذلك يؤدي إلى الفقر، الذي يعد من العوامل المعقدة وينتج عنه آثار إجتماعية و إقتصادية وسياسة وثقافية تؤثر على المجتمع.[4]

وقد أشار إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي إلى أن الفقر يعد سببا رئيسيا لإنعدام الأمن الغذائي، ولذلك فإن التقدم بخطى ثابتة نحو القضاء على الفقر ويعد أمرا حاسمًا لتحسين فرص الحصول على الغذاء.[5]

---

[1] فاطمة بكدي مرجع سابق ص60.

[2] يحي ياسين سعود، حقوق الإنسان سيادة الدولة والحماية الدولية، المركز القومي للإصدرات القانونية ، القاهرة 2016 ص 28.

[3] أمر رقم 20_02 مؤرخ في 30 أغسطس سنة 2020 ، يعدل ويتمم القانون رقم 18-11 المؤرخ في 2 يوليو 2018 والمتعلق بالصحة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 50 صادر في 30 أغسطس 2020 ص 05.

[4] كمال حوشين : إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، أطروحة دكتورا في العلوم السياسية كلية العلوم الإقتصادية، وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2016_2017 ص 267.

[5] عبد الغفور إبراهيم أحمد، المرجع السابق ص33.

مستوى الداخل: فالدخل يعتبر عاملًا رئيسيا في تأمين الغذاء، حيث أن الأفراد الذين يعيشون تحت خط الفقر غالبا ما يواجهون صعوبات في تلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية، انخفاض الداخل يؤثر بشكل مباشر على القدرة على شراء الغذاء الصحي والمتنوع، مما يؤدي إلى سوء التغذية ونقص العناصر الغذائية الضرورية وهذا بدوره يؤدي إلى مشاكل صعبة وطويلة الأمد خاصة لدى الأطفال، مثل ضعف النمو وضعف جهاز المناعة، لذا فإن تحسين مستوى الدخل يعد من الحلول الأساسية لمكافحة الجوع وسوء التغذية.[1]

الفرع الثاني: البعد الصحي للامن الغذائي العالمي

يهتم هذا الجانب بالصحة العامة للفرد، وما يتطلبه من غذاء متوازن ومغذ لتعزيز طاقته وقدرته على العمل ومشاركته الفاعلة في المجتمع، أي إن ذلك يشمل تأمين الحد الأدنى الضروري من السعرات الحرارية والبروتين، والأحماض الأمينية الأساسية، والفيتامينات والألياف، والمعادن التي تضمن إمداد الجسم بالطاقة اللازمة لعملياته الحيوية الأساسية وقد إستند تحديد هذه العناصر وكمياتها إلى تجارب أجريت في أوربا وأمريكا الشمالية لوضع معاييرها لاحقا قامت منظمة الفاو ومنظمة الصحة العالمية بمراجعة هذه المعايير لتطويرها وجعلها, أكثر حداثة....[2]، يشمل مفهوم الأمن الغذائي من خلال ذكر الخصائص الرئيسة التالية:

_يمكن إدراج إحصائيات عن سوء التغذية المطلقة.

–تأمين كميات كافية من الغذاء ذات جودة في غرة إحصائيات حديثة ومناسبة دون الإلتفات إلى مصدر هذا الغذاء.

–قدرة الأفراد على الوصول إلى الغذاء وتمكنهم من الحصول على الموارد التي تسمح لهم بالوصول إليه أو إنتاجه.

–ضمان إستمرارية توفير الغذاء للسكان دون تأثر هذه العملية بأي أزمات طبيعية أو إقتصادية، مع الإهتمام بجودة الغذاء الآمن للإستهلاك البشري، سواء كان نباتيا أو حيوانيا. [3]

[1] زهيرة بوعلام، المرجع السابق ص 10.

[2] عبد الغفور إبراهيم أحمد ، المرجع السابق ص33.

[3] Fao.(2020).the state of food sécurité and nutrition in the world 2020 food and agriculture organisation of the United nation.

المطلب الثالث: حالة إنعدام الأمن الغذائي في العالم

يشكل إنعدام الأمن الغذائي أحد العقبات العالمية الكبرى التي تواجه البشرية في العصر الحديث، حيث يعاني ملايين الأشخاص من عدم القدرة على الحصول على الغذاء الكافي والمغذي الذي يلبي إحتياجاتهم اليومية، يمكن تصنيف إنعدام الأمن الغذائي إلى عدة حالات، من بينها إنعدام الأمن الغذائي المزمن الذي يشير إلى إستمرار نقص الغذاء لفترات طويلة، وإنعدام الأمن الغذائي الحاد الذي يحدث بشكل مفاجئ نتيجة لأزمات طارئة.

الفرع الأولى: إنعدام الأمن الغذائي المزمن

يحدث الجوع أو المجاعة عندما لا يتمكن الأشخاص من الحصول على ما يكفي من الغذاء لفترة طويلة بسبب الفقر الناتج عن مشاكل إقتصادية أو سياسية أو بيئية، قد تشتمل هذه المشاكل الحروب، الكوارث الطبيعية مثل الجفاف والفيضانات ، ضعف البنية التحتية الزراعية أو عدم القدرة على الوصول إلى الموارد الغذائية الكافية, يؤدي الجوع إلى سوء التغذية وأمراض خطيرة، مما يؤثر على صحة الأفراد والمجتمعات بشكل عام ...[1] ، لا تزال معدلات الجوع وإنعدام الأمن الغذائي أعلى بكثير مما كانت عليه قبل تفشي جائحة كوفيد ، وبعيدة كل البعد عن المسار الصحيح لتحقيق الهدف المنشود من أهداف التنمية المستدامة، وفق النتائج التي تم إصدارها عام 2023 في تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، وبالتحديد عانى نحو، 9% من نقص التغذية...[2]، وفي حين ظلت نسبة سكان العالم الذين يواجهون الجوع مستقرة تقريب لمدة ثلاثة سنوات متتالية، وذلك بعد الارتفاع الملحوظ الذي شهدته بين عامي2019-2021 حيث تشير أحدث التقديرات إلى أن معدل إنتشار النقص التغذوي العالمي بلغ نسب 9,1% في عام 2023 حيث عدد السكان، تشير التقديرات إلى أن ما يتراوح بين حوالي 713 و 757 مليون شخص (8,9 و 9,4) على التوالي قد عانوا من نقص تغذوي في عام 2023.

[1] نادية أحمد عمراني، المرجع السابق، ص 26.

[2] مجموعة خبراء ، تحديات الأمن الغذائي العالمي ودوافعه الدورة الخامسة والسبعون بعد المئة, مقرها روما إيطاليا 10 – 24 يوليو 2024 منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ص 3.

وأشار تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، الذي يركز على مناطق محدودة، حيث أنه في أفريقيا الإقليم الذى يسجل أعلى معدل إنتشار النقص التغذوي 20,4% ، مقارنة ب 8,1% في آسيا ، و 6,2% في أمريكا الاتينية والبحر الكاريبي ،حيث وصل معدل إنتشار النقص التغذوي إلى 70%.[1]

بالرغم من إستقرار معدل إنتشار الجوع عالميا وإلا أن الإتجاهات الإقليمية إختلفت، فقد إستمرت معدلات سوء التغذية في إفريقيا في الارتفاع منذ عام 2015 إلى عام 2023، بينما بدأ الجوع في التراجع في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منذ عام 2021 وبقت على حاله في آسيا خلال الفترة نفسها[2]، كما هو الحال في الإصدرات السابقة من هذا التقرير تم تنفيذ عملية لتقدير عدد الأشخاص الذين قد يعانون من الجوع في عام 2030 وذلك إستنادا إلى الإستنتاجات، المستخلصة من التوقعات المتاحة للمتغيرات الديمغرافية ,تم استخراج التوقعات من خلال إسقاط كل من المؤشرات التي يعتمد عليها النموذج المستخدم في تصدير معدل إنتشار نقص التغذية وذلك بشكل منفصل...

وتعرض المسارات في إطار سيناريو هين " الأفاق الحالية والذي يهدف هذا النهج إلى التعبير عن التوقعات الحالية لمعدل إنتشار نقص التغذية في عام 2030 وذلك إستنادا إلى التوقعات الإقتصادية الواردة في إصدار أبريل اسيان 2020 من قاعدة سياسات آفاق الإقتصاد العالمية الصادرة عن صندوق النقد الدولي ...[3]، والتوقعات قبل جائحة كوفيد – 19 " يستند إلى البيانات الإقتصادية العالمية الصادرة في أكتوبر تشرين الأول 2019, مما تشير التقديرات إلى أن 582 مليون شخصا 6,84% من سكان العالم سيعانون من نقص التغذية المزمن في عام 2030 ، مما سلط الضوء على التحديات الكبيرة التي تواجه تحقيق الهدف الثاني في أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الجوع) كما تظهر التوقعات أن عدد المتأثرين بنقص التغذية قد إزداد بحوالي 130 مليون شخص مقارنة بالتقديرات قبل الجائحة، مما يعكس التأثير العميق للأزمات العالمية على الأمن الغذائي.[4]

---

[1] مجموعة خبراء، حالة الأمن الغذائي في العالم ، 2024، منظمة الأغذية والزراعة تابعة للأمم المتحدة، تاريخ الاطلاع 2025/05/05وموجودة على المرجع الالكتروني http://www.openknowledge.org

[2] مجموعة الخبراء ، تحديات الأمن الغذائي المرجع السابق ص 3.

[3] صندوق النقد الدولي 2024 – آفاق الإقتصاد العالمي مطرد لكنه بطيء القدرة على الصمود في ظل التباعد، واشنكن العاصمة، الموقع الالكتروني htttps://www.mf.org/ar/publication/weo/issues/2024/04/16 world–economic–outlook

[4] مجموعة خبراء، حالة الأمن الغذائي في العالم ، 2024، منظمة الأغذية والزراعة تابعة للأمم المتحدة، موجودة على المرجع الالكتروني http://www.openknowledge.org ، تاريخ الاطلاع، 2025/05/25.

كما تم إستخدام بيانات مقياس المعاناة من إنعدام الأمن الغذائي ذات المرجعية الجغرافية، الصادرة عن المنظمة في تقرير عام 2023, لإجراء أولى مقارنة بين مستويات إنعدام الأمن الغذائي في المناطق الريفية وشبه الحضرية والحضرية على المستويات العالمية والإقليمة الفرعية، بالإستناد إلى الكثافة السكانية والحجم بطريقة قابلة للمقارنة على مستوى العالم.[1]

بلغ معدل إنتشار إنعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد نسبة 31,9% في المناطق الريفية و 29.9% في المناطق شبه الحضرية و25.5% في المناطق الحضرية, كذلك إن إنعدام الأمن الغذائي يؤثر في النساء أكثر منه في الرجال في كل إقليم أقاليم العالم.

الفرع الثاني : إنعدام الأمن الغذائي الحاد.

يشير إنعدام الأمن الغذائي الحاد إلى حالة يواجه فيها السكان حرمانا غذائيا يهدد حياتهم أو سبل عيشهم، بغض النظر عن الأسباب أو السياق أوالمدة، وغالبا ما يكون نتيجة الأزمات المفاجئة مثل النزاعات,الكوارث الطبيعة ، التقلبات الإقتصادية الحادة أو تفشي الأوبئة..[2]

وأفاد تقرير الأزمات الغذائية في نسخته لعام 2024 بضخامة التحديات التي تعرقل تحقيق الهدف الثاني من اهداف التنمية المستدامة ,المتمثل في القضاء على الجوع بحلول عام 2030 م. في عام 2023 واجه حوالي 282 مليون شخص عانوا من مستويات مرتفعة من إنعدام الأمن الغذائي الحاد في 59 بلدًا إقليميا أي ما يمثل نسبة 21,5% من السكان الذي شملهم التحليل..[3]

[1] Europca, union, fao, un-habita(united natianshuman settlents drogramme)oecd (orgainisation for economic co- operation and development world bant 2021, https://eceuropa Europa.eu/Eurostat/documents 3859598/15348338/KS-02-02-499-En-N,pdf

[2] مجموعة خبراء بعنوان حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، 2024، الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة منظمة الصحة العالمية ، تاريخ الاطلاع 2025/05/25 الموجودة على الموقع الالكتروني https://www.peinfo.org

[3] مجموعة خبراء بعنوان انقاذ التعزيز العالمي حول أزمات الغذاء العام 2024، الصادرة عن منظمة اليونسيف، تاريخ الاطلاع2025/05/10 الموجودة على الموقع الالكتروني https://www.unicefusa.org

ويمثل هذا العدد زيادة قدرها 24 مليون شخص مقارنة بالعام السابق حيث يعاني 135مليون شخص من أزمة غذائية بسبب الحروب والصراعات المستمرة مما أدى إلى تفاقم الأوضاع، يشمل ذالك 20 دولة من بينها غزة والسودان ..[1]

وتؤكد التقارير الدولية ان النزاعات المستمرة ,والصدمات الاقتصادية والظواهر المناخية المتطرفة تعد من ابرز العوامل المساهمة في تفاقم الازمات الغذائية حول العالم فعلى سبيل المثال، أدى النزاع الدائر في السودان الى زيادة عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الامن الغذائي الحاد بمقدار 8.5 مليون شخص، أي ما يعادل نحو 28 %من السكان كما شاهد قطاع غزة خلال 2024تفاقما غير مسبوق في جدة الازمة الغذائية نتيجة احتدام الصراع والاعمال العدائية ,تم تصنيف جميع سكان القطاع البالغ عددهم2.5مليون شخص ,على انه يواجهون مستويات خطيرة من انعدام الامن الغذائي .وتعد هذه الازمة من اشد الازمات الموثقة في السجلات الدولية المعنية بالأمن الغذائي ,بما يعكس التداعيات الكارثية للوضع الإنساني حسب التقرير الصادر في شهر مارس 2024الى ان نحو 131.000حص يعيشون تحت ظروف المجاعة الكارثية.[2]

نستنتج مما سبق التطرق اليه في هذا الفصل أن الأمن الغذائي يعد مفهوما محوريا في إستقرار الأفراد والمجتمعات، حيث يتجاوز مجرد توافر الغذاء إلى ضمان إمكانية الحصول عليه وإستهلاكه بطريقة مستدامة وصحية، ومن خلال التعريفات اللغوية والإصطلاحية والقانونية، يتضح أن الأمن الغذائي يرتبط بمفاهيم أخرى مثل: الإكتفاء الذاتي، الذي يركز على قدر الدولة إنتاج إحتياجاتها الغذائية، وسوء التغذية الذي يعكس أبعادا خطيرة لإنعدام الأمن الغذائي، مما يؤثر على صحة الأفراد ونموهم الإقتصادي والإجتماعي

تتعدد أبعاد الأمن الغذائي بين إقتصادية وإجتماعية و صحية، حيث تؤثر هذه الأبعاد على إستقرار الأنظمة الغذائية عالميا، أما من حالات إنعدامه فتتراوح بين الجوع المزمن وسوء التغذية الناتج عن عدم

[1] شبكة معلومات الأمن الغذائي والسكة الغنية لمكافحة الأزمات الغذائية (cnafcr) 2025 الموجودة لتقرير العالمية عن الأزمات الغذائية 2023 روما , تاريخ الاطلاع 2025/05/05,الموجود على الموقع الالكتروني:
https://www.fsnplatform.org/grfc.

[2] مجموعة. خبراء، "بعنوان تحديات الامن الغذائي العالمي ودوافعه، الصادرة عن منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة، الدورة الخامسة والسبعون بعد المائة روما، ايطاليا، 10-14.، 2024،ص4

توافر الغذاء أو سوء إستهلاكه، لذا فإن تحقيق الأمن الغذائي يعتمد على أسس ومرتكزات قوية تشمل: مدى وفرة الإمدادات من السلع الغذائية، سلامة الغذاء، وسهولة الحصول على الغذاء أو إتاحة الغذاء.

تتجلى أهمية الأمن الغذائي من خلال مؤشرات مثل المؤشرات التقليدية والمؤشرات الحديثة حيث يتم تحديد مستوياته من الأمن الغذائي الفردي إلى الأمن الغذائي العالمي. ولكي يتحقق الأمن الغذائي المستدام، لا بد من العمل المشترك بين الحكومات، والمنظمات الدولية ، والمجتمعات المحلية، من خلال سياسات فعالة وإستراتيجيات متكاملة تعزز الإنتاج المستدام، وتكافح الفقر و تضمن التوزيع العادل للغذاء، مما يساهم في تحقيق تنمية شاملة تضمن حق الجميع في الغذاء الكافي والمغذي

الفصل الثاني:

معيقات تحقيق الامن الغذائي العالمي و الاليات الفعالة لمواجهة ازمة الغذاء

الفصل الثاني: معيقات تحقيق الامن الغذائي العالمي و الاليات الفعالة لمواجهة ازمة الغذاء

يشكل تحقيق الأمن الغذائي العالمي تحدياً معقدا ومتعدد الأبعاد، حيث تواجه المجتمعات في مختلف أنحاء العالم سلسلة من التهديدات البيئية والإقتصادية والسياسة والبشرية التي تعرقل توفير الغذاء الكافي والمغذي للجميع، تتفاقم هذه التحديات بفعل التغيرات المناخية للنمو السكاني السريع, النزاعات المسلحة، والأزمات الإقتصادية، مما يستوجب إستجابات فعالة و ومتناسقة على المستوى الوطني, لمواجهة هذه التحديات، برز دور مجموعة من الآليات الحيوية التي تساهم في تقرير الأمن الغذائي من أهمها الدورة التنسيقية لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) التي تعمل على وضع السياسات وتنفيذ البرامج التي تستهدف تحسين نضام الإنتاج الغذائي وضمان إستدامته، كما تلعب المنظمات غير الحكومية دورًا تكميلياً أساسياً من خلال المبادرات الميدانية و التنموية التي تركز على دعم المجتعات الأكثر ضعفا بالإضافة إلى ذلك، أصبحت التكنولوجيا الحديثة أدات رئيسية في تحسين الإنتاج الزراعي وإدارة الموارد الطبيعية بكفاءة، مما يساهم بشكل مباشر في تعزير الأمن الغذائي العالمي، لذلك فإن فهم التحديات المتعددة التي تواجه الأمن الغذائي يستلزم دراسة هذه الآليات وتأثيرها في مواجهة الأزمات وضمان إستدامة الغذاء للجميع.

المبحث الأول: التحديات الرئيسية التي تواجه الامن الغذائي العالمي

يشكل الأمن الغذائي أحد الحقوق الأساسية التي نصت عليها المواثيق والإتفاقيات الدولية, لا سيما الحق في الإطار الغذائي الكافي المنصوص عليه في المادة 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، وعلى الرغم من الإعتراف الواسع بهذا الحق, لا تزال المجتمعات الدولية تواجه تحديات جسيمة تهدد بتحقيق الأمن الغذائي العالمي، فالتقلبات المناخية، والنزاعات المسلحة، والأزمات الإقتصادية، وسوء إدارة الموارد الطبيعية، كلها عوامل تخوض قدرة الدول على ضمان هذا الحق لمواطنيها، وتعرقل الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لاسيما الهدف الثاني المتعلق بالقضاء على الجوع، ومن هذا المنطلق يسعى هذا البحث إلى دراسة أبرز التحديات التي تعيق التمتع بالحق في الغذاء، وتحليل الإطار القانوني المتعلق بالأمن الغذائي, مع بيان مسؤولية الدول والجماعات الفاعلة في حماية هذا و تعزيزه في ظل التحديات الراهن

المطلب الأول: التهديدات البيئية للأمن الغذائي العالمي

تواجه الدول تحديات بيئية تؤثر بشكل مباشر على قدرتها في ضمان الأمن الغذائي لمواطنيها، مما يعرض الحق في الغذاء للخطر، تتطلب هذه التهديدات البيئية إستجابة قانونية منسقة على الدول, من أجل حماية هذا الحق وضمان إستدامة النظم البيئية التي تدعم الإنتاج الغذائي

الفرع الأولى : التغيرات المناخية

يعرف التغير المناخ بانه إضطراب مستمر أو دوري في الأنماط المناخية المعتادة ,كتغيرات الحرارة، وأنظمة الرياح، ومعدلات التساقط، مما يؤدي إلى تحولات بيئية ملموسة على مستوى منطقة جغرافية معينة أو على الصعيد العالمي، خلال فترة زمنية محددة "...[1]

على الرغم من الجهود الدولية المبذولة للحد من إنبعاثات غازات الدافئة,وعلى راسها ثاني أكسيد الكربون, والحد من آثاره السلبية ,الا ان التقديم المحرز في هذا المجال لا يزال محدود, مما يؤدي إلى تفاقم الأضرار مستقبلاً وتؤثر الظواهر المناخية المتطرفة مثل إرتفاع درجات الحرارة والجفاف الممتد، وعدم إنتظام هطول الأمطار والأعاصير والفيضانات، بشكل مباشر على الزراعة من خلال تعطيل الإنتاج وتقليل كمية المحاصيل...

وقد كشفت الدراسات العلمية أن إرتفاع درجة الحرارة بمقدار درجة مئوية واحدة يمكن أن يؤدي إلى إنخفاض إنتاجية محاصيل أساسية مثل القمح والأرز والذرة بنسبة تتراوح بين 3% و 10%، كما تعيق الظروف الجوية القاسية إتمام دورات الزراعة والحصاد، وتسرع من وتيرة التصحر, وتقلص من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة, ونتيجة هذه التغيرات المناخية ينخفض الإنتاج الزراعي، وتزداد أسعار الغذاء مما يؤثر سلبا على الفئات السكانية ذات الدخل المنخفض التي تعد الأكثر تأثيرا بهذه التحولات ...[2]

–وفما تسهم دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة تقل من 5% من إجمالي الإنبعاثات الكربونية العالمية، إلا أنها تواجه تداعيات مناخية تفوق قدرتها على التحمل، حيث تشير التقارير إلى أن القطاع الزراعي تكبد نحو 23% من الخسائر الناتجة عن الكوارث الطبيعية بين عامي 2007 و 2022, وكانت موجات الجفاف مسؤولة عن 75% من تلك الخسائر في عام 2023،اما في الأردن تتقدر خسائر الإقتصاد الوطني بنحو 29 مليون دولار سنويا تحت مراجع القيمة الزراعية ، ويتوقع البنك الدولي إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6,8% أي بخسارة تقدر بـ 62 مليار دولار بحلول 2030، وفي العراق، الذي يصنف خامس أكثر الدول تضرراً في تغير المناخ، تم فقدان نحو 3,5 مليار متر مكعب من المياه , منذ عام 2003، فقدت بعض البلدان 61% من أراضيها الزراعية خلال العقد الأخير، هذه الأرقام تبرهن أن التغير المناخي يمثل تهديداً مباشراً للحق في الغذاء والماء, مما يتحتم على الدول

[1] ساليم عبد الكريم الوزي وآخرون، تحديات الأمن الغذائي العربي, الطبعة الأولى: المؤسسات العربية للدراسات والنشر لبنان،سنة 2008ص48.

[2] مقال بعنوان "مخاطر تهدد الأمن الغذائي في العالم .. النمو السكاني في المقدمة." الصادر عن منصة أرقام، تاريخ الاطلاع 20/04/2025 موجودة على الموقع الالكتروني https://www.argaam.com/ar/article/artic، ledetail/id/1780386.

والمنظمات الدولية إتخاذ تدابير عاجلة وملزمة لحماية الأمن الإنساني وتحقيق العدالة الغذائية والمناخية... [1]

وفي هذا السياق , أظهرت دراسة حديثة لوكالة الفضاء الأمريكية (ناسا) ان محصول الذرة يعد من بين المحاصيل الزراعية الأكثر تعرضا للخطر في ظل سيناريو إستمرار الإنبعاثات المرتفعة لغازات الإحتباس الحراري، وفي حال عدم تمكن الدول من خفض بصمتها الكربونية بشكل جذري وفعال, فإن التقديرات تشير إلى إحتمال تراجع إنتاجية محصول الذرة بنسبة تقارير 24% بحلول عام 2030الأمر اللذي تترتب عليه أثار سلبية جسيمة على الأمن الغذائي العالمي.

كما تعد الفيضانات من بين الكوارث المناخية الأكثر إضرار بالزراعة ففي الصين التي وضعت الأمن الغذائي في أولوية، باتت تواجه تحديات متزايدة بسبب تكرار الفيضانات وشدتها، فقد أدت الأمطار الغزيرة والفيضانات غير المسبوقة في عام 2021 إلى تضرر ما يقارب من 30 مليون فدان من الأراضي الزراعية، إلى جانب تأخر الزراعة لأكثر من 18 مليون فدان أخرى وهو ما يعادل نحو ثلث إجمالي الأراضي الزراعية المخصصة لزراعة المحاصيل الرئيسية في البلاد، هذه التطورات دفعت الصين إلى زيادة إعتمادها على الإستيراد لتلبية الطلب المحلي المتنامي على الحبوب مثل القمح وفول الصويا والذرة[2]

كما أن الإحتباس الحراري العالمي لا يقتصر على إرتفاع درجات الحرارة فقط، بل يمتد ليشمل مظاهر أكثر حدة وخطورة، مثل موجات الجفاف، وحرائق الغابات، واسعة النطاق، والتي تعد من أبرز التحديات التي تهدد الأمن الغذائي على مستوى العالم وفقا لتقرير الصادر سنة 2015 عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، إرتفاع مؤشر أسعار السلع الغذائية العالمية خلال شهر فبراير شباط بنسبة 1,6% مقارنة بالشهر السابق، مسجلاً 127,1 نقطة، وهو أعلى بنسبة 8,2% من مستواه في فبراير شباط 2024, وجاء هذا الإرتفاع مدفوعا بشكل رئيسي بزيادة أسعار السكر بنسبة 6,6% بسبب مخاوف تتعلق بتراجع الإنتاجي في الهند و الظروف غير المواتية في البرازيل، ومنتجات الألبان بنسبة 4,0% نتيجة زيادة الطلب على الواردات والزيوت النباتية بنسبة 2,0% مدعومة بإرتفاع أسعار زيوت النخيل والصويا ودوار

[1] مقال بعنوان "كيف يهدد التغيير المناخي مستقبل الزراعة والغذاء في الشرق الأوسط وشمال افريقيا" الصادر عن غرينتس الشرق الأوسط وشمال افريقيا، بتاريخ 28 جانفي, تاريخ الاطلاع 2025/04/08 الموجودة على الموقع الالكتروني https://wwwgronpeaceorgtmema/as .

[2] مقال بعنوان "أكبر التهديدات للأمن الغذائي العالمي"، الصادر عن مارتينا إيجيني والمنشور على موقع Earth.org بتاريخ 20/04/2022، ، تاريخ الاطلاع20/04/2025، الموجودة على الموقع الالكتروني، https://earth.org/global-food-security.

الشمس كما إرتفع مؤشر أسعار الحبوب بنسبة 0,7% نتيجة تراجع الامدادات، في روسيا وأمريكا الشمالية، بينما إنخفضت أسعار الأرز بنسبة 6,8% بسبب وفرة الإمدادات...[1]

وفقا لتقرير صادر عن منظمة الأغذية والزراعة لسنة 2025، فإن الأحداث المناخية المتطرفة من المتوقع أن تؤدي إلى زيادة تقلب أسعار المواد الغذائية على مدار عام 2025، و ذلك إستنادا إلى بيانات تظهر أن أسعار السلع الغذائية الأساسية مثل الكاكاو و القهوة ارتفعت بنسبة163% و 103% نتيجة لتأثر الإنتاج بالمناخ غير المستقر ، مثل الأمطار الغزيرة والحرارة الشديدة في مناطق الإنتاج الرئيسية كما سجلت زيادة ملحوظة في أسعار زيت دوار الشمس بنسبة 56 % بسبب الجفاف في بلغاريا وأكرانيا بالإضافة إلى إرتفاع أسعار عصير البرتقال والزبدة واللحوم بنسب تتراوح بين 25% و 33%, وقد شددت" إنقيوتو " على أهمية تنويع سلاسل التوريد لتقليل الإعتماد على مناطق معرضة لفشل المحاصيل، بينما أشار خبراء في الأمن الغذائي وتغير المناخ إلى أن هذه الظواهر تتوافق مع التوقعات العلمية بزيادة شدة وتكرار الأحداث المناخية نتيجة تغير المناخ ، مما يؤدي إلى ضغوط إضافية, على الأمن الغذائي مالم تتخذ إجراءات فعالة للحد من الإنبعاثات وتحقيق الحياد الكربوني.[2]

كما تواجه الدول العربية أزمة مائية حادة، إذ تقل حصة الفرد من المياه عن 1000 متر مكعب سنويا في معظمها ,ويعاني أكثر من نصفها من الشح المطلق "(أقل من 500متر مكعب).ويتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى إنخفاض في تدفق المياه بنسبة 10% بحلول عام 2050 ، مع فقدان أكثر في 90% من مياه الأمطار في الأراضي الجافة و الهامشية نتيجة التبخر, وتعاني المنطقة حاليا من عجز مائي متزايد, إذ يتجاوز الطلب العرض بشكل كبير ومن المتوقع أن يرتفع الطلب على المياه بنسبة 60% بحلول عام 2045 بسبب العجز الحالي الذي بلغ 43 مليار سنويا، وقد يصل إلى 222 مليار متر مكعب بدون تغير مناخي, و 305 مليار متر مكعب سنويا ، وتشير النماذج المناخية كذلك إلى زيادة في تقلبات هطول الأمطار وتأثيرات متفاوتة على تدفقات المياه العذبة في المنطقة.[3]

و بناء على مجموعة التوقعات السلبية بشأن حالة التدهور البيئي و آثاره على الأمن الغذائية، يتبين بوضوح أن الإنسان يعد المتسبب الرئيسي في إضطراب التوازن القائم بين قدرات الطبيعية في إنتاج الغذاء و مستويات ذلك الإنتاج، وذلك تبعًا للتغيرات المناخية، وقد بينت دراسة منشورة في دورية

---

[1] مقال بعنوان " مؤشرات منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية, الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تاريخ الاطلاع 2025/4/20الموجود في الموقع الإلكتروني https ,:://www.fao.org.neufood/deted/Pearce.index.febreary.2025.

[2] Crayle, D.(2025.February 15) Extreme Weather expected to caus food Price volatility in 2025 after cost of caca and coffee danbles. The or Mardin Retrieved April 20, 2025, from https://www.theguardian.com.

[3] موسى بن قاصير, خالد بو منجل, أثر التغير المناخي على الأمن الغذائي العربي, مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية جامعة قسنطينة . المجلد 15 العدد 02 (2022) ص73.

Science Advancesأن تقلبات درجات الحرارة في المناطق الإستوائية تؤثر تأثيرا مباشرا على الأنظمة البيولوجية وتهدد الأمن الغذائي، كما تمثل خطورة بالغة على كل من قطاع الزراعة و البشر والإقتصاد...[1]

صرح عالم الأحياء والبيئة إدوارد ويلسون بأن الأزمات التي يشهدها الإقتصاد العالمي في الوقت الراهن ترتبط إرتباطا وثيقا بالبيئة، ولا تقتصر هذه الأزمات على مشكلة تغير المناخ والتلوث فقط, بل تشمل نقص المياه وتراجع مساحات الأراضي الصالحة للزراعة، فضلاً عن خطر إنتشار الأوبئة واستفحال ظاهرة الفقر المزمن في بعض المناطق، ولا سيما في دول الصحراء الكبرى ..[2]

من خلال هذا الطرح، يتضح أن التغيرات المناخية تشكل جميعا أثر سلبي ومباشر على إنتاج الغذاء, كما تؤثر على إمدادات الغذاء سواء على الصعيد العالمي أو المحلي، وهو ما بات يشهده العالم اليوم, من خلال التهديدات المناخية المتنوعة التي تطال مختلف أشكال الإنتاج الزراعي، ومن المؤكد أن هذه التغيرات ستنعكس سلبا على سبل العيش، وعلى القدرة على الوصول إلى الغذاء ولا سيما في البلدان النامية ذات الدخل المنخفض.

الفرع الثاني: التصحر

تعريف مشكلة التصحر بأنها حدوث نقصان أو تدمير في المقدمة البيولوجية للأراضي وهو ما يمكن أن يؤدي في النهاية إلى سيادة ظروف شبه بالظروف الصحراوية.[3]

كما يمكن القول بأن التصحر هو تدهور الأراضي الجافة وشبه الجافة وتحت الرطبة وينتج عنه عوامل عدة منها تغيرات المناخية ونشاط الانسان...[4]

استنادا إلى ما تم عرضه من تعاريف متنوعة ، يمكن استخلاص تعريف للتصحر على النحو الآتي:

التصحر هو ظاهرة طبيعية تتمثل في تدهور مواد الأراضي في المناطق الجافة وشبه الجافة، ويعود ذلك بدرجة كبيرة إلى تدخل الإنسان من خلال سوء استعماله أو الإفراط في استخدامه هذه الموارد الطبيعية، الأمر الذي يؤدي إلى الإخلال بالتوازن البيئي وينتج عنه بحسب وجهة نظرنا انخفاض في الإنتاج.[5]

كما يمكن القول بأن التصحر أحد العوامل المؤدية إلى نشوب النزاعات المسلحة ويسهم في تفويض الاستقرار السياسي والاجتماعي، الأمر الذي يضفي إلى تفاقم ظاهرتي الجوع وتفشي الأوبئة والأمراض،

---

[1] مروة صلاح ، التغيرات المناخية تهدد الدول الأكثر فقرا, منشور بتاريخ 2018/07/26، أطلع عليه بتاريخ 2025/05/07. متوفر على الرابط الإلكتروني https://homdeus.com

[2] فراس عباس البياني, الأمن البشري بين الحقيقة والريف, دار غيداء للنشر والتوزيع عمان سنة2011ص.ص88_89.

[3] الان جرينجر, التصحر.. التهديد والمجابهة ,المنطقة العربية للترميم بيروت 2007، ص21

[4] محمد عبد الفتاح القصاص، التصحر، تدهور الأراضي في المناطق الجافة عالم المعرفة ,الكويت سنة 1969ص72

[5] محمد سعيد علي زيدان، التصحر وأثاره في التنمية البشرية والاقتصادية في سهل الجفارة، دار أمينة للنشر والتوزيع، ليبيا2010, ، ص 15.

ويتجلى هذا الواقع في عدد من الدول الافريقية من بينها جمهورية الصومال، وتقدر مساحة الأراضي المتصحرة في افريقيا بـ 35 %, وفي آسيا 45 %, ويعيش في خطر التصحر في القارتين ما يزيد عن 250 مليون نسمة، وهو ما ينعكس سلبا على تناقص حصة السكان من الغذاء، وانخفاض نصيب الفرد من السعرات الحرارية، الأمر الذي يؤدي التصحر بشكل مباشر على الأداء الاقتصادي للدول التي تقع أراضيها ضمن نطاق الصحراء الكبرى، حيث يعد التصحر تهديدا خطيرا للتنمية المستدامة ويسهم في تعميق الأزمات الاقتصادية والاجتماعية من خلال تدهور الموارد الطبيعية وارتفاع معدلات الفقر والبطالة.[1]

يعد سوء مظاهر التصحر نتاجا لضعف الأنظمة البيئية وتزايد الأنشطة والممارسات البشرية غير المستدامة، إضافة إلى عوامل طبيعية أخرى تساهم بفاعلية في تفاقم هذه الظاهرة، ولا يقتصر الأمر على التغيرات المناخية فقط بل يمتد ليشمل ظواهر بيئية أخرى لا تقل خطورة، وفي مقدمتها ظاهرة الجفاف الذي عرفه بأنه فترة زمنية تتصف بسرعة رياحها وقلة أمطارها وارتفاع حرارتها، وفي الغالب انخفاض في رطوبتها النسبية.[2]

كما ان التخلف والسياسات الحكومية الخاطئة فد تقترن بالجفاف والتصحر، فتؤدي الى حدوث المجاعات ,ويرجع السبب الرئيسي، كما ورد في مؤتمر الأمم المتحدة عن التصحر (UNC OD) إلى الفرز المالي من آثار الخدمات التي ضربت إقليم الساحل خلال موجة الجفاف الأولى، وعادة ما تحدث المجاعة عندما تؤدي الإنتاجية الضعيفة للمحاصيل إلى احداث عجز في مصادر الغذاء بالمنطقة ,وقد أشار الباحثون مثل crlantz و sen إلى أن المجاعة ليست دائما نتيجة مباشرة للتصحر أو الجفاف بل ترتبط بأسباب أخرى تتعلق بسوء التوزيع والسياسات الفاشلة، كما بينت الدراسات أن المجاعة كثيرا ما تكون نتيجة لفشل إجتماعي واقتصادي وليس فقط بسبب نقص الغذاء الطبيعي، حتى ان بعض الهيئات وصفت المجاعة بأنها "كارثة من صنع الانسان" في حين أن الزراعة المفرطة وفقدان التربة والتصحر ما هي إلا عوامل تمهيدية، في انتظار للجفاف القادم الذي سترافقه المجاعة.[3]

تسبب التغيرات المناخية في الكثير من الأزمات في جميع مناطق العالم، لكن يتضح أن قارة افريقيا تواجه أزمات بيئية متفاقمة، تعد من بين أخطر التحديات التي تعيق مصار التنمية المستدامة في الإقليم، وذلك

---

[1] عبد القادر زريق المخادمي، الانفجار السكاني في العالم من تحديات العولمة إلى الفجوة الرقمية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، سنة 2005، ص 42

[2] مقبلى عباد، وعباد محمد مخاطر الجفاف والتصحر والظواهر المصاحبة لهما ، قسم الجغرافيا كلية الآداب، جامعة الفاتح دار شموع الثقافية، سنة2003، ص 16.

[3] الان جرينجر, المرجع السابق، ص 153.

رغم كونها من أقل القارات اسهاما في الانبعاثات المسببة للتلوث البيئي العالمي ويعد كل من الجفاف والتصحر من أبرز مظاهر هذه الأزمات، حين تتسبب في تدهور مئات الآلاف من الأفئدة من الأراضي الزراعية, مما يهدد الأمن الغذائي ,والصحة العامة ,والأنشطة الاقتصادية، فضلا عن اضعاف البنية التحتية, واستنزاف المواد الطبيعية ,وتدهور النظام البيئي، وتصنف ما يقارب ثلثي مساحة القارة الافريقية ضمن الصحاري والأراضي الجافة, خاصة في مناطق الساحل والقرن الافريقي وكالاهاري، مما يجعلها أكثر عرضة لتدهور الأراضي وتأثيرات المناخ ويؤكد الحاجة لتدخلات عاجلة لتحقيق العدالة المناخية والتنمية المستدامة, ووفقا لتقارير الأمم المتحدة فإن افريقيا هي القارة الأكثر عرضة لتأثيرات تغير المناخ، تمتد عبر منطقة شرق افريقيا من اريتريا شمالا مرورا بإثيوبيا وجيبوتي إلى أطراف الجنوبية لكينيا والصومال خلال أربعة مواسم 2020 و 2021 و 2022 كانت الأمطار شديدة وهذا ما يهدد 18,4 مليون شخص بانعدام الأمن الغذائي الحاد وتزايد سوء التغذية في جميع أنحاء إثيوبيا وكينيا والصومال...[1]

اما على الصعيد العالمي ,فقد شهد عام 2025 موجة جفاف غير مسبوقة نتيجة التغيرات المناخية تسببة في أضرار جسيمة على المحاصيل الزراعية وإنخفاض مستويات المعيشة في العديد من الدول, وكانت أبرز مظاهر الأزمة جفاف نهر الأمازون، أكبر أنهار العالم، والذي يقدم خمس المياه، العذبة على الكوكب، مما ينذر بخطر المجاعات وفي البرازيل، أدى الجفاف إلى تراجع إنتاج البن وتأثر محصول فول الصويا، حيث تعاني ولاية ريوغراندي دو سول من ندرة الأمطار، ما وضع المزارعين في حالة تأهب, كما أكدت جهات رسمية أن بعض المناطق لم تشهد أمطاراً معتبرة لأكثر من 15 يوما, مما أثر على نمو المحاصيل, أما في المكسيك فتواجه البلاد موجة جفاف شديدة وقد تضررت منها أكثر من 300 بلدية ، حيث يعاني المواطنون من انخفاض مستويات المياه و غياب الأمطار، وفقا لتقرير هيئة الأرصاد الجوية، ويعد الجفاف تهديد مباشر لأكبر الأنهار في العالم، إذ أعلن البرازيل وكولومبيا حالة الطوارئ في منطقة الأمازون نتيجة أسوأ موجة جفاف منذ خمسين عاما, مما جعل التنقل بين المدن شبه مستحيل وسبب أزمة حادة في مياه الشرب رغم الوفرة المائية الطبيعية...[2]

[1] رمزي رشا، مستقبل افريقيا في ظل التصحر والجفاف، المرصد المصري بتاريخ 11 نوفمبر 2022، تاريخ الاطلاع 2025/05/05 ,الموجود على الموقع الالكتروني httpps://ecss.com.eg .

[2] مقديوش – بالأرقام ... شح الجفاف يهدد ملايين في 3 دول إفريقية، الصادرة من سكاي نيوز عربية، بتاريخ 26 أغسطس 2022 تاريخ الإطلاع 2025/05/05، الموجود على الموقع الإلكتروني .

أما في القارة الآسيوية، وتحديدا في شبه الجزيرة العربية، فقد شهدت المنطقة مظاهر متعددة من الجفاف، ويعد أبرزها الجهاز الميتروبولوجي، وهو ذلك النوع من الجفاف، المرتبط بنقص معدلات هطول الأمطار, والذي يعد من الظواهر الطبيعية الخارجة عن نطاق السيطرة البشرية، وقد أسفر هذا الوضع عن تراجع ملحوظ في نسبة الأراضي الزراعية الصالحة للإنتاج الزراعي، مما أدى بدوره إلى إنخفاض إنتاج الغذاء المحلي، وزيادة الإعتماد على الإسيتراد من الخارج، كما إتضح أثر الظاهرة في بعض الدول الأسيوية الأخرى، ومنها بنغلاديش، التي تعاني من ظروف معيشية متدهورة، حيث بلغ عدد اللاجئين فيها نحو 5.5 مليون نسمة، نتيجة لتفاقم الأزمة الغذائية والإقتصادية.[1]

المطلب الثاني : التهديدات البشرية

تعد التهديدات البشرية للأمن الغذائي من أبرز الإشكاليات التي تمس الحق في الغذاء كأحد الحقوق الأساسية المعترف بها دوليا، لاسيما في ظل ما تفرضه الإتفاقيات الدولية مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والاجتماعية والثقافية، إذ تؤدي الأنشطة البشرية غير المستدامة إلى الإضرار بالنظم البيئة والزراعة, مما ينعكس سلبا على قدرة الدول في ضمان توفير غذاء كافي وآمن للسكان ويشكل إخلالا بإلتزاماتها القانونية في هذا المجال.

الفرع الأول: الوضع السكاني العالمي:

لقد عرف النمو السكاني وتيرة بطيئة إلى غاية الحرب العالمية الأولى، غير وأنه بفعل التحسن الملحوظ في شروط الصحة الوقائية عقب الحرب العالمية الثانية، شهد عدد سكان العالم تطورا سريعا، حيث بلغ تعداد السكان حوالي 2400 مليون نسمة سنة 1985 ، ليرتفع إلى 3900 مليون نسمة في حلول سنة 1974، وتعد هذه الزيادة السكانية السريعة عاملا مؤثرا في الأمن الغذائي العالمي، مما يستوجب تدخلا سريعا وتنظيميا لضمان التوازن بين النمو الديمغرافي وتوفير الموارد الغذائية الكافية[2] " من هذا يتبين بوضوح، أن عدد سكان العالم قد تضاعف، الأمر الذي ترتب عليه نمو سكاني متسارع، أدى بدوره إلى

Ritps://www.skynewsarabia.com

[1] خير الدين التواتي، المرجع السابق ص 56.

[2] محمد علي الفرا مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي, المجلس الوطني للثقافة والأداب,الكويت, سنة 1970ص.ص21_23.

إلحاق أضرار جسيمة بالنظم البيئية الداعمة لقطاع الزراعة، مما نجم عنه تراجع ملحوظ في المستوى المعيشي لمئات الملايين من الأفراد حول العالم.[1]

وبالرجوع إلى تحليل معدلات الزيادة السكانية وتوزيعها الجغرافي بين القارات، يتبين بوضوح أن هذه الزيادة تتركز بشكل رئيسي في الدول النامية، فخلال الفترة الممتدة من عام 1975 إلى عام 1985 ، سجل أعلى معدل النمو السكاني في قارة إفريقيا بنسبة بلغت 3%, مما رفع عدد سكانها إلى نحو 533 مليون نسمة، تلتها قارة أمريكا الجنوبية بنسبة 2,3% ليصل عدد سكانها إلى 369 مليون نسمة، وعند تحويل هذا النسب إلى أرقام مطلقة، يحصل الجزم بأن النسبة الأكبر من النمو السكاني السنوي، تحدث في القرى النائية الفقيرة، إذ إن من بين ما يقارب 80 مليون طفل يولدون سنويا حول العالم، يولد نحو 75 مليون منهم في إفريقيا وأسيا وأمريكا الوسطى والجنوبية،[2] أما بحسب ما ورد في الإحصائيات الصادرة خلال عام 1996، فقد تبين وجود إرتفاع ملحوظ في معدلات النمو السكاني في قارات إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية مقابل إنخفاض تلك المعدلات في قارة أمريكا الشمالية وأوروبا، حيث بلغة نسبة النمو 2,7% في حين لم تتجاوز النسبة ذاتها في قارة أوروبا 0,2%...[3]

وقد أشار عدد من المفكرين الإقتصاديين ,من بينهم كانتيلون وجون ستيوارت ميل إلى خطورة المشكلة السكانية مؤكدين أنها تتفاقم مع مرور الزمن ، حيث إن النمو السكاني المتسارع يفوق معدلات التقدم في الإنتاج الزراعي، الذي لا يستطيع مسايرة هذا التزايد بنفس الوتيرة، وإن هذا النمو غير المنضبط من شأنه أن يشكل ضغوطا كبيرة على الموارد الطبيعية وعلى البيئية، وهو ما يفضي إلى إرتفاع معدلات الفقر وسوء التغدية، إذ يعاني أكثر من 800 مليون شخص من نقص غذائي مزمن، ونحو 200 مليون طفل من نقص غذائي حاد، ما يتطلب تدخلاً عاجلاً لضمان الأمن الغذائي...[4]

وحيث تعد جمهورية مصر العربية من أوائل الدول التي تواجه تحديا كثيرا في ما يتعلق بالمشكلة السكانية، وتسعى جاهدة لمتابعة هذه الأزمة لمجابهة هذه الأزمة بكافة الوسائل والإجراءات الممكنة, لما

---

[1] لستر براون، السكان وكوكب الأرض, ليلى زيدان (الجمعية العالمية المعرفة و الثقافة العالمية القاهرة سنة 1951 ، ص 51.

[2] نادية أحمد عمراني المرجع السابق ، ص117.

[3] محمد رفيق أمين حمداني الأمن الغذائي نظرية تطبيق الطبعة الأولى، دار هومة للطباعة والنشر الجزائر ،سنة 1990 ص، 22.

[4] فراس عباس البياني، الإنفجار السكاني والتحديات المجتمعية" غيداء للشرق والتوزيع عمان، سنة2011 ،ص 117.

تشكله من عائق رئيسي أمام جهود التنمية الشاملة داخل المجتمع وقد أصبح النمو السكاني السريع تهديد مباشرا للأمن الغذائي، يؤثر سلبا على قدرة الدولة في توفير الإحتياجات الغذائية الأساسية، ووفقاً للبيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء قد بلغ عدد سكان جمهورية مصر في عام 2016 ما يقارب 32,38 مليون نسمة، بالإضافة إلى ما يقدر بنحو 8 ملايين نسمة من المصريين المقيمين بالخارج، وبذلك تجاوز إجمالي عدد السكان حاجز 103 مليون نسمة في ذلك العام وصل معدل الزيادة الطبيعي إلى 2.4%، فيما معدل الزيادة الطبيعية في الصين إلى 0,5% فقط إن مصر تحظى بزيادة ما يقارب خمسة أضعاف..

بالنظر إلى الواقع الديموغرافي والإقتصادي في اليمن, يتبين أن النمو السكاني السريع يشكل عائقا جوهريا أمام جهود الحكومة لمكافحة الفقر والبطالة, بل ويهدد الإستقرار الإجتماعي في ظل الإنقسامات والأزمات التي تضعف بالبلاد, إذ تشير الدراسات إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ظل دون التوقعات، حيث بلغ 4,5% في السنوات الأخيرة، وإنخفض إلى 2,6% عام 2017 و 3,8% عام 2018، كما يعاني نحو 45% من السكان من الأمية، مع ضعف نسب الإلتحاق بالمدارس، ويؤكد الخبراء أن النمو السكاني يلتهم ثمار التنمية ويهدد الإستقرار الإقتصادي مما يستدعي تحقيق توازن بين معدلات النمو السكاني والإقتصادي لضمان تنمية مستدامة وفي السياق ذاته يؤكد خبراء عرب أن الزيادة السكانية تمثل عبئا إقتصاديًا كبيرا، حيث مكاسب التنمية، يجب أن يكون معدلات النمو الإقتصادي أكبر بثلاثة إلى أربعة أضعاف النمو السكاني لتحقيق أثر إيجابي...[1]

استنادًا إلى تقارير الأمم المتحدة، يعز الارتفاع الملحوظ في معدلات النمو السكاني إلى عدة أسباب منها زيادة أعداد الأفراد الذين يبلغون سن الانجاب، والزيادة التدريبية في متوسط عمر الإنسان فضلا عن تزايد معدلات التحضر وتسارع وتيرة الهجرة.

ويترتب على هذه الزيادة السكانية ارتفاع كبير في الطلب على الغذاء ليس فقط من حيث الكمية، بل أيضا من حيث تنوعه وجودته، مما يشكل ضغطا متزايدا على الموارد الطبيعية مثل الأراضي والمياه ويهدد استدامة نظم الإنتاج الغذائي، كما تسهم الزيادة السكانية في تآكل الأراضي الزراعية نتيجة إزالة

[1] نوران الصاوي المشكلة السكانية لفهم يهدد مصر بالإنفجار الإحصاء التعدد وصل 100 مليون نسمة – الصادر عن البوابة نيوز، بتاريخ 22 اكتوبر 2017 تاريخ الإطلاع 2025/05/25 موجودة بالموقع الالكتروني https://www.clbrawb neus.com

الغابات والتوسيع العمراني، وهو ما يقلص المساحات الزراعية المتاحة ويزيد المنافسة على الموارد المحدودة، لا سيما المياه، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية الزراعية ومع تركز النمو السكاني في المناطق العضوية، يطرأ تغير في الأنماط الغذائية نحو استهلاك المزيد من اللحوم والمنتجات المعالجة، الأمر الذي يتطلب موارد إضافية لإنتاج الغذاء ويؤدي إلى استهلاك أكبر للمياه والطاقة، وزيادة في الانبعاثات الغازية الدفيئة كما يسهم الضغط السكاني أيضا في الاستغلال المفرط للموارد الزراعية مما يؤدي إلى تدهور التربة وفقدان التنوع البيولوجي، الأمر الذي يفاقم من هشاشة نظم الغذاء العالمية مستقبلا، وفي عام 2023 كانت جمهورية الكونغو على عدد من المتأثرين بانعدام الأمن الغذائي الحاد بأكثر من 25 مليون شخص، وتعد افريقيا القارة الأكثر تضررا حيث تصل 50 % من إجمالي سكانها، كما شملت أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبيه 28 % وجنوب شرق آسيا 25 % وأوقيانوسيا 27 %. [1]

الفرع الثاني: التوسيع العمراني

التوسيع العمراني هو الإمتداد المنهجي للكتل العمرانية خارج النطاق التنظيمي للمدن، ويشمل كل عملية استغلال أو تطوير للأراضي الزراعية أو المفتوحة بغرض إقامة منشآت سكنية أو تجارية أو صناعية وفقا لمحطات تنظيمية مصدق عليها من الجهات المختصة، يعد أي توسيع يتم خارج هذه الأطر مخالفا للتشريعات العمرانية المعمول بها[2]، كما عرفه هوبز كوتمان "عملته التوسيع الحضوري بالامتداد خارج حدود المدينة أي توسيع المجال العمراني وامتداه دون التقيد بحدود المناطق التي حدثت فيها تلك العملية،[3] في التوسيع العمراني خلق وحدات سكنية جديدة منها: التهيئة والتعمير يقصد بتنظيم المجال لإعداد فضاء متوازن كما تعمد على البرمجة والتحطيم.

[1] مقال بعنوان "مخاطر تهدد الأمن الغذائي في العالم... النمو السكاني في المقدمة، الصادر عن أرقام"، بالتاريخ 2025/02/06،تاريخ الاطلاع 2025/05/04 الموجودة على الموقع الإلكتروني www.orgaam.com.

[2] محمد صبري محسوب سمير، البيئة الطبيعية وتفاعل الانسان معها، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996ص,ص (48-49).

[3] خرخاش عفاف عمروش حمزة، التوسيع العمراني واستغالات الأراضي ضمن مفهوم التنمية المستدامة دراسة حالة مدينة المسيلة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، جامعة قسنطينة معهد تسيير التقنيات العضوية قسم تسيير المدن والتعمير السنة الدراسية 2021- 2022، ص 27.

الترميم والتجديد: الترميم الوصول إلى نوع من التجانس والتسابق أما التجديد هو ذلك التدخل على النسيع العضوي.[1]

يعد التوسيع العمراني من الظواهر السلبية المؤثرة على الأراضي الزراعية، حيث يؤدي إلى انكماش مساحتها نتيجة الامتداد العشوائي للتوسيع العمراني الحضري، مدفوعا بالزيادة المطردة في زيادة عدد السكان، تعود أسبابه إلى تراجع مستمر في مساحة الأراضي الزراعية، حيث يتم استغلال هذه الأراضي لبناء المنشآت السكانية والعمرانية بدلا من استخدامها في الزراعة يلحق ضررا بالغا بالرقعة الزراعية ويهدد الأمن الغذائي، كما يسهم هذا التوسيع في تحويل الأراضي غير صالحة للزراعة اذ تفقد التنويه مع مرور الوقت عناصرها اللازمة لنمو النباتات، خاصة عنما يتم ترك الأراضي بورا أو إقامة الأبنية عليها يؤدي ذلك بدوره إلى الاخلال بالتوازن البيئي نتيجة إزالة الغطاء النباتي الطبيعي وقطع الأشجار، ما يزيد من خطر التصحر ويضعف القدرة البيئية على مواجهة التغيرات المناخية.[2]

وقد أدى التوسيع العمراني على حساب الأراضي الزراعية، لا سيما في نطاق المحافظات التي أفرزت أنماطا جديدة من الاندماج الريفي الحضري، حيث أدى التحام القرى المجاورة بالمدن إلى فقدان مساحات واسعة من الأراضي البيئية الواسعة. قد تبين أن معدلات النمو في التجمعات الريفية المحيطة بالمدن تجاوزت معدلات نحو المدن نفسها، ما يعكس ديناميكية عمرانية غير متوازنة تفاقمت بفعل الهجرات العكسية نحو أطراف المدن بحثا عن المسكن الأرخص، كما ساهم التسارع غير المخطط للنمو العضوي في استنزاف الرقعة الزراعية بما يهدد نزولها التدريجي، خصوصا في منطقة الدلتا ويعرض الأمن الغذائي مخاطر حقيقية وتفاقم الوضع بفعل تفتيت العينات الزراعية الناتج عن التوريث ما أفقد الأراضي الصغيرة جدواها الاقتصادية وسهل تخويلها إلى مبانٍ، خاصة غياب أهداف إنتاجية واضحة لدى الملاك الجدد وقد أضيف إلى ذلك الأثر السلبي للتشريعات المستحدثة، وفي مقدمتها قوانين التصالح على مخالفات البناء

[1] فاكية ستيفي، و حليمة فوغالي ، الأمن الغذائي وإشكالات التوسيع العمراني على الأراضي الزراعية في الجزائر، "المجلة الإنسانية للأمن الإنساني"، جامعة سطيف 02، جامعة باتنة "المجلد 03 والعدد 02" 2018، ص 193.

[2] كفاية العابدي، تعريف التوسيع العمراني، (بالتاريخ نوفمبر 2018)، تاريخ الاطلاع 2025/05/03 ,موجودة على الموقع الالكتروني https://mawdoo3.com

فوق الأراضي الزراعية، والتي فتحت الباب أمام توسع العمراني غير منضبط هدد التوازن البيئي والزراعي...[1]

يعد التوسيع العمراني من التحديات الكبرى التي تؤثر على مسار التنمية المستدامة عالميًا وتشير الدراسات إلى أن المناطق إلى أن المناطق العضوية فقد تزداد بنسبة 70 % بحلول عام 2050، مما يزيد الضغط على الموارد الطبيعية ويؤدي إلى استنزاف الأراضي الزراعية، حيث انخفضت بنسبة 50 % في بعض الدول النامية، كما يساهم التوسيع في ارتفاع انبعاثات الغازات الدفينة بنحو 10 % ما يفاقم مشكلات التغير المناخي...[2]

المطلب الثالث: التهديدات الإقتصادية والسياسة للأمن الغذائي العالمي:

يشكل الأمن الغذائي أحد أبرز التحديات التي تواجه العالم اليوم، حيث تتداخل فيه أزمات إقتصادية وضغوط سياسية تؤثر بشكل مباشر على إنتاج وتوزيع الغذاء وإرتفاع كلفة المعيشة، وتقلص الدعم الزراعي إلى جانب النزاعات والصراعات السياسية كلها عوامل تساهم في زعزعة إستقرار الأمن الغذائي على الصعيدين الوطني والعالمي.

الفرع الأول: العوائق الإقتصادية للأمن الغذائي العالمي:

يعد الفقر من أبرز العوائق الإقتصادية التي تعرقل تحقيق الأمن الغذائي ، إذ يحدان من القدرة على الإنتاج والوصول إلى الغذاء.

[1] جهان حسين سيد، وعبد الله حازم، "رصد وتحليل ظاهرة الزحف العمراني على الأراضي بإستخدام تقنيات (GEOAI) دراسة حالة مدن عواصم المحافظات في النصف الثاني من القرن العشرين، مجلة البحوث العمرانية الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة، المجلد 49، العدد 01، 2024، ص 113.

[2] مقال بعنوان التوسيع العمراني، الصادر عن المدونة العربية، "بتاريخ 2025 ," تاريخ الاطلاع 4 ماي 2025,المتاح عبر الرابط: https://blog.ajsrp.com .

أولا: الفقر:

يعد الفقر سببا جوهريا لإنعدام الأمن الغذائي على الصعيد العالمي ولا يزال هذا الواقع قائما رغم مرور إثنين وخمسين عاما على إعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حيث لا تزال مظاهر الفقر متفشية في العديد من مناطق العالم خاصة في الدول النامية.[1]

كما يعتبر الفقر من الظواهر المعقدة، وذلك بسبب تعدد الجهات المعنية، وتباين المقاربات الفكرية والإيديولوجية في تناوها، إضافة إلى الطبيعة المتعددة الأبعاد لهذه الظاهرة, والتي تشمل الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والثقافية مما يجعل إدراكهما وفهمهما مسألة نسبية ومستقرة بحسب السياقات.

يعرف الفقر على أنه:

الحرمان الشديد من الحياة الكريمة يعني أن الشخص يعاني من نقص حاد في إحتياجاته الأساسية مثل الجوع، وعدم توفر المأوى والملابس، و عدم القدرة على الحصول على الرعاية الصحية اللازمة في حالة الإصابة بالمرض، بالإضافة إلى حرمانه من فرصة التعليم بسبب الأمية، مما يشكل انتهاكاً لحقوق الإنسانية الأساسية التي تهلها المواثيق الدولية والإقليمية...[2]

ويعرف أيضا بأنه مستوى معيشي متدني لا يلبي الإحتياجات الأساسية، سواء الصحية أو النفسية أو تلك المرتبطة بالكرامة الإنسانية والاحترام الذاتي للفرد أو لمجموعة من الأفراد ...[3]

يعرف الفقر لدى علماء الإجتماع يقصد بالفقر حالة العجز عن تحقيق مستوى معيشي مادي يمثل الحد الأدنى المعقول والمقبول في مجتمع معين، وذلك خلال فترة زمنية محددة، مما لا يمكن الفرد من تلبية إحتياجاته الأساسية وفقا للمعايير السائدة في ذلك المجتمع...[4]

---

[1] أمير فرج يوسف، موسوعة حقوق الإنسان طبقا لأحداث الإتفاقيات والمواثيق والعهود و الإعلانات والبروتوكولات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة، دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية 2008، ص 305.

[2] ياسين شكيمة, الفقر في دول غرب إفريقيا وآليات مكافحة 1990_2010 دراسة تقويمية، رساله ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية،سنة 2014ص7.

[3] عاطف غيث محمد، قاموس علم الإجتماع الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر،سنة 1997 ،ص 342.

[4] عبد الرحمن سيف سردار، إقتصاد الفقر وتوزيع الدخل، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2015ص15

ومهما تعددت المفاهيم المطروحة للفقر فإنه يمثل العوامل والمحددات التي تؤثر سلبا، وتعيق الأمن الغذائي العالمي لكثير من دول العالم، خاصة في البلدان المختلفة منخفضة الدخل، وهي البلدان التي عرفها البنك الدولي بأنها:

تصنف الدول التي يقل فيها متوسط دخل الفرد السنوي عن (600) دولار ضمن فئة دول منخفضة الدخل ,ويبلغ عددها 45 دولة، تقع الغالبية العظمى منها في القارة الإفريقية، منها دولة لا يتجاوز متوسط دخل الفرد السنوي فيها (300) دولار ...[1]

يقاس الفقر وتفاوت الدخول بالإعتماد على دخل الأسرة، ومستوى إنفاقها الإستهلاكي و مؤشرات جودة الحياة, ونميز في هذا السياق بي نوعين من الفقر : الفقر المطلق والفقر النسبي, فالفقر المطلق يعبر عن الحالة التي لا يتمكن فيها الفرد في ظل دخله، من تلبية إحتياجاته الأساسية, أو الإنفاق على السلع والخدمات الضرورية، والتي تشمل الغذاء، والمسكن، والملبس، والتعليم، والصحة أما الفقر النسبي، فيقاس ضمن إطار محتسب محدد، ويشير إلى الحالة التي لا يتوفر فيها للفرد والأسرة الحد الأدنى من الدخل اللازم للحفاظ على مستوى معيشي يعادل المتوسط السائد في المجتمع الذي ينتمون إليه ..[2]

يعد الفقر من أكبر المعوقات التي تعيق تحقيق التنمية البشرية والنمو الإقتصادي في الكثير من الدول ذات الدخل المنخفض، بحيث زادت حدته وتبعته_ سوء التغذية والجوع، وهذا راجع إلى الزيادة السريعة في عدد السكان والتغيرات المناخية، بحيث قالت يانشون جانغ خبيرة الإحصائيات في برنامج الأمم المتحدة الإنساني 2024، أنه يعاني 1,1 مليار شخص من الفقر متعدد الأبعاد من بينهم 455 مليون في مناطق نزاع, في البلدان التي تغرقها الحروب تسجل معدلات فقر أعلى بثلاث مرات من الدول التي تعيش بسلام[3]...

وفي 2023 الذي يغطي سنة 2022، أظهر وجود 1,1 مليار فقير من أصل 6 مليارات نسمة, يعيشون في 110 دول وفق الأمم المتحدة..

[1] خير الدين تواتي، المرجع السابق، ص64.

[2] فطيمة حاجة، إشكالية الفقر دراسة قياسية الجزائر نموذج ، دار الراية للنشر, عمان ,2017ص4.

[3] مقال بعنوان، تقرير أممي أكثر من مليار شخص في العالم يعانون من الفقر الحاد الصادر عن الأمم المتحدة اليوم السابع 2024 تعديله, تم الاطلاع 2025/5/22 الموقع . https://www.m.youm7.com.

في عام 2025، كان ما يقارب 11.7 من سكان العالم الذين يعيشون في فقر مدقع، وفق تعريف خط الفقر الدولي البالغ 2,15 دولارا أمريكيا للفرد في اليوم، وسجلة النسبة ذاتها في الجمهورية الديمقراطية....[1] كما تقيم غالبية أفقر الفقراء بنسبة 83,2% منهم، في إفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا أي شبه القارة الهندية ...[2]

ووفقا للوقائع والمعطيات الثابتة, تعتبر العوامل المتعددة التي تؤدي إلى تفاقم ظاهرة الفقر, بما في ذلك التردي في مجالات العمل والتعليم والصحة إضافة إلى النزاعات المسلحة، من الأسباب القانونية المؤثرة على إنتشار الفقر، لا سيما في البلدان الأقل نموا والنائية، وعلى ضوء ذلك، يتبين أن الأسر الريفية تواجه مستويات مرتفعة من الفقر، حيث بلغ معدل الفقر المدقع في إفريقيا خلال عام 2021، نحو 45% من سكان الريف و 7% في المناطق الحضرية تم و إلى جانب الفقر ينتشر سوء التغذية على نطاق واسع في إفريقيا، ويؤدي نقص الغذاء إلى تدهور الحالة الصحية، مما يزيد من خطر الفقر.[3]

وفي الوقت نفسه يمكن أن يؤدي الفقر إلى سوء التغذية، وقد عاش ما يقارب 28,9% من سكان العالم 2,33 مليار شخص عانوا من إنعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد 2023 مما يعني أنهم كانوا يعجزون عن الحصول بشكل منتظم على غذاء كافي، وتشمل هذه التقديرات 10,7% من السكان أو أكثر من 864 مليون شخص, الذي كانوا يعانون من إنعدام الأمن الغذائي، وحيث بلغ معدل إنتشار إنعدام الأمن الغذائي المعتدل في إفريقيا 58% نحو ضعف المتوسط العالمي، بينما يقترب في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وآسيا و أوقيانوسيا من التقديرات العالمية 28,2و 24,8و 26,8 على التوالي, حيث كان معدل إنتشار إنعدام الغذائي الشديد على المستوى العالمي منذ 9,1% في عام 2019 إلى 10,6% عام 2010 وظل من دون تغيير يذكر منذ ذلك الحين.[4]

---

[1] مقال بعنوان : الفقر المدقع كنسبة من السكان على مستوى العالم, في إفريقيا العام 2025 حسب البلد الصادر عن موقع statista تاريخ الاطلاع2025/5/8 الموجود على الموقع الإلكتروني https://www.arab48.com

[2] مقال بعنوان, أكثر من مليار شخص في العالم يعانون. الصادر عن موقع العربية، بتاريخ 17 أكتوبر 2024, تاريخ الإطلاع 2025/04/23 الموجود على الموقع الإلكتروني https://www.alarabiy.news

[3] مقال بعنوان الفقر المدقع كنسبة من السكان على مستوى العالم في افريقياعام 2025 حسب البلد الصادر عن موقع statista ,تاريخ الاطلاع 2025/05/08, الموجودعلى الموقع الالكتروني .https://www.arab48.com,

[4] مقال بعنوان " الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، برنامج الأغذية العالمية منظمة الصحة العالمية، يوسف، مجال الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2024 من أجل القضاء على الجوع وإنعدام الأمن الغذائي صادر عن منظمة الأغذية والزراعة, بتاريخ 2000 ,تاريخ الاطلاع 2025 ,/05/05 الموجودة على الموقع الإلكتروني https ://Fao/organisation.gov

ووفقا للتقرير الصادر عن منظمة الأمم المتحدة، يتضح أن أزمة سوء التغذية الحاد في قطاع غزة قد بلغت مستويات في حرجة, حيث يحتاج أكثر من 60 ألف طفل, في حين سجلت حالات وفاة فعليه نتيجة هذه الأوضاع، مع بقاء عدد كبير من الناجين معرضين لخطر الإصابة بمضاعفات صحية دائمة, كما تظهر مراجعات بحثية ممنهجة أن الأطفال الذين تعرضوا لسوء التغذية في مراحل الطفولة المبكرة أو أثناء الحمل أي في طور الأجنة اكثر عرضة للإصابة مستقبلاً بأمراض غير معدية خطيرة مثل السكري ، وأمراض القلب و الأوعية الدموية, وهذا ما يشكل تهديدا مباشرا و مستمرا للحق في الصحة و النمو السليم المكفول بموجب إتفاقية حقوق الطفل كما تؤكد بيانات برنامج الأغذية العالمي أن 131 مليون طفل حول العالم – من بينهم 40 مليون دون سن الخامسة, يعيشون في مناطق تعاني من أزمات غذائية حادة إلى جابت 4,7 ملايين إمرأة حامل في ذات البيئات، ما يشكل تهديدا مباشرا لحقوق الإنسان الأساسية، وعلى رأسها الحق في الصحة و الحياة.[1]

ثانيا: التخلف الاقتصادي:

يعتبر البلد متخلفا اقتصاديا إذا غلب الإنتاج الأول كالزراعة والاستخراجات الطبيعية ,على ناتجه القومي، وانخفضت فيه نسبة الصناعات التحويلية ,وافتقر إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة , وتترتب على هذه الخصائص نتائج سلبية ,من ابرزها تدني مستويات الدخل ,ومايتنتج عنه من فقر ,وضعف الخدمات الأساسية ,وبطئ في التنمية البشرية [2] ويرى البعض الآخر من الباحثين ان وصف التخلف او الإتنماء الى ما يسمى دول العالم الثالث ينطبق على الدول التي يقل فيها متوسط الاستهلاك مقارنة بالدول

المتقدمة، ويظهر فيها تفاوت واضح في المشهد الاقتصادي والاجتماعي بين بلدان ذات مستوى معيشي واستهلاكي مرتفع، وأخرى تعاني من الجوع الحرمان والفقر والجهل والبؤس.[3]

---

[1] مقال بعنوان في مقدمتهم أبناء غزة الأطفال يواجهون أزمات صحية مزمنة بسبب سوء التغذية.
صادرة عن موقع الجزيرة الإخباري 31 جانفي، تاريخ الإطلاع 2025/05/06.الموجود على الموقع الالكتروني https://www.aljazeera.net

[2] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، طبعة الأولى، دار وائل للنشر، العراق سنة2007، ص17.

[3] رؤوف الجبيري، (2919)، أسباب انخفاض التنمية الاقتصادية، تاريخ الاطلاع، 10 ماي 2025 متاح على الموقع الالكتروني https://scnibdcam، ص7.

يعرف آيف لاكوست بأنه "تعد مجموعة الظواهر المعقدة والمتداخلة، والتي تتمثل في التفاوت بين الغنى والفقر، وفي مظاهر الركود والتخلف النسبي الذي تعاني منه بعض الدول على الرغم من امتلاكها إنتاجية كامنة، نتيجة تبعيتها الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية، من العوامل الجوهرية التي تعيق تحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة لتلك الدول، وتنمو تلك الظواهر وفقا للإمكانيات الفعلية لتلك الدول في ظل علاقات التبعية القائمة"[1]

تعد الفترة الاستعمارية من الأسباب المحورية في نشوء ظاهرة التخلف، كما أفرزته من تجزئة سياسية وتبعية اقتصادية ممنهجة، وقد سعت الدول الاستعمارية ولا تزال، إلى تعميق هذه التبعية عبر تحويل الدول المتخلفة إلى أسواق استهلاكية واسعة للمنتجات الغذائية والصناعية وتشويه بنيتها الاقتصادية وهياكلها الإنتاجية، لا سيما في القطاع الزراعي، وفي هذا السياق يشير المؤرخ والنزودلي في مؤلفه المعنون (أوروبا والتخلف في إفريقيا) إلى أن كافة البلدان المصنفة كبلدان متخلفة تتعرض لإستغلال ممنهج من قبل بلدان أخرى، وأن مظاهر التخلف السائدة اليوم تعد نتاجا مباشرا لأنماط الاستغلال الرأسمالية والإمبريالي والاستعماري وقد أكد رودني أن المجتمعات الإفريقية والآسيوية كانت تنمو بصورة مستقلة حتى خضعت كعينة الرأسمالية بنوعيها المباشر والغير مباشر، مما أدى إلى حرمان تلك المجتمعات من ثمار مواردها الطبيعية وجهود عملها، وهو ما يعد جزءا أساسيا من التخلف بمعناه المعاصر.[2]

أما الدول المتقدمة, فإنها تعتمد في تعاطيها مع ظاهرة التخلف على أنظمة إقتصادية وادارية متقدمة، تستند إلى مبادئ الحكم الرشيد وتقوم على حسن إستخدام الموارد، وتكافؤ الفرص وضمان العدالة الإجتماعية والتنمية المستدامة، وفي مقابل ذلك فإن الدول النامية وبخاصة في القارة الإفريقية ما تزال تعاني من ضعف في نظم التعليم والصحة، وغياب السياسات الإقتصادية الرشيدة ، ولا تتبع إستراتيجيات فعالة لمكافحة الفقر أو القضاء على أسبابه البنيوية بما يؤدي إلى استمرارية حالة التخلف وعدم مواكبة ركب التقدم...[3]

[1] محمد أحمد الدوري، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائرسنة1987، ص 98.

[2] والتر رودني، "أوروبا والتخلف في إفريقيا" تر. أحمد القصيور وإبراهيم عثمان، الكويت،سنة 1988، ص21.

[3] محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص، 05

كما أن معظم دول العالم أصبحت تعاني من أزمة غذائية متعمقة، نتيجة عجز القطاع الزراعي فى تلبية إحتياجات السوق المحلية، مما فعل إستيراد السلع والمواد الغذائية من الخارج, وتراجع الصادرات الغذائية, وتحديد في الدول العربية التي عرفة تقدما خلال الحربة الروسية على أوكرانيا قد سجلت نسبة إستيراد كبيرة في مجال القمح والسكر قدرت بـ 65%، و 70% على التوالي خلال النصف الأول من سنة 2020...[1]

أثرت الحرب الروسية الأوكرانية على صادرات الحبوب بشكل بالغ، حيث لم تقتصر آثارها عل طرق النزاع، بل امتدت لتشمل منظومة الأمن الغذائي العالمي بأكملها، نتيجة إختلال سلاسل الإمداد وارتفاع الأسعار العالمية، فقد سجلت روسيا حصاد قياسيا بلغ 150 مليون طن من الحبوب ومن بينها 102 مليون طن من القمح، وهو أعلى مستوى يتم تسجيله تاريخيا وتقدر الكميات المتوقع تصديرها من روسيا في موسم 2023/2022 بحوالي 56مليون طن من الحبوب, منها 43 مليون طن من القمح فقط, إلا أن هذه الكميات قد لا يتم تصديرها بالكامل بسبب العقوبات الغربية المفروضة على روسيا، و التحديات اللوجيستية المرتبطة بها, مما قد يفضي إلى إنخفاض الكميات الموجهة للتصدير بنسبة تقدر ما بين 4,1 و 5,2 مليون طن, في المقابل تأثرت أكرانيا بشكل كبير بسبب الحصار البحري الروسي، مما أدى إلى تراجع صادراتها من الحبوب بنسبة 30,7% حيث إنخفظت إلى نحو 14,3مليون طن مقارنة بـ 20,6 مليون طن في الموسم السابق، وقد تسببت هذه التطورات مجتمعة في إضطراب حاد في الأسواق العالمية, وإرتفاع أسعار الحبوب بشكل ملموس، الأمر الذي أضعف قدرة الدول النامية على تغطية إحتياجاتها الغذائية, وتشير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إلى أن حجم التجارة العالمية للحبوب خلال الموسم 2025, سيبلغ 68,4 مليون طن، هو ما يمثل تراجعا بنسبة 1,8% مقارنة بمستوى 2023/2022,الذي بلغ 47,9 مليون طن، كما يتوقع أن يبلغ التجارة العالمية القمح وحده في نفس الموسم حوالي 194,1 مليون طن, في إنخفاض يفضي بالدرجة الأولى إلى إستمرار الحرب وإضطراب حركة التصدير في المنطقة[2].

[1] عيسات فضيلة ، حزار مصطفى, الفجوة الغذائية بين ندرة الموارد و غياب الحكومة(الدول العربية نموذجا)مجلة الاقتصاديات شمال افريقيا جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف الجزائر المجلد 20 العدد2 سنة 2024 ص 84.

[2] علي شطيبي ، سناء جدي بحرون ، الأمن الغذائي والصراعات الدولية (الحالة الأكرانية الروسية)، مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والإجتماعية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945 ڤالمة، جامعة باجي مختار عنابة، المجلد 09, العدد 01، سنة2025، ص.ص365 – 379.

وقد شهد الأمن الغذائي إضطرابا كبيرا نتيجة الحرب، التي أدت إلى خلل حاد في سوق الحبوب, نظرا لأن روسيا وأكرانيا تمثلان معا نحو ربع صادرات الحبوب عالميا, مما جعل العديد من الدول، خصوصا النامية ، تواجه أزمة غذائية حادة بسبب إعتمادها الكبير على الواردات من الدولتين، فعلى سبيل المثال، بلغت نسبة إعتماد مصر على واردات القمح من روسيا خلال الفترة (2016–2020) حوالي 62,80% بإجمالي 4.7058 مليون طن 2، بينما شكلت الواردات من أكرانيا 18,39%، أي ما يعادل 2,9006 مليون طن " ومع اندلاع الحرب وتعطل الإمدادات, برزت أزمة غذائية حقيقية، ليس فقط في مصر، بل في العديد من الدول ذات الهشاشة الغذائية، وتقدر تقارير دولية أن نسبة إنعدام الأمن الغذائي الحاد قد إرتفعت خلال 2020 – 2022 إلى نحو 11,8% في عام 2023. منطور وشهدت الواردات الغذائية العالمية إرتفاع ما في 2500, 723 مليار دولار عام 2020 إلي 795,1444 مليار دولار عام 2021، رغم تداعيات–كو فيد 19مما يكشف حجم الضغوط على الأنظمة الغذائية، كما سجلت أعلى نسبة إنعدام الأمن الغذائي في إفريقيا (21%)، مقارنة بآسيا 9% وأمريكا اللاتينه (9,1%)، بينما تجاوز عدد من يعانون من الجوع عالميا 650 مليون شخص في مقدمتهم 256 مليونا في إفريقيا و 418 في آسيا ، وهو ما يهدد بالتخلف الإقتصادي ويعيق التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة، خاصة هدف القضاء على الجوع بحلول2030..[1]

و يعد تخلف القطاع الزراعي في دول العالم الثالث من التحديات الجوهرية التي تعيق الأمن الغذائي, إذ يتسم هذا القطاع بالإعتماد المفرط على الأساليب التقليدية في الإنتاج الزراعي، وذلك نتيجة لإنخفاض المستوى التكنلوجي وإفتقار البنية الزراعية إلى الإمكانات المتقدمة، وتثبت البيانات والمؤشرات الإقتصادية المتعلقة بالنمو ، عجز معظم الحكومات في هذه الدول عن إحداث تغييرات هيكلية جوهرية في نظم وقواعد الإنتاج، أو تحقيق تطور فعلي في حجم الصادرات و تنويع مكوناتها، فضلا عن ضعف القدرة على ربط القطاع الزراعي بالأسواق الخارجية وبناء عليه، فإن محاولات دمج المنتجين الزراعيين في السوق العالمية تبقى محدودة إلى حد كبير، ويرجع ذلك إلى ضيق أفق المزارعين من جهة، وإستمرار

2 محمد مهني والاخرون , دراسة اقتصادي للواردات القمح في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية,المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي مجلد 33العدد33سنة 2023ص1065

[1] رجاء عبد الله عبسي رائد عبد فهد السعدون – الأزمة الروسية الأكرانية وتداعياتها على الأمن الغذائي العربي – مجلة البحوث الإقتصادية المتقدمة المجلدة 08 العدد 01 سنة2023,ص352

التركيز على تلبية إحتياجات المعيشة المحلية المحدودة من جهة أخرى، وهي إحتياجات لا تتطلب بطبيعتها تطويرا إنتاجيا واسع النطاق...[1]

تعد ظاهرة التخلف ظاهرة متعددة الأبعاد يعاني منها غالبية دول العالم الثالث و بالإستناد ما تم عرضه، فإن هذه الدول تعاني من تخلف إقتصادي أفضى إلى أوضاع من التبعية, والظلم الإجتماعي، كما أن معظم هذه البلدان لم تنجح في تطوير آلية نمو ذاتي تابع من داخلها ، الأمر الذي إنعكس سلبا على أداء السياسات العامة ولا سيما السياسات الإقتصادية والسياسية مما أدى إلى عجز مؤسساتها من توفير الإحتياجات الغذائية الأساسية للسكان.

الفرع الثاني: التهديدات السياسية:

تعد التهديدات ذات الطابع السياسي من بين أبرز العوائق التي تحول دون تحقيق الأمن الغذائي و تشمل تحديا جوهريا أمام جهود التنمية المستدامة, ويقصد بذلك ، على وجه الخصوص، النزاعات المسلحة والحروب الأهلية التي تشهدها العديد من الدول النامية، ولا سيما الواقعة في قارة آسيا وإفريقيا، حيث تسفر إستمرار هذه الصراعات عن إلحاق أضرار جسيمة بالاقتصادات الوطنية مما ينعكس سلباً, على قدرة الدول على إنتاج الغذاء وتوفيره بشكل كاف ومستدام للسكان و بحسب تقرير أممي جديد عن حالة الأمن الغذائي في العالم أن نحو 733 مليون شخص عانوا من الجوع في عام 2023 ، وهو ما يعادل 1 من بين كل 13 شخصا على مستوى العالم، بزيادة ما تقارب 152 مليون عن عام 2019 ، وفي إفريقيا واصلت إرتفاعها بمعدل 20,4%، فيما ظلت ثابتة في أسيا بنسبة 8,1.%.[2]

تشير تقديرات الإتحاد الإفريقي إلى أن القارة الإفريقية شهدت منذ ستينيات القرن للعشرين نحو ثلاثين صراعا مسلحا واسع النطاق, أودي بحيات ما يقارب عن عشرة ملايين شخص, مسلكا واسع النطاق، لون بنيان ما يقرب من عشرة ملاين شخص ، وتسبب بخسائر مادية تقدر ب250 مليار دولار، ففي عام 1967 وحده, شاركت 14 دولة إفريقية في نزاعات مسلحة أوقعت آلاف الضحايا، وأدت إلى تشريد أكثر من 8 ملايين شخص بين لاجئ ومهاجر يفتقرون إلى الغذاء والمأوى ، وقد تسببة هذه النزاعات الدموية في آثار سلبية عميقة على إنتاج الأغذية وإستهلاكها, وعلى الأوضاع الصحية, من حيث زيادة معدلات

[1] خير الدين تواتي، مرجع سابق ص 69

[2] مقال بعنوان تقرير أممي واحد من بين كل 11 شخصا في العالم عانى من الجوع ، الصادر عن منظمة الأمم المتحدة بتاريخ 2023 تاريخ الإطلاع 2025/05/06. الموجود على الموقع الإلكتروني https://news.un.org

المرض والوفيات مما أدى إلى أزمات غذائية حادة وموجات من المجاعة، وفي منتصف تسعينات القرن الماضي شهدت القارة 16 صراعا داخليا من أصل الى 35 صراعاً مسلحاً على مستوى العالم، وفي عام 1993 فقط, نزح نحو 2،5 مليون لاجئ، و تحول أكثر من 13 مليون شخص إلى مشردين داخل القارة، ما نتج عنه تراجع كبير في الإنتاج الغذائي وإرتفاع مستويات إنعدام الأمن الغذائي...[1]

في عام 2024 ,فقد شهد العالم تصاعدا كبيرا في النزاعات المسلحة، مما أدى إلى تفاقم الأزمات الإنسانية في مناطق متعددة حول العالم، حيث تدهورت أوضاع ملايين المدنيين الذين يواجهون يوميا نقص الغذاء والمياه و إنتشار الأمراضى والتشريد القسري، وتصدرت حرب الإبادة التي شنتها قوات الإحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة مشهد الكوارث الإنسانية, إذ خلفة عشرات الآلاف من الشهداء ودمرت البنية التحتية وأثرت بشدة على الأطفال والنساء بالتوازي، واصلت الحرب في السودان تفاقم الأزمة الإنسانية مع تصاعد أزمة اللجوء و النزوح الداخلي وإنهيار الخدمات الأساسية، فيما شهدت مناطق أخرى أزمات مشابهة نتيجة النزاعات المسلحة وإنتهاكات حقوق الإنسان، مثل إستهداف المدنيين وفرض الحصارات وإستخدام الأسلحة المحرمة, وأكدت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) في تقريرها الصادر لنهاية عام 2024 أن تأثير النزاعات على الأطفال بلغ مستويات مدمرة وقياسية، حيث يعيش أكثر من 473 مليون طفل في مناطق نزاعات، وحرم نحو 52 مليون طفل من التعليم، فيما إرتفعة معدلات سوء التغذية والمجاعة كما في شمال دارفور بالسودان إضافة إلى تدهور فرص الحصول على الرعاية الصحية الأساسية, وأشار التقرير إلى أن نحو 40% من الأطفال غير المطعمين عالميا يعيشون في مناطق نزاع، مما يزيد من خطر تفشي الأمراض المميتة، مع الإشارة إلى أن 40% من ضحايا الحرب الإسرائيلية في غزة من الأطفال كما تم تجنيد أكثر من 250 ألف طفل في النزاعات المسلحة، وسط إستمرار الإنتهاكات الجسيمة التي وثقها مجلس الأمن وتشمل القتل والتشويه, التجنيد, ومنع وصول المساعدات الإنسانية، وقد سجلت هايتي زيادة بنسبة 100% في معدلات العنف الجنسي ضد الأطفال أما النساء، فقد عانين بشدة في مناطق النزاعات، لاسيما في غزة، حيث تواجه آلاف النساء. الحوامل خطر المجاعة والموت بسبب نقصى الرعاية الطبية، وعلى صعيد الأمن الغذائي, وكشف برنامج الأغذية العالمية في تقريره التوقعات العالمية 2025 عن أن 343 مليون شخص في 74 دولة تعاني من إنعدام الأمن الغذائي الحاد، بزيادة 10% مقارنة بعام 2023، مع تسجيل إرتفاع كارثي للجوع في غزة والسودان وهايتي و مالي، في غزه يعاني 91% من السكان من إنعدام الأمن الغذائي ، بينما صنف نحو 25

[1] خير الدين تواتي مرجع السابق ص71.

مليون شخص في السودان من مستويات الأزمة أو أسوأ ، كما يعاني نحو 186.5 مليون شخص (39,4% من سكان الشرق الأقصى وشمال إفريقيا) ، وبلغ عدد النازحين قسريا عالميا 122,6 مليون شخص عام 2024. 71% منهم يعيشون في دول منخفضة أو متوسطة الدخل، مما يزيد الضغوط الإقتصادية والأساسية على هذه الدول...[1]

كما لا تزال الحرب الدائرة في أكرانيا تعرقل قطاع الأغذية الزراعية، مما يشكل تهديدا مستمرا للأمن الغذائي العالمي، فقد أدى الضرر الذي لحق بالبنية التحتية الحيوية إلى إعاقة الانشطة الزراعية ونقل المواد الغذائية إلى الأسواق المحلية وجهات التصدير، بالتزامن مع تدمير سبل العيش وإرتفاع معدلات التضخيم مما حد من قدرة ملايين الأكرانيين على الحصول على الغذاء، وتسبت هذه الأوضاع في نحو 7,3 مليون شخص (20%) من السكان بإستثناء المناطق المحتلة) يواجهون إنعدام الأمن الغذائي المعتدل والشديد، مما يشمل 1,2 مليون طفل و 2 مليون مسن، بحسب تحليل مجموعة الأمن الغذائي, وسبل العيش في أكرانيا بقيادة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأغذية العالمية, تعد أكرانيا من بين أكبر الأزمات الغذائية عالميا من حيث عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدات الغذائية والمعيشية، بما في ذلك نحو 1 مليون لاجئ عائد ومليون نازح داخلي و بينما تتجمع أعداد كبيرة من المتضررين في العاصمة، فإن النسبة الأكبر الجبر توجد بالقرب من خطوط المواجهة، حيث يعاني 27% من الأسر و 25% في الشمال من عجز غذائي حاد و شديد, إستنادا إلى البيانات الرسمية الصادرة عن وكالات الأمم المتحدة.[2]

كما تعد الحروب وما ينتج عنها من إستخدام للأسلحة البكتيرية والبيولوجية والإشعاعية مصدرا رئيسيا للإضرار بالبيئة، لما تخلفه من آثار جسيمة تخل بالتوازن الطبيعي للأنظمة البيئة, كما يؤدي تدمير المساحات الخضراء، بما في ذلك إحراق الغابات وتحطيم السدود إلى تسريع زحف التصحر وفقدان

[1] عربي ، الأشرس كيف أثرت الحروب 2024 على حياة الملايين، تاريخ الإطلاع 2025/05/05موجود على الموقع : http www.tarthati.comتاريخ الإطلاع 26 أفريل 2025.

[2] مقال بعنوان تستمر الحرب في أوكرانيا في تعطيل قطاع الأغذية الزراعية الصادرعن المعهد الدولي للبحوث والسياسات الغذائية(IFPRI) تاريخ الإطلاع2025/05/06 الموجود على موقع الالكتروني https://www.ifpri.org.translat.gov

الموارد الطبيعية, ويعتبر إستخدام الأسلحة الكيميائية سبباً مباشرا في تلوث الهواء والتربة والمياه و الغذاء ، مما ينطوى عليه من تهديد للصحة العامة والسلامة البيئية.[1]

وفي سياق ذاته ,اصبح الامن الغذائي خاضعا لمعادلات دولية مركبة تتشابك فيها الإعتبارات الإقتصادية مع الأجندات السياسية، حيث لم يعد الغذاء مجرد سلعة تداول في الأسواق، بل تحول إلى أداة إستراتيجية تستخدم في موازين القوة والتأثير بين الدول, وقد نتج عن هذا الواقع بروز ظاهرة التبعية الغذائية, التي تفضي إلى تقييد إرادة الدول ذات الإعتماد المرتفع على الواردات الغذائية، وتحد من قدرتها على إتخاذ قرارات سيادية مستقلة، خاصة في ظل الضغوط التي تمارسه المنظمات المالية الدولية أو عبر القيود البيئية ذات الطابع القانوني، وتتجلى خطورة هذه التبعية في تأثيرها المباشر على الإستقرار الداخلي، إذ تشير الدراسات إلى إرتباط وثيق بين إرتفاع أسعار الغذاء وإندلاع الإضطرابات الإجتماعية لاسيما في الدول ذات الهشاشة الإقتصادية أو ضعف آليات الحماية الإجتماعية، وتعد الحرب الروسية الأكرانية نموذج هذا التدخل بين الأمن الغذائي والسياسة الدولية، حيث إستخدمت التجارة الدولية والعقوبات الاقتصادية كسلاح سياسي، وأسفر إنسحاب روسيا من مبادرة حبوب البحر الأسود " عن إضطراب إمدادات الحبوب عالميا ، الأمر الذي زاد من تقلبات الأسعار وأثر سلباً على الأمن الغذائي في العديد من الدول النامية، مما يعكس الطابع الإستراتيجي للغذاء كأداة ضغط في النزاعات الجيوسياسية[2]"

المبحث الثاني: الآليات والاستراتيجيات المعتمدة لتعزيز الأمن الغذائي العالمي

أمام التحديات المتزايدة التي تهدد الأمن الغذائي العالمي، ظهرت الحاجة إلى تفضيل آليات واستراتيجيات فعّالة لمواجهتها. وتلعب منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) دورًا رئيسيًا في هذا المجال من خلال دعم السياسات الزراعية وتقديم المساعدات الفنية، كما تُسهم المنظمات غير الحكومية في تنفيذ مبادرات ميدانية تهدف إلى تدعيم المجتمعات الهشّة.

إلى جانب ذلك، برزت التكنولوجيا الحديثة كأداة محورية لتعزيز الإنتاج الزراعي وتحقيق الاستدامة، من خلال الزراعة الذكية، وأنظمة الإنذار المبكر، وبنك البذور العالمي. ويستعرض هذا المبحث أبرز هذه الآليات ودورها في تعزيز الأمن الغذائي على المستوى الدولي.

[1] نادية أحمد عمراني مرجع سابق ص107.

[2] اكرام طيطي ، زينب فريح، الأمن الغذائي العالمي في ظل الحرب الروسية – الأكرانية، مجلة المحترف لعلوم الرياضة والعلوم الإنسانية والإجتماعية ، جامعة البليدة (الجزائر) ، المجلد (11) العدد (02) السنة (2021) ص 320.

المطلب الأول: دور منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة في تحقيق الأمن الغذائي العالمي.

تُعدّ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) من أبرز الهيئات الدولية المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي العالمي، وقد عملت على دعم الدول في تطوير نُظمها الزراعية وتحسين الإنتاج الغذائي، خاصة في المناطق المتضررة من الأزمات.

الفرع الأول :اهداف منظمة الاغذية والزراعة تابعة للأمم المتحدة لتحقيق الامن الغذائي العالمي

تسعي منظمة الاغذية والزراعة تابعة للأمم المتحدة الي تحقيق جملة من الاهداف الاستراتيجية التي تشكل اساس تدخلها في مختلف دول العالم ، مستندة الي طبيعتها كوكالة اممية متخصصة...[1] وهيكل مؤسسي متكامل يضم اجهزة مختلفة تؤطر عملها الميداني والإداري ...[2] بما يعرض جهود القضاء علي الجوع وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة

أولاً: القضاء على الفقر

تُعد مسألة القضاء على الفقر من أبرز التحديات التي تواجه جهود التنمية المستدامة، نظرًا لتداخل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.[3]

وحاليًا، يعيش واحد من كل خمسة أشخاص حول العالم في فقرٍ مدقع، حيث يعاني حوالي 767 مليون شخص من ظروفٍ معيشية قاسية، بدخلٍ يومي أقل من 1,90 دولار. تتركز هذه المعاناة بشكلٍ أساسي في الدول النامية، خاصة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأجزاء من آسيا. وغالبًا ما يكون الفقر المدقع مرتبطًا بعدم الاستقرار السياسي، والصراعات، والنزاعات المسلحة.

[1] تعد منظمة الاغذية والزراعة (الفاو)وكالة متخصصة تابعة للامم المتحدة ،أنشئت سنة 1945,ويقع مقرها في روما –ايطاليا، تهدف الي القضاء علي الجوع وتحسين التغذية وتعزيز التنمية الزراعية والريفية ، خاصة في الدول النامي.

[2] تتكون المنظمة من عدة أجهزة رئيسية أهمها: مؤتمر الفاو(الهيئة العليا التي تحدد السياسات ، مجلس المنظمة (الجهاز التنفيذي)،الامانة العامة (الإدارة اليومية)،اضافة الي اللجان الفنية المتخصصة مثل لجنة الزراعة، لجنة الامن الغذائي العالمي، ولجنة مصايد الأسماك.

[3] يُقصد بمصطلح القضاء على الفقر: "القضاء على جميع أشكال الفقر في كل مكان، بما يشمل الفقر المدقع وغيره من صور الحرمان الاقتصادي والاجتماعي، وذلك من خلال تمكين الأفراد، وتوفير فرص العمل اللائق، وضمان الحماية الاجتماعية، وتعزيز الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية والخدمات الأساسية."

والفئات الأكثر تضررًا من الفقر تشمل الأطفال والشباب، حيث يؤدي إلى آثار اجتماعية واقتصادية خطيرة مثل الجوع وسوء التغذية. ولهذا، من أجل مكافحة الفقر، يجب أن يكون النمو الاقتصادي شاملًا ويعزز تكافؤ الفرص، مما يُسهم في تحسين مستويات المعيشة، بحلول عام 2030. ويسعى العالم إلى خفض معدلات الفقر إلى النصف والقضاء تمامًا على الفقر المدقع، مما يضمن حصول الجميع على الخدمات الأساسية وتحسين جودة حياتهم[1].

كذلك، وضع أطر سياسات شاملة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، تستند إلى استراتيجيات تنموية تأخذ في الاعتبار مصالح الفقراء وتراعي الفوارق بين الجنسين، بهدف تسريع وتيرة الاستثمار في التدابير الرامية إلى القضاء على الفقر[2].

كما يجب خوض معركة القضاء على الفقر في المناطق الريفية من خلال معالجة الأسباب الجذرية لهذه الظاهرة، وليس فقط عبر تقديم المساعدات الطارئة. يعتمد سكان الريف بشكل مباشر أو غير مباشر على الزراعة وتربية الماشية أو صيد الأسماك كمصادر أساسية للدخل والغذاء، لذا فإن المشكلة لا تكمن فقط في نقص الإمدادات الغذائية، بل تمتد إلى سلاسل الإنتاج والتوزيع، مما يؤثر على القدرة على الوصول إلى الغذاء وشرائه. لذا فإن الاستثمار يعد خطوة ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر، ويشمل ذلك الحماية الاجتماعية عندما تقترن سياسات التنمية الريفية ومبادرات التغذية الموجهة للمزارعين وغيرهم من الأسر الريفية الفقيرة للتغلب على المعيقات المالية وتحسين إدارة المخاطر، وما يصاحب ذلك من آثار إيجابية على إنتاج الأغذية والاستثمار على مستوى المزرعة في الزراعة. كذلك، يساعد الاستثمار في التنمية التي تراعي مصالح الفقراء في تعزيز نمو فرص العمل وزيادة الدخل، مع ارتفاع دخل الفقراء بفضل العوائد الإضافية.[3]

وتعهدت بوركينا فاسو وكوت ديفوار بمضاعفة مساهماتهما الأخيرة في الصندوق كحد أدنى، مع تسجيل زيادات كبيرة من غامبيا وسيراليون وأوغندا، وذلك في إطار التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق لدعم أنشطته خلال الفترة 2022–2024. كما انضمت الأرجنتين ومصر والسلفادور إلى قائمة الدول التي التزمت بتقديم تمويل إضافي، حيث إن الدول النامية تبذل جهداً في مكافحة الفقر، وخاصة بعد جائحة

[1] خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ، 25 سبتمبر 2015.

[2] إتفاقية حقوق الطفل 1989.

[3] مقال بعنوان "المقاصد والمؤشرات دليل حقوق الإنسان الأهداف التنمية المستدامة"، الصادر عن المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان، تاريخ الاطلاع2025/05/05 موجود على الموقع الإلكتروني: http://www.shg.humanrigts.dk

كوفيد-19، مما يبرز الحاجة إلى تعاون دولي لمواجهة التحديات العالمية. وفي هذا الإطار، يعمل الصندوق على حث الدول الأعضاء على زيادة مساهماتها المالية لدعم تحقيق هدف القضاء على الفقر بحلول عام 2023[1].

ثانيًا: القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي العالمي وسوء التغذية

للقضاء على الجوع، لا بد من تحقيق الأمن الغذائي العالمي من خلال اتباع نهج متعدد الأبعاد يشمل الحماية الاجتماعية، وضمان توفير غذاء آمن ومغذٍ، خاصةً للأطفال، بالإضافة إلى إصلاح النظم الغذائية لتحقيق عالم أكثر شمولًا واستدامة. لذا، يجب الاستثمار في كل من المناطق الريفية والحضرية، وتعزيز الحماية الاجتماعية لتمكين الفقراء من الحصول على الغذاء وتحسين سبل عيشهم[2]. كما أن منظمة الأغذية والزراعة تحث الدول على اتخاذ الإجراءات التالية للقضاء على هذه الجائحة بحلول عام 2030 .

القضاء على جميع أشكال سوء التغذية، بما في ذلك تحقيق الأهداف المتفق عليها دوليًا بشأن خفض معدل التقزم والهزال بين الأطفال دون سن الخامسة، وفقًا للمعايير والاتفاقيات الدولية ذات الصلة[3].

تعمل الدولة على مضاعفة الإنتاجية الزراعية وزيادة دخول صغار منتجي الأغذية، ولا سيما النساء والشعوب الأصلية والمزارعين الأسريين والرعاة والصيادين، وذلك من خلال ضمان وصولهم المتساوي إلى الأراضي والموارد الإنتاجية الأخرى، والدخلات، والمعرفة، والخدمات المالية، والأسواق[4].

ويتعين وضع سياسات فعالة لدعم الأمن الغذائي، واتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وذلك من خلال ضمان توفير المعلومات الدقيقة والمحدثة بشأن الجوع

[1] مقال بعنوان "القضاء على الفقر والجوع في صدارة جدول الأعمال العالمي"، الصادر عن بيان صحفي بتاريخ 8 ديسمبر 2020، تاريخ الاطلاع:2025/05/06 ، موجود على الموقع الإلكتروني: https://www.ifad.org

[2] خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ، الجمعية العامة للأمم المتحدة ، سبتمبر 2015 ، الهدف الثاني : القضاء على الجوع و تحقيق الأمن الغذائي و التغذية المحسنة و تعزيز الصراع المستدام .

[3] إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي ، منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة (FAO) روما 1996 .

[4] مقال بعنوان "الهدف 2، القضاء على الجوع أهداف التنمية المستدامة"، الصادر عن منظمة الأمم المتحدة، بتاريخ 2022، تاريخ الاطلاع2025/04/18، موجود على الموقع الإلكتروني: https://www.un.org

والتغذية والتحديات ذات الصلة والحلول الممكنة، والعمل على إتاحتها وسهولة الوصول إليها من قبل الجهات المعنية.[1]

ثالثًا: الرفع من قدرات مواجهة الكوارث في القطاع الزراعي.

تُساهم المنظومة البيئية في تعزيز قدرة الدول على التهيئة والاستعداد لمواجهة الكوارث الطبيعية، إلى جانب دورها في التخفيف من المخاطر التي يتسبب بها الإنسان. وتُعتبر حماية البيئة وتنظيم استخدامها من الوسائل الفعّالة التي تُساهم في الحد من تعرّضها للمخاطر، وبالتالي الوقاية من الكوارث وتقليل آثارها.

كما تمكّن هذه المنظومة الجهات المختصة من دعم إعداد السياسات والخطط الدولية، وتصميم وتنفيذ الأطر القانونية والتنظيمية والمؤسسية ذات الصلة، بما يشمل التشريعات الكفيلة بالتعامل مع مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات عبر نهج مؤسسي وقانوني متكامل. ويُضاف إلى ما سبق دور النظم البيئية في تعزيز الأمن البيئي، من خلال توفير الحماية الطبيعية، والمساعدة في تحديد المناطق المعرضة للمخاطر، ورصد الأخطار المحتملة، والحد من آثارها السلبية عبر الإنذار المبكر والتخطيط السليم[2].

رابعا: تمكين نظم زراعية وغذائية شاملة وفعالة

تسعى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، في إطار ولايتها القانونية، إلى تقديم الدعم الفني والمؤسسي للدول ذات الدخل المنخفض بغرض إنشاء نظم غذائية تتسم بالسلامة والكفاءة. وتشمل مهام المنظمة دعم الزراعة التي يعتمدها صغار الحائزين، ومكافحة ظاهرتي الفقر والجوع في المناطق الريفية، وذلك من خلال تعزيز سبل العيش وتحقيق الأمن الغذائي.

وفي هذا السياق، تضطلع المنظمة بوضع خطوط توجيهية طوعية ومواصفات فنية ذات طابع دولي، تهدف إلى تمكين الدول الأعضاء من النفاذ إلى الأسواق الدولية وتعزيز مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية. كما تقوم المنظمة، بالتعاون مع الدول المعنية، بتصميم وتنفيذ سياسات عامة وأطر تنظيمية وهياكل مؤسسية تدعم إقامة نظم زراعية وغذائية شاملة وفعالة.

---

[1] مقال بعنوان "الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع"، الصادر عن أهداف التنمية المستدامة في فلسطين بدعم من الاتحاد الأوروبي، تاريخ الاطلاع: 2025/04/17، موجود على الموقع الإلكتروني: https://www.sdgsp.

[2] خير الدين تواتي، مرجع سابق، ص. 100.

وتعمل المنظمة على تطوير قدرات كل من القطاعين العام والخاص، وتحفيز الاستثمارات في المنشآت الزراعية الكبرى، بما يسهم في تحسين الأداء الزراعي الوطني، كما تشجع الدول الأعضاء على اتخاذ قرارات استراتيجية قائمة على أسس علمية وتنموية تهدف إلى إقامة نظم زراعية وغذائية أكثر شمولا وفعالية.[1]

وهنا يتضح أن منظمة الأغذية والزراعة تضطلع بدور فعال في دعم الدول النامية لتعزيز قدراتها على التعاون مع الجهات ذات الصلة في قطاع تصنيع الموارد الغذائية، وذلك وفقًا لمعايير علمية فعالة وكفؤة تتعلق بسلامة الأغذية والصحة النباتية. وتقوم المنظمة في هذا الإطار بتطوير قدرات المؤسسات الدولية لإرساء تلك المعايير، وذلك من خلال آليات شراكة وتعاون مع مؤسسات غير ربحية تُعنى بتقديم الدعم الفني والخدمات الميدانية لصغار المزارعين والمشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع الأغذية.[2]

خامسًا: تجسيد التنوع البيئي كوسيلة لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة.

يُعد تجسيد التنوع البيئي من الوسائل القانونية المعتمدة في السياسات الزراعية الحديثة لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة، لما له من دور محوري في الحفاظ على الموارد الطبيعية وتحقيق التوازن بين الإنتاج وحماية البيئة. ويهدف هذا التوجه إلى دراسة الظروف البيئية المرتبطة بالأنشطة الزراعية، واستكشاف الأسواق المحلية والعالمية لتسويق المنتجات، إلى جانب تحليل مصادر المياه والتربة، وتبادل أنواع نباتية جديدة. كما يُعتمد على أساليب زراعية متقدمة تتماشى مع المعايير الدولية، وتسهم في تطوير الكفاءات البشرية من خلال برامج تدريبية وفنية متخصصة[3].

كما يسعى هذا النهج إلى رفع كفاءة الإنتاج وتحسين توزيع الموارد الزراعية، مع تحسين أوضاع المزارعين والصيادين والعاملين في الغابات، من خلال الاستناد إلى إحصائيات دقيقة ومؤشرات تقيس مستويات الإنتاج والاستهلاك. ويهدف كذلك إلى تحقيق الأمن الغذائي، وزيادة مصادر الإنتاج، واستقرار الأسواق على المستويين المحلي والدولي، عبر تبني تقنيات زراعية حديثة تشمل استخدام مياه وتربة محسّنة،

[1] مجموعة خبراء، بعنوان "نتائج منظمة الأغذية والزراعة وأولوياتها في إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا"، الصادر عن "منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي للشرق الأدنى"، الدورة 34، روما – إيطاليا، 7–11 ماي 2018، صفحة 39.

[2] مجموعة خبراء، بعنوان "الإطار الاستراتيجي"، الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الدورة 40، روما، 3–8 جويلية 2017، صفحة 36.

[3] علواني مبارك، دور المنظمات الدولية المتخصصة والمنظمات غير الحكومية في حماية البيئة من التلوث، مجلة الفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، العدد الرابع عشر، ص 16.

وتنمية الموارد النباتية والحيوانية والسمكية، ونشر المعلومات الفنية لمكافحة الآفات الزراعية، وتعزيز الهندسة الزراعية من خلال أنظمة متقدمة في مجالات الري والأساليب العضوية والكيميائية[1].

الفرع الثاني: الإجراءات التي اتخذتها منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة لضمان الأمن الغذائي العالمي.

تلعب منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة دورًا رئيسيًا في تحقيق الأمن الغذائي العالمي، حيث تعتمد على إجراءات متنوعة تهدف إلى تعزيز الإنتاج الزراعي المستدام، وتحسين توفر الغذاء للفئات الأكثر احتياجًا.

أولًا: برنامج الأغذية العالمي لتحقيق الأمن الغذائي العالمي

يلعب برنامج الأغذية العالمي دورًا محوريًا في مكافحة الجوع وتعزيز الأمن الغذائي على المستوى العالمي[2]، إذ يهدف إلى تقديم المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ، ودعم سبل العيش، وتحقيق التنمية المستدامة في المجتمعات الهشة.[3]

انطلق تنفيذ البرنامج في بداية عام 1963، واستمر لمدة ثلاث سنوات كمرحلة تجريبية (1963–1965). وخلال هذه المدة، شاركت سبعون حكومة – أغلبها من الدول المتقدمة – في دعم البرنامج من خلال تقديم مواد أولية وخدمات وأموال بلغت قيمتها نحو 94 مليون دولار أمريكي. وقد مكّنت هذه الموارد البرنامج من تلبية طلبات ستين حكومة للحصول على مساعدات غذائية تُستخدم في تنفيذ مشاريع تنموية متنوعة.

وعند نهاية المرحلة التجريبية، قررت الأمم المتحدة، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، اعتماد البرنامج بشكل دائم. وقد تم تحديد هدف تمويلي قدره 2.75 مليار دولار لتغطية أنشطته خلال السنوات الثلاث التالية للمرحلة التجريبية. وقد وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على تنفيذ المرحلة التجريبية

[1] إبراهيم شلبي، أصول التنظيم الدولي، الدار الجامعية، بيروت، 1985، ص 616.

[2] أُنشئ برنامج الأغذية العالمي (WFP) سنة 1961 بموجب اتفاق مشترك بين منظمة الأغذية والزراعة (FAO) والجمعية العامة للأمم المتحدة، كبرنامج تجريبي لتقديم المعونة الغذائية، قبل أن يُعتمد لاحقًا كوكالة أممية دائمة. ويُعد البرنامج أكبر منظمة إنسانية تُعنى بتقديم المساعدات الغذائية أثناء الأزمات، ودعم جهود التنمية بهدف القضاء على الجوع وتعزيز الأمن الغذائي عالميًا.

[3] تتمثل أهداف البرنامج في القضاء على الجوع، وتوفير الغذاء خلال الأزمات، ودعم سبل العيش المستدامة، وتحسين التغذية، إلى جانب المساهمة في تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة، والمتمثل في القضاء التام على الجوع.

بموجب القرار رقم 2095 (الدورة العشرون)، كما أقر مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة القرار رقم (13/40) في دورته الثالثة عشرة لعام 1965. وقد اعتُبر هذا النجاح الجماعي دافعًا للجمعية العامة لتطلب – من خلال قرارها رقم 2095 (الدورة العشرون) – إجراء دراسة شاملة حول الوسائل والسياسات اللازمة لمكافحة الجوع على نطاق واسع من قبل الجهاز الغذائي الدولي.[1]

ومنذ تأسيسه عام 1984، قدّم برنامج الأغذية العالمي مساعدات مالية وعينية للدول النامية بلغت قيمتها نحو 7.5 مليار دولار أمريكي، منها مساعدات مخصصة للعمليات الاستعجالية بلغت 1.125 مليار دولار. واعتبارًا من عام 1980، تم تقديم مساعدات إضافية في إطار برنامج شامل بلغت قيمتها التقديرية نحو 4 مليارات دولار.[2]

وبحسب التقارير الصادرة لعام 2023، فقد شهدت مناطق متعددة حول العالم حالات جوع حاد أثّرت على أكثر من 300 مليون شخص. كما أفاد البرنامج رسميًا بأنه تم إيصال المساعدات الأساسية إلى 152 مليون شخص خلال العام نفسه، على الرغم من التحديات المتعلقة بالوصول الإنساني والنقص الكبير في التمويل.[3]

وفي إطار تحقيق أهداف تقديم المساعدات الإنسانية، تم إصدار توقعات "النقاط الساخنة للجوع" في يونيو 2024، والتي تُظهر احتمالية تفاقم انعدام الأمن الغذائي في 18 منطقة رئيسية خلال الفترة الممتدة من يونيو إلى أكتوبر 2024. وتضم هذه المناطق دولًا تُصنَّف ضمن "خطر المجاعة" أو على وشك الدخول في المرحلة الخامسة (الكارثة)، وفقًا للمؤشرات الدولية المعتمدة.

ويُقِرّ برنامج الأغذية العالمي بصفته من أوائل الجهات المستجيبة في حالات الطوارئ، حيث سُجلت استجابات سريعة، أبرزها في يوليو 2020 حين قُدمت مساعدات غذائية طارئة لنحو 160,000 شخص في السودان نتيجة الفيضانات، إلى جانب إصلاح النظام المعني. كما نفذ البرنامج عمليات تخطيط للتعافي وإعادة الإعمار في أعقاب تأثير إعصار "إداعي" في موزمبيق أوائل عام 2019. وتُقدم تحويلات

[1] إسماعيل العربي، التعاون الاقتصادي للتنمية في نطاق المنظمات الدولية، منشورات الثقافة، الجزائر، 1972، ص. 214.

[2] نادية عمراني، مرجع سابق، ص. 148.

[3] مجموعة خبراء، تقرير الأداء السنوي لعام 2023، صادر عن برنامج الأغذية العالمي، تاريخ الاطلاع: 2025/04/19 الموقع الإلكتروني: https://executiveboard.wfp.org،

نقدية أو مساعدات غذائية مباشرة لتلبية الاحتياجات الفورية للمستفيدين، مع العمل على تحسين الأصول الحيوية مثل أنظمة الري، والجسور، وإدارة الموارد الطبيعية.

ويعتمد البرنامج آلية المساعدات النقدية بهدف توسيع الخيارات المتاحة للمستفيدين، وتحفيز الدورة الاقتصادية داخل المجتمعات المحلية. وقد أثبت هذا النهج فعاليته خلال النصف الأول من عام 2022، حيث بلغت قيمة المساعدات النقدية المقدَّمة 1.6 مليار دولار أمريكي، استفاد منها 37 مليون شخص في 70 دولة، وذلك استنادًا إلى دراسات معتمدة.

وقد خضع البرنامج لتقييم من قبل منصةPublish What You Fund ، حيث صُنف ضمن مؤشر شفافية المساعدات لعام 2024 بنتيجة إجمالية بلغت 84.5، مما يجعله في فئة "جيد جدًا" وفقًا للمعايير المعمول بها.[1]

ويهدف برنامج الأغذية العالمي إلى مساعدة ما يقرب من 11% من سكان العالم الذين لا يجدون ما يكفيهم من الغذاء، ويسعى إلى تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، والمتمثل في القضاء على الجوع، وتحسين التغذية، وتعزيز الزراعة المستدامة في جميع أنحاء العالم. كما يدعم البرنامج ضحايا الكوارث الطبيعية عبر جمع وتوزيع الغذاء في مناطق الأزمات، ويقدم العون للمُتضررين من الحروب والصراعات والجوائح. علاوة على ذلك، يوفر مساعدات غذائية طويلة الأجل في حالات الطوارئ، مع التركيز على الفئات المستضعفة، مثل الأطفال والنساء. ومن أجل تحفيز هذه الفئات اقتصاديًا، يشتري البرنامج سلعًا وخدمات من الدول النامية أكثر من أي وكالة أخرى تابعة للأمم المتحدة.[2]

ثانيًا: المؤتمر العالمي للتغذية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة. والتنمية(UNCTAD)

1- المؤتمر العالمي للتغذية .

نظرًا لتدهور أوضاع الغذاء في العالم، لا سيّما خلال الفترة ما بين عامي 1974 و1982، فقد نجحت منظمة الأمم المتحدة في عقد "المؤتمر العالمي للغذاء". ومن المهم التذكير بإيجاز بالسياق الذي انعقد فيه

[1] مقال بعنوان «برنامج الغذاء العالمي»، الصادر عن ويكيبيديا، بتاريخ 2022، تاريخ الاطلاع 2025/05/05موقع الالكترونيhttps://em.wikiped.org

[2] مقال بعنوان «الإغاثة من الجوع والتغذية والمساعدات»، بريطانيا، الصادر عن برنامج الغذائي العالمي للأمم المتحدة، تاريخ الاطلاع:2025/04/19 ، الموجود على الموقع الإلكترونيhttps://www.wfp.org

هذا المؤتمر، حيث جاء في ظل مطالبة الدول النامية بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد، يُعدّ تحقيق الأمن الغذائي لتلك الدول أحد المبادئ الجوهرية التي يرتكز عليها هذا النظام المقترح. وقد جاء ذلك في وقت كان فيه الاقتصاد الغذائي العالمي يمر بأزمة حادة، إذ شهد عام 1972، ولأول مرة منذ عقدين، انخفاضًا في الإنتاج العالمي من الحبوب بمقدار 33 مليون طن، في حين كان من المتوقع أن يرتفع بمقدار 35 مليون طن.[1]

وفي ظل هذه الظروف المتأزمة، عُقد المؤتمر العالمي بدعوة من الجمعية العامة للأمم المتحدة، بهدف استكشاف السبل والوسائل التي تمكّن المجتمع الدولي من اتخاذ خطوات عملية لمعالجة مشكلة الغذاء العالمية، وذلك ضمن الإطار الأوسع للتنمية والتعاون الاقتصادي.[2]

وقد أسفر المؤتمر عن الإعلان عن المبادئ التالية:

لكل إنسان، دون تمييز، حق غير قابل للتصرف في التحرر من الجوع وسوء التغذية، ويقع على عاتق المجتمع الدولي، بما يمتلكه من موارد وقدرات، واجب تحقيق هذا الحق.

– تتحمّل الحكومات مسؤولية تعزيز إنتاج الغذاء وتوزيعه بكفاءة وعدالة، واعتماد سياسات غذائية وتغذوية شاملة ضمن خططها التنموية، مع إيلاء أهمية خاصة للتغذية الطبيعية، مثل الرضاعة الطبيعية.

_ يجب مراعاة البُعد الإنساني عند إعداد السياسات الغذائية الوطنية وتنفيذها.

_ يتعيّن على الدول إزالة العقبات التي تعرقل الإنتاج الزراعي، وتحفيز المنتجين من خلال إصلاح السياسات الاقتصادية والهيكلية، مع ضمان تمكين المرأة والمجتمعات الريفية.

_ ينبغي تشجيع الاستخدام الرشيد للموارد البحرية والداخلية باعتبارها مصادر غذائية رئيسية.

يلزم تقليص الفاقد الغذائي وتعزيز كفاءة الاستهلاك، بما يضمن الاستخدام الرشيد للموارد المتاحة.

يتوجب على الدول المتقدمة والدول المانحة تقديم الدعم الفني والمالي المستدام للدول النامية، دون فرض شروط تمسّ بسيادتها.

---

[1] عبد الجليل بعلا، تأسيس المساعدة الغذائية وآلياتها، مجموعة التبعية الغذائية، المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة، الجزائر، سنة 1986، ص. 92.

[2] شريف البسيوني، محمد سعيد الدقاق، عبد العظيم وزير، حقوق الإنسان: الوثائق العالمية والإقليمية، الطبعة الثانية، دار العلم للملايين، بيروت، سنة 2001، ص،192.

يجب أن يتبع هذا الدعم نقل التكنولوجيا الزراعية، وتكييفها مع ظروف الدول النامية، ونشر نتائج الأبحاث العلمية بما يخدم احتياجاتها التنموية.

من الضروري حماية الموارد الطبيعية والبيئية لضمان استدامة الإنتاج الغذائي.

يُعد التعاون الدولي أمرًا مطلوبًا لتوسيع استخدام الموارد البرية والمائية، وتوفير مدخلات الزراعة بأسعار منظّمة، وتعزيز التعاون بين الدول النامية.

على الدول إعادة النظر في سياساتها الزراعية، بما يضمن إعطاء أولوية لتحقيق الأمن الغذائي، وتحقيق توازن عادل بين دعم الإنتاج الزراعي ومصالح التجارة الدولية، مع ضرورة تسهيل وصول صادرات الدول النامية إلى الأسواق العالمية.[1]

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD)

تم إنشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) كهيئة حكومية سنة 1966، وتضم المنظمة حاليًا 188 دولة عضوًا. وتتمثل أهدافها الأساسية في تعظيم فرص التجارة والتنمية المتاحة للدول النامية، ومساندة تلك الدول في مواجهة التحديات التي تفرضها العولمة، والعمل على تحقيق اندماج أكثر عدالة في الاقتصاد العالمي.

وقد عقد المؤتمر دورته الثانية عشرة تحت عنوان: "أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية: فرص جديدة للنمو والإنصاف الاجتماعي"، بمشاركة رؤساء الدول والحكومات، وخبراء اقتصاديين، وممثلين عن الدول الكبرى المؤسسة، إلى جانب ممثلين عن منظمات المجتمع المدني. وجاء الهدف من هذه الدورة مناقشة السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق النمو العالمي، والحد من الفقر، وتوفير فرص العمل، وتطوير أنظمة الحماية الاجتماعية، وذلك بالاستفادة من الدروس المستخلصة من الأزمة الاقتصادية العالمية.[2]

وفي هذا السياق، تقوم خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بتأكيد الدور المحوري الذي تؤديه التجارة الدولية، باعتبارها محركًا أساسيًا للنمو الاقتصادي الشامل والمستدام، لا سيما في مجالات القضاء على الفقر، ومواجهة تغير المناخ، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، وتوسيع نطاق الوصول إلى الطاقة.

[1] المرجع نفسه.

[2] فاطمة بكدي، المرجع السابق، ص. 103.

وفي هذا الإطار، انعقد المنتدى التجاري الثالث للأمم المتحدة، الذي نظمته الأونكتاد يومي 8 و9 مايو/أيار 2023، بهدف بحث السياسات التجارية الكفيلة بتمكين الدول، خصوصًا النامية منها، من تجاوز التحديات العالمية المتعددة، بما في ذلك جائحة كوفيد-19، والنزاعات المسلحة، والطوارئ المناخية، وذلك من أجل تسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وقد شارك في المنتدى أكثر من 100 خبير في التجارة وصنع السياسات، إلى جانب ممثلي المنظمات الدولية والمجتمع المدني، حيث ناقش المشاركون السياسات التي من شأنها تمكين الدول النامية من مواجهة الأزمات العالمية، وأبرزوا أهمية التجارة في توسيع فرص الوصول إلى الأسواق، ودعم الابتكار والبنية التقنية، وتعزيز الاقتصاد الدائري، وتعبئة الاستثمارات لتمويل التنمية المستدامة.[1]

تأتي الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد 16)، التي تستضيفها جمهورية فيتنام الاشتراكية في أكتوبر 2025، في لحظة مفصلية من تاريخ الاقتصاد العالمي، حيث تتقاطع التحديات الهيكلية العميقة مع تسارع التحولات الجيوسياسية، وتزداد الحاجة إلى إرساء نموذج تنموي أكثر عدالة وتوازنًا واستدامة.

وفي هذا السياق، يشكّل المؤتمر منصة عليا لصنع القرار متعدد الأطراف، وفرصة استراتيجية للدول الأعضاء من أجل تجديد التزاماتها المشتركة، وإعادة توجيه الجهود المتعثرة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، في بيئة دولية تتسم بتعدد الأقطاب وتقلبات غير مسبوقة.

وقد رفعت الأمانة العامة للمؤتمر، برئاسة السيدة ريبيكا غرينسبان، تقريرها الرسمي إلى هذه الدورة، مؤكدةً فيه التزام منظمة الأونكتاد الثابت بدعم الدول الأعضاء، لا سيّما البلدان النامية، في سعيها نحو بناء اقتصادات أكثر تنوعًا وشمولًا، وتعزيز قدرتها على الصمود في وجه الأزمات، والاستفادة الفعالة من الأدوات المتاحة في مجالات التجارة، والتمويل، والتكنولوجيا، والاستثمار.[2]

---

[1] مقال بعنوان "منتدى الأمم المتحدة للتجارة والتنمية"، الصادر عن "مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة 2023"، تاريخ الاطلاع: 2025/05/07، متاح على الموقع الإلكتروني https://unctad.org.

[2] مقال بعنوان "فيتنام تستضيف مؤتمر الأمم المتحدة السادس عشر للتجارة والتنمية في أكتوبر 2025"، الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، بتاريخ 2025، تاريخ الاطلاع2025/05/07، متاح على الموقع الإلكتروني: https://unctad.org.

ثالثًا: مؤتمر القمة العالمية للأغذية

انعقد مؤتمر القمة العالمية للأغذية في عام 1996 بمدينة روما، بتنظيم من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، باعتباره اجتماعًا دوليًا رفيع المستوى لمواجهة التحديات المرتبطة بالجوع وسوء التغذية[1]. وقد هدف المؤتمر إلى خفض عدد الجياع في العالم، وتعزيز الأمن الغذائي، وترسيخ الحق في الغذاء، ودعم التنمية الزراعية المستدامة[2].

وفي إطار تقييم دور هذا المؤتمر في تحقيق الهدف العاجل المتمثل في ضمان الأمن الغذائي واستئصال الفقر، فإنه يجدر التوقف عند مضمون كل من "إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي" و"خطة العمل" التي اعتمدها المؤتمر، وذلك كما يلي:

أ: إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي

بناءً على ما تم الاتفاق عليه من قِبل رؤساء الدول والحكومات المشاركين في المؤتمر، والمنعقد بدعوة من منظمة الأغذية والزراعة، فقد تم التأكيد على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تُعدّ بمثابة التزامات أخلاقية وسياسية للدول الأطراف، والتي يُراد من تنفيذها تحقيق الأمن الغذائي العالمي، وتتمثل أبرز هذه المبادئ في:

_غياب العدالة في توزيع الثروات والدخول بين دول العالم، بما يؤدي إلى اتساع فجوة الفقر والثراء بشكل متزايد.

_وجود تبعية اقتصادية واضحة للدول النامية تجاه الدول المتقدمة، حيث تعتمد الأولى على الأخيرة في مجالات التكنولوجيا، والاستثمار، والأسواق.

_استنزاف الموارد الطبيعية في دول الجنوب من قِبل الشركات العالمية الكبرى، دون مقابل عادل أو التزام بمتطلبات التنمية المستدامة.

[1] مؤتمر القمة العالمي للأغذية هو مؤتمر دولي نظمته منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) عام 1996، وجمع قادة وممثلي الدول لمناقشة أزمة الجوع والأمن الغذائي.

[2] سعى المؤتمر إلى تقليص عدد الجياع إلى النصف بحلول عام 2015، وتعزيز نظم غذائية مستدامة، وضمان الحق في الغذاء، لا سيما في الدول النامية والمجتمعات الهشة.

_تفاقم أزمة الديون الخارجية في الدول الفقيرة، مما يعيق تنفيذ خطط التنمية ويزيد من الأعباء الاقتصادية والاجتماعية على الشعوب.

_اختلال ميزان التبادل التجاري بين الدول النامية والمتقدمة، حيث تهيمن المنتجات المصنعة والسلع ذات القيمة العالية على السوق العالمية، على حساب المواد الأولية والمنتجات الزراعية للدول النامية.

–تكرار الأزمات الاقتصادية نتيجة لهيمنة الاحتكار وانتشار الفساد المالي، مما يعرقل النمو الاقتصادي ويُلحق ضررًا جسيمًا بالاقتصادات الوطنية.

–الدعوة إلى إقامة نظام اقتصادي عالمي عادل ومنصف، يضمن تكافؤ الفرص بين الدول، ويعزز من مسار التنمية المستدامة على نحو شامل وعادل.[1]

ب: خطة العمل

تُعدّ خطة عمل مؤتمر القمة العالمية للأغذية بمثابة الإطار القانوني والسياسي لمسارات متعددة ومتكاملة، تهدف جميعها إلى تحقيق الأمن الغذائي على مختلف المستويات: الفردية، والأسرية، والوطنية، والإقليمية، والدولية. وقد تضمنت الوثيقة توصيفًا دقيقًا للعوامل الجوهرية المسببة لتدهور الأوضاع الغذائية في الدول النامية، مؤكدةً أن إخفاق الحكومات والمجتمع الدولي في التصدي للأسباب الهيكلية والمتعددة لانعدام الأمن الغذائي، سيؤدي بالضرورة إلى استمرار ارتفاع معدلات الجوع وسوء التغذية، ولا سيما في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، الأمر الذي من شأنه أن يقوّض إمكانية تحقيق الأمن الغذائي المستدام. ويُعد هذا الوضع منافياً للمبادئ الأساسية للعدالة الاجتماعية والاقتصادية، ولا يمكن القبول به أو التذرع بشرعيته قانونًا أو أخلاقًا.

وقد نصت وثيقة خطة العمل على أن تحقيق الأمن الغذائي العالمي المستدام يُشكّل عنصرًا جوهريًا لا يتجزأ من تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بأهداف التنمية الشاملة، في أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والإنسانية، وهي الأهداف التي تم التوافق بشأنها في مؤتمرات دولية متعددة. وأكدت الوثيقة أن أدوات المساعدات الغذائية تُعد وسيلة من ضمن عدة وسائل مشروعة يمكن توظيفها لتعزيز قدرات الدول

[1] محمود شريف البسيوني، محمد السعيد الدقاق، عبد العليم وزير، المرجع السابق، 2001، ص 161.

النامية، وكذلك الدول التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على بلوغ مستويات مقبولة من الأمن الغذائي[1].

كما أوضحت الوثيقة أن المجتمع الدولي، ومنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، والوكالات والهيئات الدولية الأخرى ذات الصلة، يُناط بها – كلٌّ في نطاق اختصاصه – دورٌ أساسي في تنفيذ ما نصّت عليه خطة العمل. وقد تم التأكيد كذلك على أن هذه الخطة تتماشى مع الأهداف والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، وتنسجم مع قواعد القانون الدولي، كما تهدف إلى تعزيز مخرجات المؤتمرات الدولية ذات الصلة بالقضايا المؤثرة في الأمن الغذائي.

وتجدر الإشارة إلى أن الوثيقة قد حددت سبعة التزامات أساسية تُشكّل الإطار المرجعي لتحقيق الأمن الغذائي المستدام، كما تضمنت الخطة أهدافًا واضحة وإجراءات تنفيذية عملية ومحددة[2].

رابعًا: علاقة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية للأمم المتحدة (IFAD) بالأمن الغذائي

يُعد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مؤسسة مالية دولية متقدمة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، أُنشئ سنة 1947 بموجب التوصيات الصادرة عن مؤتمر الأغذية المنعقد في عام 1947، وذلك استجابةً للأزمات الغذائية. ويُعنى الصندوق بتمويل مشاريع التنمية الزراعية الهادفة إلى تعزيز الإنتاج الغذائي في البلدان النامية، ويكرّس موارده وجهوده لتحقيق القضاء على الفقر الريفي، بالنظر إلى أن ما يزيد عن 75% من أشدّ الفئات فقرًا في العالم يعيشون في مناطق الريف[3].

كما يركّز الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، بوصفه مؤسسة مالية دولية متخصصة، حرصًا على الحد من الفقر في المناطق الريفية، وذلك من خلال العمل مع الفئات الفقيرة في الأرياف بالبلدان، بهدف القضاء على الفقر والجوع وسوء التغذية، وزيادة مستويات دخلهم عن طريق رفع إنتاجيتهم، إيمانًا منه بأن الفئات الهشّة والضعيفة قادرة على الإسهام الفاعل في عملية النمو الاقتصادي. وتتجسّد مهام الصندوق، التي تندرج في صُلب تعزيز جهود الأمن الغذائي، فيما يلي:

يُكرّس في بناء بنية تقنية مالية مستدامة، وتوفير رأس المال، والمشورة، والتدريب لضمان تمويل ريفي فعّال.

---

[1] نادية عمراني، المرجع السابق، ص 161.

[2] محمود شريف البسيوني، محمد السعيد الدقاق، عبد العظيم وزير، حقوق الإنسان، المرجع السابق، ص 200.

[3] زوينة بوفرورة .المرجع السابق ص201 .

تعزيز قدرات المؤسسات المالية الريفية على تعبئة المدخرات، وتغطية التكاليف، واسترداد القروض، بفعل التكنولوجيا والمعارف الزراعية، بالتنسيق مع البنك الدولي لتمكين المزارعين من الاندماج في الأسواق العالمية.

تمكين المزارعين الريفيين من اكتساب المعارف والممارسات الزراعية المثلى.

تحقيق تنمية ذاتية مستدامة في قطاع الإنتاج الغذائي، والمساهمة في إدماج الفئات الريفية في العلاقات الاقتصادية الدولية، وذلك على أساس مبدأ "الرابح–الرابح."

كما اجتمعت كل من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تحت شعار "لكل النساء والفتيات: الحقوق، المساواة، التمكين"، وذلك للتأكيد على التزامها[1] .

ولا سيّما في سياق الجهود المبذولة لمكافحة الجوع وتحقيق الأمن الغذائي العالمي، فإن التقدّم المُحرز منذ عام 1995، بما في ذلك سنّ إصلاحات قانونية لمكافحة العنف والتمييز، وزيادة مشاركة النساء في الحياة السياسية واتخاذ القرار، وتوسيع نطاق إدماجهن المالي، وتحسين فرص حصولهن على التعليم والرعاية الصحية، لم يحل دون استمرار الفجوة القائمة في انعدام الأمن الغذائي بين النساء والرجال.

وتؤكد هذه الوكالات أن العالم لا يزال بعيدًا عن المسار الصحيح لتحقيق أهداف التغذية العالمية بحلول عام 2030، وتجدد التزامها باتخاذ إجراءات فعّالة ترمي إلى تحقيق المساواة، وتمكين النساء، والقضاء على الفقر، ومعالجة الجوع، وبناء نظم زراعية وغذائية أكثر صمودًا واستدامة وعدالة.

وفي هذا السياق، صرّحت السيدة المدير العام المساعد ورئيسة العلماء بالنيابة في منظمة الأغذية والزراعة قائلة:

"للنساء دور محوري في النظم الزراعية والغذائية، غير أنهن يواجهن تحديات مستمرة في الوصول إلى الموارد والتكنولوجيا. وإن سدّ هذه الفجوة لا يُعدّ مسألة عاجلة فحسب، بل هو أيضًا ضرورة اقتصادية لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة."[1]

[1] خالد ضوء، العناية الدولية لتحقيق الأمن الغذائي وآلية حمايته، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية، جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة (الجزائر) المجلد 6، العدد 3، 2022، ص 83.

الفرع الثالث: تعاون منظمة الأغذية والزراعة مع وكالات الأمم المتحدة في مجال الطوارئ .

في ظل الالتزامات الدولية المنبثقة عن المواثيق والاتفاقيات ذات الصلة بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة، تواصل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) جهودها بالتعاون مع منظمات ووكالات دولية، بهدف تعزيز العمل المشترك لمواجهة تحديات الجوع وسوء التغذية، وتحقيق التنمية الزراعية، وذلك وفقًا لأحكام القانون الدولي.

أولًا: تعاون منظمة الأغذية والزراعة مع المنظمات الدولية المتخصصة .

تسعى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) إلى تحقيق الأمن الغذائي ومكافحة الجوع حول العالم، ومن أجل ذلك تعمل بالتعاون مع عدد من المنظمات الدولية المتخصصة. ويُشكّل هذا التعاون ركيزة أساسية لتعزيز الاستجابة للأزمات، وتنسيق الجهود في مجالات الزراعة، والتغذية، والموارد الطبيعية.

1- منظمة الصحة العالمية .

تبذل منظمة الصحة العالمية جهودًا كبيرة لا تقتصر على المجال الصحي فحسب، بل تمتد لتشمل مجالات أخرى كقطاع الزراعة. فمنذ عام 1959، أعلنت المنظمة عزمها القضاء على مرض الملاريا، وذلك في ظل اتساع رقعة انتشاره، حيث شكّل المصابون به نسبة كبيرة من سكان العالم. وفي عام 1962، بلغ عدد الأشخاص المهددين بهذا المرض نحو 329 مليون نسمة، مما يعكس مدى تفشيه عالميًا.

وتتمثل الآثار الاقتصادية السلبية للملاريا في إعاقة استغلال مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية الخصبة، فضلًا عن تأثيرها المباشر على صحة المزارعين الذين يعانون من الوهن والضعف نتيجة الإصابة، وهو ما يحول دون قيامهم بأعمالهم الزراعية. غير أنه، ومع السيطرة على المرض، بات بالإمكان استعادة النشاط الزراعي، مما ساهم في زيادة الإنتاج وتحسين الدخل.[2]

---

[1] مقال بعنوان منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي توجّه جهودها للاحتفال باليوم الدولي للمرأة 2025، الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة،، تاريخ الاطلاع: 2025/05/06. منشور على الموقع الإلكتروني: https://www.fao.org،

[2] حسين عمر، المنظمات الدولية: هيئات ووكالات منظمات الأمم المتحدة ومنظمات التنمية والتجارة والتعاون الاقتصادي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1993، ص 411.

وتتمتع منظمة الصحة العالمية بالشخصية القانونية الدولية، وتمارس دورًا محوريًا في إبرام الاتفاقيات الدولية ومكافحة الأمراض، مؤكدةً أن الصحة حق أساسي لكل إنسان دون تمييز، وهو ما نص عليه دستور المنظمة.[1]

وتتعاون المنظمة مع هيئات الأمم المتحدة في مجالات الرعاية الصحية، وقد أشار "إعلان ألما–آتا" الصادر عن المؤتمر الدولي للرعاية الصحية الأولية عام 1978 إلى أن الصحة لا تعني فقط غياب المرض، بل تشمل كذلك تنمية القدرات البدنية والعقلية والاجتماعية.[2]

كما تكرّس المنظمة، إلى جانب منظمات دولية أخرى، جهودًا مكثفة لدعم الدول النامية في مواجهة الأمراض الوبائية، والحد من معدلات الوفيات المرتفعة، وتعزيز الأنشطة الرامية إلى حماية هذه الدول من الأوبئة المرتبطة بالفقر.[3]

وتشارك المنظمة في عضوية عدة هيئات دولية، من بينها "مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة" و"هيئة الأمم المتحدة للتغذية"، وتسهمان معًا في دعم "عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية (2016–2025)". كما تُصدر المنظمة، بالتعاون مع شركاء دوليين، التقرير السنوي حول "حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم"، والذي يهدف إلى رصد التقدم المحرز في القضاء على الجوع وتحسين التغذية، في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030.[4]

2– منظمة العمل الدولية .

تُعد منظمة العمل الدولية واحدة من أقدم الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، وقد أُنشئت بهدف تحسين ظروف العمل التي يُمارس فيها العمال نشاطهم المهني. وتضطلع المنظمة بمسؤولياتها من خلال اعتماد الاتفاقيات الدولية التي تُنظّم علاقات العمل، وتضمن الحقوق الأساسية للعمال، وتسهم في رفع

[1] عبد الكريم علوان، الوسيط في القانون الدولي العام – الكتاب الثالث: حقوق الإنسان، دار الثقافة، عمّان، 2004، ص 71.

[2] إبراهيم العناني، المنظمات الدولية – النظرية العامة، المطبعة التجارية الحديثة، القاهرة، 1997، ص 256.

[3] علواني مبارك، المرجع السابق، ص 621.

[4] مقال بعنوان: "الشراكة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية"، صادر عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تاريخ الاطلاع: 19 /2025/04، على الموقع الإلكتروني: https://www.fao.org.

مستويات الإنتاج والمعيشة، بما يعزز العدالة الاجتماعية ويكرّس الاستقرار الاقتصادي. كما تسعى إلى ترسيخ مبادئ العمل اللائق، وتوفير بيئة عمل آمنة وعادلة[1].

وقد نصّ دستور منظمة العمل الدولية، المُعتمد عام 1944، على أن الفقر، أينما وُجد، يُمثّل تهديدًا مباشرًا للرخاء العالمي. وجاء فيه أن "الفقر في أي مكان يُشكّل خطرًا على الرفاه في كل مكان"، ما يعكس الوعي المبكر بالعلاقة بين العدالة الاجتماعية والتنمية الشاملة. ولذلك، أولت المنظمة اهتمامًا خاصًا بقضايا التغذية وتحسين مستويات المعيشة، وشددت على أهمية التعاون مع الهيئات الدولية الأخرى لتحقيق أهدافها في تعزيز الصحة، وتوسيع نطاق التعليم، ورفع مستوى الرفاه الاجتماعي للشعوب كافة[2].

وفي إطار التعاون بين منظمة الأغذية والزراعة (FAO) ومنظمة العمل الدولية(ILO) ، أُنشئت لجنة متخصصة تُعنى بأساليب العمل في الغابات وتدريب العمال في هذا القطاع. وتهدف اللجنة إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال تدريب عمّال الغابات، وتطوير أساليب العمل المتّبعة، فضلًا عن نقل نتائج أبحاثها لدعم المبادرات الدولية الهادفة إلى تحسين كفاءة الإنتاج، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد النباتية، والحد من الحوادث المهنية، وتحسين ظروف العمل والمعيشة[3].

3 منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)

تعمل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) على تعزيز حقوق الطفل وضمان رفاهيته، وذلك في إطار المهام الموكلة إليها بموجب المواثيق الدولية. وتحقيقًا لهذه الغاية، تُقيم المنظمة تعاونًا وثيقًا مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) في القضايا المتعلقة بتغذية الأطفال، واعتماد الأنماط الغذائية الصحية، والوقاية من سوء التغذية، وتعزيز الأمن الغذائي، وذلك بما ينسجم مع المبادئ الأساسية لحقوق الطفل وأهداف التنمية المستدامة.

كما تتعاون المنظمتان في معالجة الروابط المعقدة بين التغذية، والأمن الغذائي، ورفاه الأطفال، وتسعيان جاهدتين إلى تعزيز وصول الأطفال إلى الغذاء المغذي، وضمان نموهم الشامل والمتكامل.

---

[1] حسين عمر، المرجع السابق، ص46.

[2] صفاء الدين محمد عبد الكريم الصافي، حق الإنسان في التنمية الاقتصادية وحمايته دوليًا، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009، ص453.

[3] انشئت اللجنة بمقتضي قرار المجلس في دورته الخامسة 1960.بنيودلهي.

وتقوم كل من منظمة الأغذية والزراعة واليونيسف، بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، بإصدار التقرير الرئيسي السنوي حول حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم. وهما أيضًا عضوان في مجموعة الأمم المتحدة المستدامة، التي تشرف على عمليات الأمم المتحدة في مختلف الدول والأقاليم، وتراقب تنفيذها. كما تشارك المنظمتان في هيئة الأمم المتحدة للتغذية، التي تتمثل مهمتها في تنسيق وتعزيز جهود وكالات الأمم المتحدة لمعالجة سوء التغذية بجميع أشكاله وأسبابه الجذرية، وتُعد هذه الهيئة جهةً عالميةً تعمل على ضمان تغذية جميع الناس في مختلف البلدان.[1]

وتلتزم كل من منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ومنظمة اليونيسف بالتعاون ضمن برنامج تقني يهدف إلى تحسين التغذية، لا سيما تغذية الأطفال والنساء الحوامل، وإنتاج الأغذية الأساسية بشكل مستدام كالحليب، مع العمل على حفظها وتشجيع الصناعات المنزلية واليدوية ذات الصلة، بما في ذلك إنتاج وحفظ الأغذية الغنية بالبروتينات.[2]

4-منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة .(UNESCO)

منظمة اليونسكو هي إحدى الوكالات المتخصصة من وكالات منظمة الأمم المتحدة، وتُناط بها مسؤولية صيانة السلم والأمن الدوليين من خلال تعزيز التعاون الدولي في مجالات التربية والعلوم والثقافة. وتلتزم المنظمة، في إطار اختصاصها، باتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق هذا الهدف بما ينسجم مع المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والإعلانات والاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان[3]. كما تعمل على تعزيز أوجه التعاون والتنسيق المشترك لمعالجة القضايا العالمية المتصلة بالتقاطع بين مجالات التعليم، والثقافة، والتغذية، والصحة العامة. وتُسند هذه الشراكة إلى برامج ومبادرات مشتركة تستهدف تعزيز الترابط بين الغذاء والثقافة والسلام، إضافة إلى تنفيذ مشاريع تعليمية مخصصة للمناطق

[1] مقال بعنوان الشركات بين منظمة الاغذية والزراعة ومنظومة الامم المتحدة ،الصادرة عن منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة "تاريخ الاطلاع26/05/2025"الموجودعلي موقع الالكتروني
https://www.fao.org./partnerships/fao_un()_system/ar

[2] إسماعيل العربي، المرجع السابق ، ص 220.

[3] محمد المجذوب، التنظيم الدولي – النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة، الطبعة التاسعة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2007، ص654.

الريفية المهمشة والمتأثرة بالنزاعات، وذلك بما يتماشى مع المبادئ العامة للأمم المتحدة وأحكام المواثيق الدولية ذات الصلة[1].

بموجب مذكرة التفاهم الموقعة في باريس بتاريخ 4 يوليو 2018، قامت كل من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بتجديد شراكتهما المؤسسية، تعزيزًا للتعاون بين الوكالتين في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، وعلى وجه الخصوص الهدف الثاني المتعلق بالقضاء على الجوع. كما تم الاتفاق على تعزيز التعاون في مجال حماية التراث الزراعي، من خلال دمج أنظمة الفاو الزراعية ذات الأهمية العالمية (GIAHS) مع اتفاقيات وبرامج التراث العالمي التابعة لليونسكو، لا سيما اتفاقية عام 1972، بما يحقق التكامل في مجالات حماية البيئة، ومصايد الأسماك المستدامة، والمناطق المحمية، ومكافحة تغير المناخ، والحفاظ على الغابات[2]

ثانيا: تعاون منظمة الاغذية والزراعة مع المنظمات الدولية للتنمية والتجارة ومؤسسات بريتن وودز.

تتعاون هذه المنظومة بشكل وثقيا مع المنظمات الدولية المعنية بالتنمية والتجارة مثل منظمة التجارة العالمية لتعزيز الامن الغذائي وتحقيق التنمية المستدامة كما تنسق جهودها مع مؤسسات برتين وودز كالبنك الدولي ، ومنظمة الامم المتحدة.

1- البنك الدولي (BIRD1964)

تُعد مجموعة البنك الدولي جهة تمويل ومعرفة كبرى للدول النامية، وتهدف إلى خفض الفقر وتعزيز التنمية المستدامة. يضطلع كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) والمؤسسة الدولية للتنمية (IDA)بتقديم التمويل والمشورة للدول النامية، حيث يركّز IDA على أشد الدول فقرًا، بينما يدعم IBRD الدول متوسطة الدخل والدول الأشد فقرًا ذات الأهلية الائتمانية.[3]

---

[1] مقال بعنوان "الشراكات من منظمة الأغذية 2022 ومنظومة الأمم المتحدة"، الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تاريخ الاطلاع: 19/04/2025.موجودة على الموقع الالكتروني Rttp//www.Fqo.org

[2] UNESCO (2023), La FAO et l'UNESCO redoublent d'efforts pour atteindre les objectifs de développement durable. Retrieved from: https://www.unesco.org/em/articles.

[3] كمال الدين بن عيسى، مُشكل العجز الغذائي واستراتيجية تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2019، ص 46.

تتعاون المنظمة مع البنك الدولي في إطار مبادرة مشتركة تُعنى بخصوبة التربة في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وذلك تعزيزًا للأهداف الاستراتيجية المرتبطة بالأمن الغذائي، والحد من الفقر، وحماية البيئة. وتهدف هذه المبادرة إلى تحسين إنتاجية الأراضي الزراعية وزيادة دخل المزارعين، من خلال اعتماد نهج متكامل يشمل تطوير التكنولوجيا الزراعية، وإصلاح السياسات ذات الصلة، في إطار قانوني وتنظيمي يضمن فاعلية التنفيذ واستدامة الأثر، وبما يتماشى مع المبادئ العامة للقانون الدولي والتنمية المستدامة.[1]

وفي إطار التزامه بتحقيق الأمن الغذائي العالمي، يعمل البنك الدولي بالتعاون مع شركائه من الجهات الدولية والوطنية على تطوير نظم غذائية مستدامة وشاملة، تكفل توفير الغذاء الكافي وتحقيق الأمن الغذائي لجميع الأفراد في مختلف أنحاء العالم بشكل يومي. ويتجسد هذا الالتزام من خلال تمويل وتنفيذ برامج ومشروعات تهدف إلى تعزيز الزراعة المستدامة، وسلامة الغذاء، وتحسين سُبل معيشة السكان المتأثرين بانعدام الأمن الغذائي

2- منظمة التجارة العالمية:

تُعدّ منظمة التجارة العالمية فاعلًا أساسيًا في ضبط العلاقات التجارية بين الدول، بما في ذلك ما يتصل بالسلع الزراعية والغذائية، وذلك من خلال إرساء قواعد ملزمة للدول الأعضاء وتنظيم آليات قانونية لتسوية النزاعات التجارية، مما يجعلها طرفًا غير مباشر في قضايا الأمن الغذائي.[2]

وتُعتبر منظمة التجارة العالمية من أبرز الكيانات الدولية المعنية بتنظيم العلاقات الاقتصادية والتجارية على الصعيد العالمي، حيث يتمثل هدفها الجوهري في تحرير التجارة الدولية من القيود والمعوقات التي تعيق انسياب السلع والخدمات، بما يكفل مزيدًا من الحرية والعدالة في التعاملات التجارية بين الدول الأعضاء. وإلى جانب هذا الهدف المحوري، تنخرط المنظمة في تنفيذ مجموعة من الاستراتيجيات التي ترسّخ دورها في بناء نظام تجاري عالمي متوازن ومستقر، من بينها: تعزيز الإنتاج والتبادل التجاري العالمي عبر تشجيع الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، ودعم التنمية الاقتصادية المستدامة، لا سيما

[1] نادية أحمد عمراني، المرجع السابق، ص 172.

[2] منظمة التجارة العالمية (WTO)، منظمة دولية تأسست سنة 1995، مقرها جنيف – سويسرا، تُعنى بتنظيم التجارة الدولية عبر وضع قواعد ملزمة للدول الأعضاء، والإشراف على تنفيذ الاتفاقيات التجارية، وحل النزاعات ذات الصلة.

في الدول النامية، من خلال اعتماد آليات للمعاملة التفضيلية، فضلاً عن ترسيخ مبدأي المعاملة بالمثل وعدم التمييز، وذلك من خلال اتفاقيات جماعية تُعلي من شأن العدالة والشفافية.

كما تضطلع المنظمة بدور محوري في تسوية النزاعات التجارية من خلال آليات قانونية ملزمة، وتسعى إلى تشجيع أنماط جديدة في تقسيم العمل الدولي من شأنها دعم التكامل الاقتصادي، إضافة إلى إرساء بيئة تجارية داعمة لأهداف التنمية المستدامة، ضمن إطار من الانفتاح الاقتصادي المسؤول. وتنعكس سياسات المنظمة على الأمن الغذائي من خلال ما تكرّسه اتفاقياتها المتعلقة بالزراعة والدعم الحكومي، والتي تدفع في اتجاه تحرير الأسواق، الأمر الذي قد يعزز من حركة التبادل التجاري، غير أنه قد يؤدي – في المقابل – إلى إضعاف قدرة بعض الدول النامية على حماية إنتاجها الغذائي المحلي[1]. ويظل الهدف الأسمى للمنظمة متمثلًا في الحد من التدخلات غير المبررة التي تمارسها بعض القوى الصناعية الكبرى في الشؤون التجارية للدول الأخرى، بما يعزز من العدالة في النظام التجاري العالمي، ويُسهم في دعم الأمن الغذائي، لا سيما في الدول ذات الهشاشة الاقتصادية.[2]

تُعدّ التجارة العالمية ركيزة محورية لتحقيق الأمن الغذائي، من خلال تمكين نقل الغذاء من الدول ذات الفائض إلى الدول التي تواجه عجزًا غذائيًا بفعل التحديات المناخية أو الاقتصادية أو السياسية. وتُساهم في استقرار الأسعار، وتوفير الإمدادات المستدامة، وتعزيز تنوع الأنظمة الغذائية، مما يُحسّن جودة التغذية وفرص الوصول إلى الغذاء. كما تدعم التجارة نمو القطاع الزراعي، خاصة في الدول النامية.

وتُظهر البيانات أن نحو 25% من الإنتاج الغذائي العالمي يُتداول دوليًا، بحجم طاقة غذائية يومية يقدّر بـ 5000 تريليون كيلوكالوري، وتبلغ القيمة الإجمالية للتجارة الغذائية نحو 2.3 تريليون دولار. أما اليمن، فتعتمد على الواردات لتغطية أكثر من 90% من احتياجاتها من الحبوب، بحسب بيانات منظمة الأغذية والزراعة لعام 2024. وقد أسهمت التجارة في تنويع الأنظمة الغذائية بنسبة 90% في عام 2020 مقارنة بـ 60% عام 2010. وخلال الحرب الروسية الأوكرانية، ساعدت مبادرة البحر الأسود في خفض مؤشر

[1] تؤثر سياسات منظمة التجارة العالمية على الأمن الغذائي من خلال اتفاقياتها المتعلقة بالزراعة والدعم الحكومي، إذ تدفع نحو تحرير الأسواق، ما قد يعزز التبادل التجاري، لكنه قد ينعكس سلبًا على قدرة بعض الدول النامية على حماية إنتاجها الغذائي المحلي.

[2] صعانية نورهان، غراري فاطمة الزهراء، التجارة العالمية والأمن الغذائي: الروابط والتأثيرات – دراسة حالة الجزائر، 2023، المرجع السابق، ص ص 33–34.

أسعار الغذاء بنسبة 23%. ومع ذلك، تظل الحاجة قائمة لتعزيز البنية التحتية، وتسهيل الوصول إلى الأسواق، ومعالجة القيود التجارية لتحقيق أمن غذائي مستدام وعادل[1].

المطلب الثاني: دور المنظمات غير الحكومية في تحقيق الأمن الغذائي العالمي

يعد الأمن الغذائي العالمي حقا من الحقوق الأساسية الذي تم التأكيد عليه في المواثيق الدولية، لذلك يجب على الدول والمنظمات العمل على ضمانه وتعزيزه، وفي هذا المجال تساهم المنظمات غير الحكومية بدور فاعل ومؤثر في دعم الجهود الدولية لتحقيق الأمن الغذائي العالمي، من خلال تنفيذ المشاريع الميدانية، والمساعدات الإنسانية، وكذلك مساهمتها في معالجة قضايا الجوع والفقر وسوء التغذية، وتعزيز الحق في الغذاء لكافة سكان العالم باعتباره حقا أصيلا من حقوق الإنسان المعترف بها في المواثيق الدولية.

الفرع الأول: تعريف المنظمات الدولية غير الحكومية

تعددت التعاريف المتعلقة بالمنظمات الدولية غير الحكومية، حيث تُعرف عمومًا بأنها جمعيات لا تنشأ بموجب اتفاقات بين الحكومات، وإنما يؤسسها أفراد أو هيئات من جنسيات مختلفة، وتهدف أساسًا إلى التأثير في العلاقات الدولية، لا سيما في مجالات العمل الإنساني كالإعاقة وغيرها.[2]

ومن بين التعاريف القانونية المعتمدة، التعريف الذي قدمته منظمة الأمم المتحدة، والذي ينص على أن:

"المنظمة غير الحكومية هي مجموعة من الأشخاص، تتمتع بشخصية معنوية غير حكومية، طوعية، مستقلة، لا تسعى إلى السلطة، بل تهدف إلى خدمة المجتمع المدني وتعزيز مصالحه من خلال أنشطة متنوعة".[3]

كما تعرفها اتفاقية معهد القانون الدولي بأنها:

---

[1] عيسى أحمد، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، تحليلًا جديدًا حول الأمن الغذائي والتجارة العالمية، الصادر عن موقع أخبار اليوم، بتاريخ 2025، تاريخ الاطلاع: 25/05/2025، الموجود على الموقع الإلكتروني http://m.akhbarelyom.com

[2] قويدر شعشوع، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تطوير القانون البيئي، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم القانونية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014، ص 25.

[3] منير مباركية، إدارة المنظمات غير الحكومية، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة أولى ماستر، تخصص إدارة عامة، جامعة باجي مختار عنابة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2023-2024 ص 14.

"الجمعيات الدولية هي تجمعات من الأشخاص، تتشكل بحرية وبمبادرة خاصة ومستقلة، وتمارس نشاطاً ذا طابع دولي يهدف إلى تحقيق المصلحة العامة دون السعي إلى تحقيق الربح.[1]

الفرع الثاني: جهود المنظمات الدولية غير الحكومية في تحقيق الأمن الغذائي العالمي

تلعب المنظمات الدولية غير الحكومية دورا مهما في دعم الأمن الغذائي العالمي من خلال تقديم المساعدات الإنسانية، وتعزيز التنمية الزراعية المستدامة، تساهم هذه الجهود في التخفيف من آثار الفقر والمجاعات في المناطق الأكثر تضررا.

تُسهم المنظمات الدولية غير الحكومية، وخاصة الإنسانية منها، بدور محوري في تعزيز الأمن الغذائي العالمي، سواء من خلال توزيع المساعدات الغذائية التي تعتمد عليها الحكومات في كثير من الأحيان، أو من خلال الضغط على السلطات العامة للاستجابة الفعّالة للأزمات الغذائية، باستخدام وسائل الإعلام وغيرها من أدوات التأثير. كما تتعاون هذه المنظمات مع الدول في معالجة المشكلات البيئية، من خلال المشاركة في تنفيذ الاتفاقيات الدولية المعنية بحماية البيئة، بالنظر إلى أن هذه الأخيرة تُعد شرطًا جوهريًا لتحقيق أمن غذائي مستدام.

ومن جهة أخرى، يتكامل دور الدول مع دور المنظمات الدولية، خصوصًا من خلال تبني سياسة المخزون الاستراتيجي من الغذاء، التي تُدار بتنسيق بين الدول المنتجة ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، بهدف دعم الدول النامية في مواجهة الأزمات الغذائية.[2]

تتخذ المنظمات الدولية غير الحكومية لتحقيق أهدافها آليات وقائية، تسعى إلى الحيلولة دون وقوع انتهاكات وشيكة تمس أمن الأفراد وكرامتهم، من خلال رصد الحالات التي يصبح فيها الإنسان عرضة لخطر مادي جسيم، لاسيما في السياقات التي تُقيَّد فيها حرية التنقل. وتشمل هذه الآليات مراقبة مؤشرات انعدام الأمن الإنساني، خاصة في الدول الهشة أو الفقيرة، كما تولي الآليات الوقائية اهتمامًا خاصًا بعنصر "الانكشاف" الذي يظهر عندما يجد الأفراد أنفسهم في مواجهة تطورات قد تلحق بهم الضرر.

---

[1] نور الدين علوش، المنظمات غير الحكومية ورهان حقوق الإنسان – نموذج المنظمة لحقوق الإنسان، ، دار ناشري للنشر، الإلكتروني، الكويت، 2011، ص 9.

[2] زبيري وهيبة، التهديدات البيئية وإشكالية بناء الأمن الغذائي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، تخصص حقوق الإنسان والأمن الإنساني، جامعة سطيف 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية 2014/2013، ص ص 144-145.

وتُعد الهيئات غير الحكومية التطوعية التي تأسست في أوروبا وأمريكا من أبرز الفاعلين، حيث أعادت توجيه نشاطها نحو دول العالم النامي. وقد أقرت الدول الصناعية برامج تدعم التنمية في مواجهة التخلف والفقر والحرمان، وذلك من خلال التحول من الإغاثة العاجلة إلى التنمية المستدامة، وإدخال مفاهيم جديدة في العمل الاجتماعي. وقد أظهرت التجربة أن معظم الأزمات ناجمة عن اختلالات متعلقة بالبؤس والتخلف والحرمان، مما استدعى تحويل أنشطة هذه الجمعيات من الطوارئ والإغاثة إلى تنمية شاملة. وقد برز هذا التحول من خلال إنشاء فروع لجمعيات غير حكومية في الدول النامية، ساهمت في مشاريع بالشراكة مع الهيئات المحلية، مع التركيز على قضايا محورية.[1]

لقد شكّل تمكين المرأة، والنمو الديمغرافي، ورعاية الفئات الأكثر احتياجًا، إلى جانب تعزيز الحقوق الأساسية كالصحة والتعليم والسكن والعمل، ركائز جوهرية في السياسات الاجتماعية والإنمائية الحديثة. وفي هذا الإطار، شهدت العلاقة بين الكنيسة والدول النامية تطورًا ملحوظًا باتجاه دعم مبادئ الاكتفاء الذاتي والتضامن الدولي. ونتيجة لتنامي هذا الدور، أقرت معظم الدول الصناعية بالدور الأممي المتزايد لتلك الهيئات، فسنت قوانين وتشريعات خاصة لتشجيعها وتنظيم عملها، مانحةً إياها إعفاءات مالية، ومعترفة بالتبرعات والمساعدات المقدمة لها باعتبارها جزءًا من تسديد الضرائب المستحقة للدولة[2].

وفي سياق موازٍ، تضطلع اللجنة الدولية للصليب الأحمر بدور إنساني أساسي في حالات النزاع المسلح، يشمل زيارة المحتجزين وأسرى الحرب، والبحث عن المفقودين، والعمل على إعادة الروابط العائلية. كما تقدم الغذاء والماء والرعاية الطبية للمدنيين المتضررين، وتسهم في نشر القانون الدولي الإنساني ومراقبة احترامه، استنادًا إلى مبادئ الحياد وعدم التحيّز.[3]

أما الحزب الأخضر، فقد سعى منذ تأسيسه، أولًا في الدول الأوروبية ثم في بلدان الجنوب، إلى تطبيق سياسات عمومية مستلهمة من التنمية المستدامة، من خلال نشر الوعي، وتحفيز المشاركة، والتجنيد

---

[1] أمينة دبابش، سهام زنداقي، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في ترقية الأمن الإنساني، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون دولي عام، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية 2021/2020، ص 53.

[2] علواني مبارك، مرجع سابق، ص 626.

[3] مسعودي نهال، غلاسة علجية، دور المنظمات غير الحكومية في ترقية وحماية حقوق الإنسان، لنيل شهادة ماستر جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2021/2020، ص 370.

لحماية البيئة، على غرار ما تقوم به المنظمات غير الحكومية. كما يدعو الحزب إلى العدالة الاجتماعية والمساواة.

وفي عام 1944، وخلال انعقاد دورته السادسة والعشرين في مدينة فيلادلفيا، أصدر المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية إعلانًا حدد فيه أهداف المنظمة والمبادئ التوجيهية لعملها. وقد أكد الإعلان أن العمل ليس سلعة، وأن حرية الاجتماع والتعبير شرط أساسي للتقدم. كما نصّ على أن الفقر، حيثما وُجد، يُعد تهديدًا للرخاء في كل مكان، وأن مكافحة العوز واجب ينبغي التصدي له بصرامة. وأقر بحق جميع البشر، دون تمييز، في رفع مستويات المعيشة، وضمان حماية كافية للعمال وظروف عملهم، مع ضرورة رعاية الأطفال، وحمايتهم، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.[1]

وفي هذا الإطار، برزت منظمة براك، وهي منظمة غير حكومية كبرى نشأت في بنغلاديش عام 1972، وتوسعت لاحقًا لتشمل عدة دول حول العالم. وقد أثبتت لجنة تطوير الريف التابعة لها كفاءة عالية في التصدي لمشكلات الفقر الريفي، من خلال نهج تنموي متكامل يتميّز بالمرونة والتكيف مع مختلف السياقات الدولية. وتقدم "براك" حاليًا مساعدات فنية للحكومات بهدف تبني وتطبيق هذا النهج من خلال ما يُعرف ببرنامج "التخرج"، الذي يشمل مجموعة تدخلات شاملة ومترابطة، تهدف إلى تمكين الأسر التي تعاني من الفقر المدقع من تحقيق الصمود الاقتصادي والاجتماعي[2]

وخِتامًا، وبالرغم من الدور البارز الذي تضطلع به المنظمات الدولية غير الحكومية في مواجهة انتهاكات حقوق الإنسان على المستويين الوطني والدولي، فإن الواقع العالمي الراهن، الذي بات يوصف بـ"عولمة الفقر"، يفرض ضرورة ملحة لتفعيل دور هذه المنظمات وتوسيع نطاق تدخلها في مجال توفير الغذاء وتعزيز الأمن الغذائي العالمي، بوصفه أحد الحقوق الأساسية التي لا تنفصل عن كرامة الإنسان وحقه في الحياة[3].

[1] صباح العيشاوي المسؤولية الدولية عن حماية البيئة ,الطبيعة الأولى .دار الخلدونية الجزائر 2010ص142

[2] خالد كاظم أبودوح، دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز الأمن الغذائي لدى الأسر الفقيرة في صعيد مصر: دراسة ميدانية في محافظة سوهاج، مجلة كلية الآداب، جامعة بني سويف، العدد 69، أكتوبر–ديسمبر 2013، ص 251–252.

[3] عبد الرزاق مقري، مشكلة التنمية والبيئة والعلاقات الدولية: دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي حول مشكلات التنمية والبيئة في ظل العلاقات الدولية الراهنة، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، ص 222.

المطلب الثالث: دور التكنولوجيا الذكية في تحقيق الأمن الغذائي العالمي

في ظل التحديات المتزايدة التي تواجه الأمن الغذائي العالمي، مثل تغيّر المناخ، والنمو السكاني، وتناقص الموارد الطبيعية، أصبحت التكنولوجيا الذكية خياراً حتميّاً لتحقيق الاستدامة الزراعية وضمان توفير الغذاء للأجيال الحالية والمستقبلية. فقد ساهمت الابتكارات التكنولوجية مثل الزراعة الذكية القائمة على تحليل البيانات، واستخدام تقنيات الاستشعار عن بُعد، والذكاء الاصطناعي، في رفع كفاءة الإنتاج الزراعي. كما يشكّل بنك البذور العالمي في سفالبارد بالنرويج مثالاً حيّاً على الجهود الدولية لحماية التنوع الزراعي وضمان توافر البذور في حالات الأزمات. إضافة إلى ذلك، تلعب أنظمة الإنذار المبكر دوراً حاسماً في التنبؤ بالكوارث الطبيعية والجفاف، مما يسمح باتخاذ تدابير استباقية لحماية المحاصيل وضمان استمرارية الإنتاج الغذائي.

الفرع الأول: الزراعة الذكية لتحقيق الأمن الغذائي العالمي

تُعد الزراعة الذكية مناخياً نهجاً زراعياً مستداماً يُلزم بمقتضاه كافة الأطراف المعنية باتباع ممارسات زراعية إيكولوجية تهدف إلى زيادة الإنتاجية الزراعية وتحسين كفاءة استخدام الموارد، مع تعزيز قدرة المجتمعات الريفية على التكيّف مع التغيرات المناخية، وضمان صون النظم الإيكولوجية، وتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري أو إزالتهما، وذلك يُسهم في تحقيق الأمن الغذائي الشامل والتنمية المستدامة وفقاً للمعايير البيئية والاجتماعية المعتمدة[1].

تعمل الزراعة الذكية أيضاً على تقليص التكاليف الإجمالية وتحسين نوعية وحجم المنتجات الفلاحية، من خلال المراقبة المستمرة للإنتاج، وتساعد في تسيير التكاليف بشكل أفضل، وتقليل الفاقد، وزيادة كفاءة الاستخدام. كما تُمكن من الاكتشاف المبكر لمشاكل نمو النباتات وصحة الحيوانات، مما يعزّز من صمود الأنظمة الفلاحية أمام التغيرات المناخية. علاوة على ذلك، تتيح الزراعة الذكية تفعيل العمليات بشكل آلي باستخدام الآلات والخدمات الذكية. هذه الأنظمة تساعد في تسيير الطلب والتسويق بدقة أكثر، استناداً إلى معطيات بيئية كالرطوبة والأسمدة، كما توفر للفلاحين الأدوات اللازمة لاتخاذ قرارات مدروسة وتحقيق نتائج ملموسة في الإنتاج، مع تعزيز فعالية استخدام المدخلات الزراعية.

[1] بن شاعة نادية، حضري دليلة، الزراعة الذكية ومتطلبات تطبيقها لتحقيق استدامة الأمن الغذائي في الدول العربية، مجلة اقتصاديات أفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، المجلد 19، السنة 2023، ص 25.

وفي إطار الالتزامات الدولية المنبثقة عن خطة التنمية المستدامة لعام 2030، تبرز العلاقة التكاملية بين الأمن الغذائي والتغير المناخي كأحد المحاور الأساسية التي تتطلب معالجة شاملة. فقد أكدت منظمة الأمم المتحدة على ضرورة اتخاذ تدابير مستعجلة وفعّالة للتخفيف من آثار التغير المناخي، لا سيما في القطاعات الحيوية كالفلاحة والأمن الغذائي، وذلك عبر اعتماد سياسات واستراتيجيات مرنة ومستدامة. وفي هذا السياق، يُعد ضمان الوصول الشامل والمنصف إلى الغذاء شرطاً جوهرياً لمواجهة تلك التحديات، ويُكرّس الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة هذا المسعى، وذلك من خلال دمج محاور القضاء على الجوع، وتحسين الأغذية، وتحقيق الزراعة المستدامة في إطار واحد منسجم.

من هذا المنطلق، تُمثّل الزراعة الذكية أحد الحلول المبتكرة كونها تتبع تحسين الأداء البيئي والاقتصادي للمنظومات الزراعية، من خلال خفض انبعاثات الغازات، وزيادة قدرة التربة على عزل الكربون، وهو ما أكّد عليه ألكسندر موليرـ المدير العام المساعد لقطاع الموارد الطبيعية لدى منظمة الأغذية والزراعة[1].

وانسجامًا مع هذا النهج، يواصل البنك الدولي دعمه للزراعة الذكية مناخيًا من خلال تمويل برامج ومشاريع في عدد من الدول التي تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي وتقليل الأثر البيئي السلبي. ومن بين هذه المبادرات: برنامج إعادة تنشيط الزراعة والتنمية الريفية الخضراء في الصين، الذي استفاد من قرض قدره 345 مليون دولار أمريكي، ويستهدف مقاطعتي هوبي وهونان بغرض تقليص انبعاث الغازات الدفيئة من أنشطة الزراعة وتربية المواشي، وتعزيز احتجاز الكربون في التربة، واستعادة التنوع البيولوجي، إلى جانب دعم القدرات المؤسسية للإدارات المحلية لدمج البعد البيئي في سياسات التنمية الريفية.

كما تم إطلاق برنامج "تعزيز قدرة نظم الغذاء على الصمود في شرق وجنوب أفريقيا – المرحلة الثالثة " (FSRP)، بتمويل قدره 621 مليون دولار أمريكي، ويشمل كينيا، جزر القمر، ملاوي، والصومال، بهدف تعزيز قدرة الأنظمة الغذائية على التكيف مع التغيرات المناخية، ومجابهة تحديات انعدام الأمن الغذائي، من خلال محاور تشمل دعم الإنتاج الزراعي المستدام والمرن مناخيًا.

[1] قاصدي فايزة، الزراعة الذكية كأداة حتمية لتحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية، مجلة الشروق للعلوم الإنسانية والثقافية، جامعة ابن خلدون، 2021، ص 362.

وفي نفس السياق، تم إطلاق مشروع "الزراعة الشاملة والمرنة في إقليم البنجاب في باكستان"، بتمويل قدره 200 مليون دولار أمريكي، لتحسين إنتاجية المياه الزراعية ودخل المزارعين، بما يحقق منافع مشتركة للتكيف.

وأُطلق أيضًا في الأردن "برنامج تعزيز القدرة على الصمود وتطوير سلاسل القيمة والابتكار في الزراعة"، بتمويل قدره 125 مليون دولار، لدعم الخطة الوطنية للزراعة المستدامة من خلال تمكين 30,000 أسرة زراعية، وتوفير تدريب موجّه وخلق فرص عمل، مع تعزيز مشاركة النساء والشباب واللاجئين في جهود التحول الزراعي الذكي والمستدام[1].

على المستوى العربي، تبرز الحاجة إلى اعتماد الزراعة الذكية في ظل التحديات البيئية التي تواجهها المنطقة، بما في ذلك ندرة الموارد المائية، وتزايد الجفاف والتصحر، والتأثيرات السلبية لتغير المناخ. إلا أن تطبيق هذه المقاربة يصطدم بعدة عوائق، أبرزها ضعف البنية التحتية الرقمية، وقلة المهارات التقنية، وارتفاع التكاليف. وعليه، فإن تطوير سياسات زراعية ذكية يتطلب تعميق التعاون العربي المشترك، وتبادل المعرفة والتجارب، وتكريس الابتكار الرقمي كأداة لتحقيق الأمن الغذائي المستدام.

وفي هذا الإطار، يُعد المنتدى الإقليمي الأول للزراعة الذكية المنعقد في الخرطوم مبادرة رائدة نحو تعزيز التكامل الإقليمي في هذا المجال، وإرساء أسس تعاون عربي–أفريقي فعّال، يُسهم في وضع استراتيجيات مشتركة لمواجهة التحديات الزراعية والغذائية. ورغم بعض التحفظات حول الزراعة الذكية باعتبارها قد تُكرّس التبعية التكنولوجية والاقتصادية، إلا أن المؤشرات تؤكد قدرتها على قيادة ثورة خضراء جديدة، قادرة على تعزيز الأمن الغذائي العالمي والتنمية الزراعية المستدامة[2].

وفي ظلّ التطورات المتسارعة خلال عام 2024، برزت توجهات عالمية داعمة للزراعة الرقمية، إذ أصبح الابتكار التكنولوجي محرّكًا رئيسًا لتحقيق التنمية الاقتصادية في عدد من المناطق، وعلى رأسها آسيا. وقد وفّرت حلول متقدمة، مثل منصة Farmonaut ، إمكانات واسعة في مجال الزراعة الدقيقة، من خلال

[1] مقال بعنوان: الزراعة الذكية مناخيًا، صادر عن البنك الدولي، تاريخ الاطلاع: 24 مايو 2025، الموقع الإلكتروني: https://www.worldbank.org .

[2] زاهر هاشم، الزراعة الذكية: تقنيات المستقبل لتحقيق الأمن الغذائي، صادر عن منتدى آسيا العالمي، بتاريخ 18 مارس 2020، تاريخ الاطلاع: 15 مايو 2025، الموقع الإلكتروني: https://www.awforum.org .

تقديم خدمات تعتمد على الأقمار الصناعية وتحليل البيانات، مما مكّن المزارعين من تحسين الإنتاج، وتقليل التكاليف، وزيادة مردودية الأراضي الزراعية.

وتعكس هذه الابتكارات تحولًا عميقًا في السياسات الزراعية العالمية، قائمًا على الشفافية، والاعتماد على الأدلة العلمية، وتمكين المجتمعات الريفية. كما تُسهم في تعزيز العدالة التقنية بين الدول، وتقليص الفجوة الرقمية، ودعم الاقتصادات الناشئة لتحقيق اندماج فعّال ضمن الأسواق العالمية، بما يتماشى مع مبادئ القانون الدولي التنموي.[1]

قد شهدت اليابان تحولًا نوعيًا في قطاع الزراعة من خلال اعتماد منظومة زراعية ذكية تستند إلى تقنيات رقمية متقدمة، تجمع بين تحليل بيانات الطقس والتربة ونمو المحاصيل، بالإضافة إلى استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لتنفيذ مهام دقيقة. وقد طُوّر نموذج مبتكر للزراعة المائية داخل بيئات مغلقة، استُخدم فيه مصنع سابق لإنتاج الرقائق الإلكترونية لإنتاج البوتاسيوم المخصص لمرضى الكُلى، دون تربة أو ضوء شمس.[2]

وفي الإطار الدولي، برزت الأمم المتحدة، ولا سيما منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي كأطراف رئيسية في دعم تبني الزراعة الذكية مناخيًا، من خلال إطلاق برامج توجيهية وتمويلية تعزز قدرات الدول النامية على التحول إلى أنظمة إنتاج زراعي مستدامة. وقد أطلقت هذه المنظمات مبادرات متعددة، مثل برامج الزراعة الذكية مناخيًا في إفريقيا، ومبادرة المرونة المناخية في النظم الغذائية، بهدف تزويد المزارعين بالمعرفة والأدوات التكنولوجية اللازمة للتكيف مع آثار تغير المناخ، وتنويع مصادر الدخل، وضمان الأمن الغذائي المحلي.[3]

وتُعد الزراعة الذكية اليوم مسارًا واعدًا لإنتاج غذاء آمن ومستدام، يُراعي التوازن بين البيئة والاقتصاد. كما تفتح آفاقًا جديدة لتقليص الفجوة الغذائية وتحقيق التنمية الريفية الشاملة.

---

[1] مقال بعنوان: كيف تساهم التكنولوجيا كابتكارات تعزز التنمية الزراعية في التنمية الاقتصادية 2024، منشور على موقع Farmonaut.com، تاريخ الاطلاع: 16 /2025/05، متاح على الرابط https://farmonaut.com

[2] سياري نوارة، جبلي هدى، "الزراعة الذكية رهان المستقبل نحو تطوير الزراعة وتعزيز الأمن الغذائي، تحديات وآفاق"، مجلة البصائر للبحوث في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، عبد الحميد مهري (الجزائر)، المجلد 2، العدد 1، 2023، ص42.

[3] المرجع نفسه، ص43.

الفرع الثاني: دور بنك البذور العالمي في تحقيق الأمن الغذائي العالمي

يُعد سفالبارد العالمي للبذور، الواقع في جزيرة سبيتسبيرجين ضمن أرخبيل سفالبارد النرويجي، منشأة دولية استراتيجية تهدف إلى حفظ الموارد الوراثية الزراعية وضمان استدامتها في مواجهة التغيرات المناخية والكوارث البيئية والنزاعات المسلحة. وقد أُنشئ هذا البنك عام 2008، بشراكة بين الحكومة النرويجية ومنظمات دولية كالصندوق الاستئماني للتنوع المحصولي ومنظمة الأغذية والزراعة، ويُدار وفق معايير علمية وقانونية دقيقة تعكس التزامات الدول تجاه الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالتنوع البيولوجي والأمن الغذائي العالمي. يتميز الموقع بظروف جيولوجية ومناخية مناسبة تضمن حفظ البذور على المدى الطويل، حيث تُخزن في عبوات مغلقة داخل غرف مبردة تحت درجة تجميد ثابتة، بعد تصنيفها وتوثيق بياناتها بدقة. يُعد سفالبارد بمثابة الضمان الأخير لحماية التنوع الزراعي العالمي، وركيزة قانونية لحماية حقوق الأجيال القادمة، خاصة في ظل التهديدات المتزايدة الناتجة عن الأزمات البيئية والسياسية والعسكرية...[1]

يقع القبو على عمق يُقدّر بـ 122 مترًا داخل جبل في جزيرة نائية بشمالي النرويج، قرب القطب الشمالي، ويحتوي على أكثر من 1.1 مليون عينة من بذور المحاصيل من مختلف دول العالم، مما يجعله بمثابة "قرينة عالمية للطوارئ البيئية والزراعية". وقد تحوّل القبو من مجرد منشأة علمية إلى ركيزة قانونية لحماية حقوق الدول في مواردها الوراثية وضمان استمراريتها للأجيال القادمة في إطار يتسم بالحياد والاستدامة..[2].

تُخزن البذور داخل القبو وفقًا لشروط علمية وتقنية دقيقة، حيث يتم وضعها في حاويات بلاستيكية محكمة الإغلاق، تُرصّ على رفوف معدنية داخل غرفة تخزين خاصة تحافظ على درجة حرارة ثابتة تبلغ −18 درجة مئوية. وتُسهم هذه الدرجة المنخفضة، إلى جانب انخفاض مستويات الأوكسجين، في تقليل النشاط البيولوجي للبذور وتأخير شيخوختها، مما يُطيل فترة صلاحيتها ويُبقيها قابلة للإنبات لعقود طويلة. كما تُعزز طبقة التربة الصقيعية المحيطة بالقبو، المعروفة بـ"permafrost"، من كفاءة نظام التبريد الطبيعي،

[1] كمال بوناب، قبو سفالبارد العالمي للبذور، مجلة العربية لأخلاقيات المياه، مخبر البحث، الأمن في المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر، مخبر البحث، الأمن في منطقة المتوسط جامعة باتنة، الجزائر، 2020، ص65.

[2] مقال بعنوان "قبو سفالبارد العالمي للبذور"، الصادر عن موقع المعرفة، تاريخ الاطلاع: 2023/05/23، الموجود على الموقع الإلكتروني، https://www.maarefa.com

وتوفر حماية إضافية في حال انقطاع التيار الكهربائي، بما يُؤكد استدامة المنشأة ووظيفتها الحيوية في حفظ الأصول الوراثية[1].

بالرغم من تداعيات جائحة كوفيد-19، تم تنفيذ عمليات قبو البذور وعمليات إيداعها وفقًا لما هو مخطط له، حيث شهدت الفترة الممتدة ما بين عامي 2019 و2021 إدخال مجموعة من 965,999 عينة من البذور مقدمة من 71 جهة مودعة، من بينها عدد من المؤسسات البحثية الوطنية والدولية. كما تم خلال هذه الفترة شحن 13 إيداعًا جديدًا من البذور إلى قبو سفالبارد في النرويج، لأغراض الحفظ الاحتياطي طويل الأجل. وبحلول 31 ديسمبر/كانون الأول 2021، بلغ عدد الجهات المودعة في القبو 89 جهة.

وفي عام 2019، قام المركز الوطني للزراعة والغذاء في سلوفاكيا بإيداع 630 عينة، ومعهد تربية النباتات في بولندا 406 عينات، ومركز الموارد الوراثية النباتية الزراعية في السودان 317 عينة.

وفي عام 2020، أودعت سوسيفا وميهاي كريستيا في رومانيا 416 عينة، ومصلحة الأبحاث العلمية الزراعية في لبنان 453 عينة، وحدائق النباتات الملكية في المملكة المتحدة 3 عينات، ومركز جون إينيس في المملكة المتحدة 2,922 عينة، والمعهد الوطني للبحث الزراعي في المغرب 983 عينة، وبيكد وداغان الوطني في كوريا الجنوبية 10 عينات.

أما في عام 2021، فقد أودع معهد بحوث الغابات في لاتفيا 153 عينة، مما يعكس التوسع الدولي. كما شهد عام 2019 سحب المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة "إيكاردا" 24,064 عينة من بنك الجينات السابق في حلب "سوريا."

تعكس هذه العمليات التزامًا عالميًا متزايدًا بحفظ التنوع الوراثي النباتي وضمان استدامته للأجيال القادمة.[2]

يُشار إلى أن قبو سفالبارد يتمتع بقدرة تخزين تصل إلى 4.5 مليون نوع من المحاصيل، حيث يحتوي كل كيس على نحو 500 بذرة في المتوسط، ما يجعل القبو قادرًا نظريًا على تخزين ما يصل إلى 2.5 مليار بذرة.

---

[1] مقال بعنوان "قبو نهاية العالم يتلقى رقمًا قياسيًا من البذور"، الصادر عن موقع العرب بتاريخ 29 فيفري 2024، تاريخ الاطلاع2023/05/23، الموجود على الموقع الإلكتروني: https://www.alarab.com

[2] مجموعة خبراء. تقرير النرويج عن إدارة وتشغيل قبو سفالبارد العالمي للبذور. موقع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمعاهدة الدولية، الدورة التاسعة للجهاز الرئاسي، نيودلهي، الهند، 19-24 سبتمبر 2022، ص. 03.

وفي مايو 2024، احتفظ القبو بأكثر من 1.3 مليون عينة من البذور مصدرها مختلف بلدان العالم، وتشمل هذه الأنواع محاصيل غذائية أساسية من إفريقيا وآسيا، مثل الذرة، القمح، الأرز، الفاصوليا، والذرة الرفيعة، إلى جانب محاصيل أوروبية وأمريكية جنوبية مثل الباذنجان، الخس، والشعير.

يُعد قبو سفالبارد اليوم أكبر وأشمل مجموعة من بذور المحاصيل الغذائية في العالم، ويكمن هدفه الأساسي في حماية أكبر قدر ممكن من التنوع الوراثي، مع الحد من التكرار غير الضروري، وهي عملية تتطلب في بعض الحالات عدة سنوات بسبب الحاجة إلى زيادة كميات البذور أو تجديد حيويتها قبل إرسالها إلى القبو.[1]

في 26 فبراير 2025، أودعت 21 بنكًا جينيًا مجموعة من 13,000 عينة بذور في المخزن العالمي للبذور في سفالبارد، الذي يهدف إلى حفظ التنوع النباتي وضمان الأمن الغذائي. تشمل العينات بذورًا من عدة دول مثل السودان، مالاوي، الفلبين، والبرازيل، وتعكس جهودًا دولية لحماية الموارد الزراعية من النزاعات والكوارث.

تشرف وزارة الزراعة النرويجية على المخزن، وتتولى مؤسسة Statsbygg أعمال البناء والصيانة، بينما تدير NordGen العمليات الفنية وقاعدة البيانات، وتدعم منظمة Crop Trust التمويل المستدام للحفاظ على هذه الموارد.

يشكل هذا الإيداع خطوة مهمة في تأمين وضمان استمرارية الغذاء في ظل التحديات البيئية والسياسية.[2]

واعتبارًا من مارس 2025، بلغ عدد الجهات المودعة التي تحتفظ بعينات من المحاصيل الزراعية في القبو العالمي للبذور 127 جهة مودعة.

وتُبيّن البيانات أن عددًا من أبرز بنوك الجينات الدولية والإقليمية والوطنية قد أودعت أعدادًا كبيرة من العينات، بما يعكس أهمية هذا القبو كمرفق عالمي لحفظ الموارد الوراثية النباتية.

---

[1] "مقال بعنوان قبو سفالبارد العالمي للبذور"، الصادر عن صندوق حفظ المحاصيل (Crop Trust)، تاريخ الاطلاع: 24 /2025/05.على الموقع الإلكتروني: https://www.croptrust.org/translate-goog،

[2] مقال بعنوان إيداع عينات بذور جديدة في المخزن العالمي للبذور في سفالبارد"، مقال صادر عن موقع وزارة الزراعة والتغذية النرويجية ،بتاريخ 26فبراير 2025, تاريخ الاطلاع: 24 /2025/05.على الموقع الإلكتروني: https://www.regards.fr،

ففيما يتعلق بالمؤسسات الدولية، يأتي في مقدمتها المركز الدولي لتحسين الذرة والقمح بعدد 187,083 عينة، يليه المعهد الدولي لأبحاث الأرز بـ133,707 عينات، والمعهد الدولي لأبحاث محاصيل المناطق شبه القاحلة والاستوائية بـ125,963 عينة، ثم المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة بـ121,951 عينة.

بالإضافة إلى مؤسسات دولية أخرى مثل المركز الدولي للزراعة الاستوائية، والمركز العالمي للخضروات، والمعهد الدولي للزراعة الاستوائية، ومركز الأرز في إفريقيا.[1]

الفرع الثالث: أنظمة الإنذار المبكر لتحقيق الأمن الغذائي العالمي

تلعب أنظمة الإنذار المبكر دورًا جوهريًا في الوقاية من الأزمات الغذائية قبل وقوعها، من خلال مراقبة المؤشرات المرتبطة بالإنتاج الزراعي والظروف المناخية. وقد أصبحت هذه الأنظمة من أدوات التدخل الإنساني الأساسية، حيث تساهم في تقليل الخسائر وتسريع الاستجابة لحالات الطوارئ.[2]

وعلى إثر أزمة الغذاء العالمية التي شهدها العالم خلال سبعينيات القرن العشرين، وبناءً على التوصيات الصادرة عن الدورة الخامسة والستين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة المنعقدة في روسيا في مارس 1975، تم إنشاء النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر بشأن الأغذية والزراعة. ويهدف هذا النظام إلى الرصد المستمر لحالة العرض والطلب على الأغذية في جميع أنحاء العالم، إلى جانب إعداد تقارير دورية، وقد اضطلع منذ إنشائه بدور محوري كمصدر رئيسي للمعلومات المتعلقة بإنتاج الأغذية، والأمن الغذائي، والظروف المناخية.[3]

كما يُعد برنامج الأغذية العالمي الذراع التنفيذي للأمم المتحدة في تقديم المساعدات الغذائية، ويضطلع بدور جوهري في الوقاية من الجوع والاستجابة الفورية لحالات الطوارئ المرتبطة بانعدام الأمن الغذائي. وتستند آلية تدخله إلى أنظمة الإنذار المبكر وقوى التدخل السريع، ما يجعله في كثير من الأحيان أول

---

[1] المستودع العالمي لبذور سفالبارد"، مقال صادر عن ويكيبيديا الفرنسية، تاريخ الاطلاع: 25 /2025/05على الموقع الإلكتروني: https://fr.wikipedia.org/wiki/îles_Svalbard،.

[2] تعريف "الإنذار المبكر": مجموعة من أنشطة الرصد وتحليل المعلومات المتعلقة بالمخاطر، تهدف إلى توفير تنبيهات مبكرة تتيح الاستجابة قبل تفاقم الأزمات. يُستخدم هذا المفهوم لتحديد المناطق والفئات السكانية الأكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي.

[3] مقال بعنوان "النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر"، صادر عن منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، تاريخ الاطلاع: 27 /2025/05 على الموقع الإلكتروني: http://www.fao.org،.

المستجيبين في الأزمات الناتجة عن النزاعات المسلحة، والكوارث المناخية، والأوبئة، وغيرها من الأزمات الحادة. وتشير بيانات الأمم المتحدة إلى أن نحو 60٪ من الجياع في العالم يعيشون في مناطق متأثرة بالنزاعات، ما يجعل تقديم المعونة الغذائية لهؤلاء أولوية إنسانية لا تقتصر فقط على الإغاثة.[1]

لا تقتصر الجهود الإنسانية على الإغاثة، بل تمتد لتكون خطوة لتحقيق السلام الدائم، وذلك من خلال سعي البرامج، بالتعاون مع شركائها، إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع بهدف تحقيق الاستقرار. وفي سياق التصدي لتغير المناخ وآثاره على الأمن الغذائي، يضطلع برنامج الأغذية العالمي بتدابير وقائية، مثل التمويل القائم على التوقعات، ما يسمح بتوفير موارد استباقية للمجتمعات البيئية[2].

وتتعاون منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) مع المنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الصحة العالمية ضمن إطار "المنصة الثلاثية" للنظام العالمي للإنذار المبكر، بهدف تعزيز تبادل المعلومات المتعلقة بالأمراض والتنبؤ بالمخاطر الصحية باستخدام نهج "الصحة الواحدة". ومن أبرز الأدوات التي تستخدمها الفاو في هذا الإطار:

- نظام EMPRES–i العالمي، لرصد الأمراض الحيوانية في الدول؛
- تطبيق EMA–i لجمع البيانات الصحية الدورية ميدانياً؛
- أداة RVF DST التي تجمع الخرائط الجغرافية والمعلومات الوبائية لتوقع انتشار حمى الوادي المتصدع[3].

كما تشارك الفاو في مبادرة منظمة الصحة العالمية لمراقبة الأمراض من مصادر مفتوحة، مما يساعد في متابعة التهديدات الصحية المرتبطة بالأغذية والزراعة.

أما على صعيد التحليل والإنذار المبكر، فيصدر "النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر بشأن الأغذية والزراعة" تقارير دورية وتحليلات حول الأوضاع الغذائية والزراعية على الصعيد العالمي، مستندًا إلى مؤشرات متعددة. ويتابع هذا النظام تطورات أسعار السلع الأساسية، وتحركات الأسواق العالمية، مع تقديم

---

[1] مقال بعنوان "نحن نمنع الجوع"، صادر عن برنامج الأغذية العالمي (WFP) تاريخ الاطلاع: 2025/05/27، على الموقع الإلكتروني: http://www.wfp.org،.

[2] مقال بعنوان: "نحن نمنع ونحارب الجوع"، صادر عن برنامج الأغذية العالمي، 2025، تاريخ الاطلاع 2025/05/25على الموقع الإلكتروني: www.wfp.org..

[3] مقال بعنوان: "الإنذار المبكر والمعلومات المتصلة بالأمراض"، صادر عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، تاريخ. الاطلاع 27/05/2025 ، على الموقع الإلكتروني: https://www.fao.org..

تنبؤات قصيرة الأجل بشأن الأسعار، وتقييم مخاطر نقص الأغذية. ويعتمد على شبكة معلومات واسعة تشمل البيانات الإحصائية والتنبؤية، ويستند إلى مصادر حكومية وغير حكومية. كما يراقب العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي العالمي، مثل الطقس، والكوارث، والنزاعات، وأسعار المدخلات الزراعية[1].

إجمالًا مما سبق التطرق إليه في هذا الفصل، نستنتج أن التغيرات المناخية تمثل إحدى أكبر التحديات المعاصرة التي تهدد الأمن الغذائي على مستوى العالم، بما في ذلك تأثيرها المباشر على وفرة الغذاء وجودته، واستقرار سلاسل الإمداد، خصوصًا في المناطق الهشة والأكثر عرضة للمخاطر. وقد برزت الحاجة الماسّة إلى بناء أنظمة زراعية) resilient resilient مرنة) قادرة على التكيّف مع الظروف البيئية الجديدة، والحد من آثار الكوارث الطبيعية وتقلّب المناخ.

وقد تبيّن أن الاستجابة الفاعلة لهذا التحدي لا يمكن أن تتحقق من خلال الجهود الفردية فقط، بل تتطلب تنسيقًا وتعاونًا واسع النطاق بين مختلف الأطراف الفاعلة. فالمنظمات الحكومية، وعلى رأسها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، تضطلع بدور أساسي في توفير الإرشادات الفنية، ودعم الدول النامية في بناء قدراتها المؤسسية، وتطوير السياسات الزراعية والتغذوية المتكاملة. كما أن المنظمات غير الحكومية تساهم بفعالية في إيصال الدعم إلى المجتمعات المحلية، وتنفيذ برامج الإغاثة والتنمية الريفية، ونشر الوعي بأهمية الزراعة المستدامة.

من جهة أخرى، أثبتت التكنولوجيا الزراعية الحديثة قدرتها على إحداث تحول نوعي في سبل الإنتاج والتوزيع، من خلال تطبيقات الذكاء الاصطناعي، والطائرات المسيّرة، والزراعة الدقيقة، والاستفادة من البيانات المناخية في اتخاذ القرارات الزراعية. هذه الابتكارات أصبحت ضرورة وليست رفاهية، إذ إنها تمثل أحد المفاتيح الأساسية لضمان الأمن الغذائي في المستقبل.

وعليه، فإن تحقيق الأمن الغذائي المستدام في ظل التغيرات المناخية يقتضي تبني سياسات مرنة وطويلة الأمد، وتشجيع الابتكار العلمي، وتوسيع الشراكات الدولية، وتفعيل العمل المشترك بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. فالأمن الغذائي لم يعد مجرد مسألة إنتاج، بل قضية تنموية شاملة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالبيئة، والاقتصاد، والعدالة الاجتماعية، وحق الإنسان في الحياة الكريمة.

[1] مقال بعنوان: "النظام العالمي للإنذار المبكر"، صادر عن منظمة الأغذية والزراعة، بتاريخ 13-15 جويلية 2022، تاريخ الاطلاع 27/05/2025: على الموقع الإلكتروني: https://www.fao.org..

الخـــاتمة

يعد تحقيق الأمن الغذائي العالمي أهم الأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها حاليًا، كونه مرتبطًا بالعديد من المجالات، ولما له من تأثير إيجابي ومباشر على الاستقرار الاجتماعي، الاقتصادي والسياسي للدول وشعوبها.

بناءً على ما سبق دراسته والتطرق إليه، نستخلص جملة من النتائج تتمثل في:

يعتبر الأمن الغذائي العالمي من المفاهيم الجوهرية الأساسية ذات الأهمية البالغة ضمن سياسات الدول، حيث تم وضع العديد من التعريفات المختلفة، لكنها اتفقت جميعها أن الأمن الغذائي هو حق لا يمكن التنازل عنه، وهو بموجب كافة المواثيق الدولية، الإقليمية والوطنية.

تتأسس منظومة الأمن الغذائي على أربع ركائز أساسية، تتمثل في: توفير الغذاء، إمكانية الوصول إليه، استقراره بمرور الزمن، وجودة استخدامه في حال توفرها.

وجود العديد من العوائق التي تشكل تحديًا حقيقيًا أمام تحقيق الأمن الغذائي العالمي، أهمها: التغيرات المناخية التي تؤدي للقضاء على المحاصيل الزراعية وتهجير السكان، النزاعات المسلحة المستمرة، واعتماد الدول على الاستيراد، مما يعرقل مسار تحقيق هذا النوع من الأمن.

لمواجهة جملة العوائق والتحديات، بذلت المنظمات الدولية المختصة، وعلى رأسها منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة من خلال برنامج الأغذية العالمي، جهودًا كبيرة عبر إصدار مختلف المواثيق الدولية.

كما كانت هناك مساعٍ حثيثة في إطار اعتماد استراتيجية حالية ومستقبلية، مثل: اعتماد نمط الزراعة الذكية، وإنشاء بنك البذور العالمي.

رغم المجهودات المبذولة عالميًا، إلا أنها لم تحقق النتائج المرجوة منها، والمتمثلة في تحقيق الاكتفاء الغذائي عالميًا، وذلك لأسباب عدة، مثل: ارتفاع معدلات الفقر، زعزعة الاستقرار الأمني، تفشي سوء التغذية والمجاعة في بعض الدول التي تشهد حروبًا ونزاعات مسلحة، وكلها تعود إلى تفضيل الدول تحقيق مصالحها الخاصة على حساب حياة الشعوب.

بناءً على ما ورد من نتائج، قمنا بتقديم مجموعة من التوصيات المتعلقة بموضوع البحث، تكمن في:

وضع آليات رقابية ومساءلة إلزامية، تُلزم الدول بتأمين الغذاء في مختلف الحالات، سواء حالة سلم أو حرب، لمختلف الأشخاص مهما كان اختلافهم، كونه أسمى الحقوق التي نصت عليها مختلف المواثيق الدولية الأساسية الضامنة لحقوق الإنسان، وعدم استعماله كورقة ضغط لتحقيق الأهداف والمصالح.

تطوير وتفعيل آليات التعاون والتنسيق بين المنظمات الدولية، وغير الحكومية، والإقليمية، في محاولة لتحقيق تكامل وفعالية في مجال تقديم الإغاثة وضمان الأمن الغذائي.

تشجيع الاستثمار العالمي في مجال الأبحاث الزراعية المشتركة بين مختلف الدول المتقدمة والنامية، والابتكار التقني لتحقيق الأمن الغذائي المستدام.

دعم جهود السلام العالمي ومنع النزاعات والحروب في المناطق التي تعاني من أزمات غذائية حادة، ومنع التحكم في المساعدات الغذائية بمقابل.

قـــــائمة

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا : المصادر

1-القرآن الكريم

2- مواثيق دولية

أ- إتفاقية حقوق الطفل 1989 .

ب- إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي ، منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة (FAO) روما 1996 .

ت-خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ، سبتمبر 2015 .

3-النصوص القانونية

01. امر رقم 《20،02》 مؤرخ في 30أغسطس 2020يعدل ويتمم القانون رقم 11.18المؤرخفي 2يوليو 2018والمتعلق بالصحة ،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. ، العدد 50 ،30أغسطس2020

ثانيا : المراجع

1 -الكتب

01. إبراهيم العناني ، المنظمات الدولية العالمية ،المطبعة التجارية الحديثة ,القاهرة 1997

02. ابراهيم شلبي اصول التنظيم الدولي ، الدار الجامعية، بيروت 1985

03. اركان كيلان، المنظمات غير الحكومية في العراق ، الطبعة الثانية، دار النشر، بغداد 2023

04. اسماعيل العربي، التعاون الاقتصادي للتنمية في نطاق المنظمات الدولية، مشورات الثقافة، الجزائر 1972

05. آلان جرينجر، التصحر : التهديد والمجابهة، بيروت: المنظمة العربية للترجمة 2007.

06. أمير فرج يوسف ، موسوعة حقوق الانسان طبقا. لأحداث الاتفاقيات والمواثيق والعهود والاعلانات والبروتوكولات الدولية الصادرة عن. الامم المتحدة، دار المطبوعات الجامعية الاسكندرية. 2008

07. بطرس البستاني ، قطر المحيط ، قاموس لغوي ميسر ، مكتبة لبنان ناشرون ، الطبعة الثانية 1995

08. حسين عمر ، المنظمات الدولية، هيئات ووكالات ومنظمات الامم المتحدة ومنظمات التنمية والتعاون الاقتصادي، دار الفمر العربي. للنشر ، القاهرة 1993

09. سالم عبد الكريم اللوزي واخرون، تحديات الامن. الغذائي العربي، الطبعة الاولى: المؤسسات العربية للدراسات والنشر، لبنان، 2008

10. السيد محمد السريتي، الامن الغذائي والتنمية الاقتصادية، دار الجامعية الجديدة للنشر ، الاسكندرية، 2000

11. صباح. العشاوي، المسؤولية الدولية عن حماية البيئة، الطبعة الاولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2010

12. صفاء الدين محمد. عبد الكريم الصافي، حق الانسان في التنمية. الاقتصادية وحمايته. دوليا ، الطبعة. الاولى. منشورات الحلبي الحقوقية بيروت 2009

13. عاطف غيث محمد ، قاموس علم الاجتماع الهيئة المصرية العامة. للكتاب مصر 1997

14. عبد الكريم علوان.، الوسيط في. القانون الدولي العام، دار الثقافة الكتاب الثالث حقوق الانسان 2004 ،

15. عبد الرحمن سيف سردای، إقتصاد الفقر وتوزيع الدخل ، دار الراية للنشؤ والتوزيع، عمان 2015

16. عبد الرزاق مقري، مشكلات التنمية والبيئة في ظل العلاقات الدولية الراهنة، الطبعة الاولى، دار الخلدونية، الجزائر 2008

17. عبد الغفور إبراهيم أحمد، الامن الغذائي، مفهومه، قياسه، متطلباته، دار أمنة للنضر والتوزيع، عمان، 2012

18. عبد القادر رزيق المخامي، الازمة الغذائية العالمية تبعات العولمة الاقتصادية والتكامل الدولي، دار الفجر للنشر ، القاهرة والتوزيع. 2009

19. عبد القادر زريق المخادمي، الانفجار السكاني في. العالم من التحديات العولمة الى الفجوة الرقمية دار الفجر لنشر والتوزيع ,القاهرة2005

20. فاطمة بكدي، رابح حمدي باشا، الامن الغذائي والتنمية المستدامة، مركز الكتاب الاكاديمي عمان 2012

21. فراس عباس البياتب، الانفجار السكانب والتحديات. المجتمعية، غيداؤ للشرق والتوزيع، عمان 2011

22. فراس عباس البياتي، الامن البشري بين الحقيقة والريف، دار غيداء للنشر والتوزيع.، عمان . 2011

23. فطيمة حاجة، إشكالية الفقر دراسة قياسية الجزائر، دار الراية للنشر، عمان 2017

24. لستر بروان، السكان وكوكب الارض، ليلي زيدان ، الجمعية العالمية المعرفة والثقافة العالمية ، القاهرة 1951

25. محمد أحمد الدوري، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجماعية، الجزائر، 1987.

26. محمد السيد عبد السلام، الامن الغذائي الوطني العربي، سلسلة عالم. المعرفة، العدد 230.الكويت، 1998

27. محمد المجدوب التنظيم الدولي، النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة، الطبعة التاسعة، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان 2007

28. محمد رفيق حمداني الامن الغذائي نظرية. تطبيق ، الطبعة الاولى ، دار هومة للطباعة والنشر ، الجزائر 1990

29. محمد سعيد علي زيدان ، التصحر وأثاره. في التنمية البشرية والاقتصادية في سهل. الجفازة، دار أمينة للنشر والتوزيع، 2010

30. محمد صبري محسوب سمير ، البيئة الطبيعية. وتفاعل الانسام معها، دار الفكر العربي، القاهرة. 1996

31. محمد عبد الفتاح القصاص، التصحر ، تدهور الاراضي في المناطق الجافة عالم المعرفة، الكويت، 1999

32. محمد علي الفرا، مشكلة انتاج الغذاء في الوطن العربي، المجلس الوطني للثقافة والادب، الكويت1970

33. محمود شريف البسيوني، محمد السعيد الدقاق، عبد العظيم وزير، حقوق الانسان، الوثائق العالمية والاقليمية، الطبعة الثانية، دار العلم. للملايين، 2001

34. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية. نظريات وسياسات وموضوعات.، طبعة الاولى ، دار وايل. للنشر 2007

35. مقبلي عباد، عباد محمد مخاطر الحفاف والتصحر والظواهر. المصاحبة لهما ، قسم. الجغرافيا كلية الآداب، جامعة الفاتح دار شموع. الثقافية. 2003

36. نادية احمد عمراني، النظام. القانوني للامن الغذائي العالمي بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان 2014.
37. نور الدين علوش ، المنظمات غير الحكومية ورهان حقوق الانسان نموذج المنظمات لحقوق الانسان، دار ناشري للنشر الالكترونية الكويت 2011
38. والترودني. ، اوربا والتخلف في إفريقيا ، تر احمد القصيور وإبراهيم عثمان الكويت 1988
39. يحي ياسين سعود، حقوق الإنسان سيادة الدولة والحماية الدولية، المركز القومي لإلصدرات القانونية ، القاهرة 2016

2 الرسائل والمذكرات الجامعية

أ- اطروحات الدكتوراه

01. خرخاش عفاف، التوسيع العمراني واستغالت الاراضي ضمن مفهوم التنمية المستدامة دراسة حالة مدينة المسيلة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، جامعة قسنطينة معهد تسيير التقنيات العضوية قسم تسيير المدن والتعمير السنة 2021-2022
02. شوقي حفياني، تحديات الامن الغذائي في العالم العربي، دراسة مقارنة الجزائر والمغرب، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة 1 كلية العلوم السياسية، قسم العالقات الدولية، السنة الجامعية. 2022-2023
03. فاطمة بكدي ، إشكالية تحقيق الامن الغذائي في الجزائر من مظور التنمية المستدامة، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم لتسيير، جامعة الجزائر 03.السنة 2013.2012
04. كمال الدين، بن عيسى مشكل العجز ابغذائي واستراتيجية تحقيق الامن الغذائي المستدام في الجزائر، اطروحة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير ، جامعة سطيف، 2019. 2020
05. كمال حوشين: إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الامن الغذائي في الجزائر، أطروحة دكتوراة في العلوم السياسية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2016-2017
06. كينة عبد الحفيظ، سياسات تحقيق الامن الغذائي في الدول العربية النفطية في ظل تقلبات أسعار النفط، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03 ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2022-2020

07. مبروك قويسي، الامن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2008-2018 ،)أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 11 ،السنة2023-2022

08. هبول محمد ,السياسات الزراعية في الجزائر .دراسة تحليلية تقيمية للفقرة(200-2016) أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 11 ،السنة الجامعية2020-2019

ب- مذكرات ماجيستر

01. أمينة بن خزناجي ، دور التكامل الاقتصادي في تحقيق الأمن الغذائي المستدام في دول المغرب العربي، رسالة ماجستير، في الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس 01، 2012.

02. زبيري وهيبة، التهديدات البيئية وإشكالية بناء الامن الغذائي، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في القانون العام تخصص العام، تخصص. حقوق. الانسان. والامن. الانسان، جامعة. سطيف. 1،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، السنة الجامعية 2013-2014

03. ياسين. شكيمة ، الفقر في دول. غرب إفريقيا وآليات مكافحة 1990-2010دراسو تقويميو.، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية 2014

ج- مذكرات ماستر:

01. آمنة جودي ، نوال بودور ، دور القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مذكرة تخرج الاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945 ،قالمة، السنة الجامعية2015-2016

02. أمينة دبابش زندافي، دور المنظمات غير الحكومية الدولية في ترقية الامن الانساني لنيل شهادة مذكرة ماستر ، تخصص قانون دولي ، جامعة محمد خضير بسكرة كلية. الحقوق والعلوم. السياسية ، السنة الجامعية 2020-2021

03. إيمان بن يمينة ، عبد المجيد زرودي ، سياسات التنمية الزراعية ودورها في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر، مذكرة تخرج مقمة الاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم ا لاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة.2015-2016

04. حسني علي، السياسة الزراعية في تحقيق الامن الغذائي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2015 – 2016

05. خير الدين تواتي، الامن الغذائي العالمي الاستراتيجيات والتهديدات، مذكرة نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة 18 ماي 1945 قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2018–2019.

06. روميساء بوخامة ، خلود عبداوي ، الاستراتيجية الجزائر لتحقيق الامن الغذائي والتحديات التي تواجهها، مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة 8 ماي 1945 ،قالمة،، السنة الجامعية2021–2022

07. زهيرة بوعلام ، الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي في الجزائر،) دراسة تحليلية( ]1990–2025]مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي واستشاري، جامعة بلحاج شعيب، عين تيموشنت، السنة الجامعة 2019–2020

08. عائدة فوج الله ، مسعودة بلعقون ، دور الزراعة في تحقيق الأمن الغذائي حالة. الجزائر ، ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم. النشر قسم العلوم الاقتصادية ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادي ،جامعة 8ماي 1945قالمة السنة الجامعية ، 2017_2016

09. مختار بن قارة محمد ، إشكالية الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي في الجزائر ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر ، الطور الثاني ، ميدان علوم اقتصادية والتغيير وعلوم. تجارية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج ، 2021–2022

10. مفتاح غول ، متطلبات تحقيق الأمن الغذائي في ظل الحرب الروسية الأوكرانية، دراسة حالة بعض البلدان العربية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية،2022–2023

11. منير مباركية، ادارة المنظمات. غير الحكومية مطبوعة بيداغوجية موجهة. لطلبة. السنة الاولى ماستر تخصص: ادارة عامة، جامعة باجي مختار عنابة. كلية الحقوق والعلوم. السياسية قسم. العلوم سياسية سنة الجامعية 2023–2024

12. نادية عثماني ، وسهيلة عقال، المنظمات. الدولية غير الحكومية ودورها في تنفيذ القانون الدولي الانساني حالة تطبيقيه عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر، مذكرة ماستر جامعة عبد الرحمان ميرة ، بجاية ، قسم العلوم القانون، 2013-2014
13. نهال مسعودي ، علجية غلاسة ، دور المنظمات غير الحكومية في ترقية وحماية حقوق الانسان. لنيل شهادة ماستر، جامعة محمد. خضير بسكرة كلية. الحقوق والعلوم السياسية 2020-2021
14. نورهان صعانية ، فاطمة الزهراء غراري ، التجارة العالمية والامن الغذائي الروابط والتأثيرات ، دراسة حالة الجزائر، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة 8 ماي1945 ،قالمة، السنة 2022-2023 .

3-المقالات

01. اكرام طيطي ، زينب فريح، الأمن الغذائي العالمي في ظل الحرب الروسية – الأوكرانية، مجلة المحترف لعلوم الرياضة والعلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة البليدة)الجزائر (، المجلد 11 (العدد 02) 2021
02. امال حفناوي ، دراسة واقع الأمن الغذائي المستدام في الجزائر خلال مؤشرات الأمن الغذائي واستدامة الغذاء ،مجلة إضافات اقتصادية ، صادرة. عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة عباس خنشلة ، المجلد 07العدد 02، 2023
03. بن شاعة نادية، حضري دليلة ، الزراعة ومتطلبات. تطبيقها لتحقيق استدامة. الامن الغذائي في الدول. العربية، مجلة اقتصاديات شمال. إفريقيا. ، جامعة. حسيبة. بن بوعلي الشلف.، الجزائر، المجلد. 19العدد 31، 2023
04. جناد مباركة ، إشكالية الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد ، جامعة فرحات عباس –سطيف 1الجزائر. المجلد 14،العدد 1،، 2023
05. جيهان. حسين. سيد. ،رصد وتحليل ظاهرة. الزحف العمراني على. الأراضي باستخدام تقنيات(GEOAI) دراسة حالة مدن. عواصم. المحافظات في النصف. الثاني. من القرن. العشرين. ، مجلة. البحوث. العمرانية الاقليمي والعمراني جامعة القاهرة، المجلد 49،العدد 01 2024،

06. خالد ضوء، العناية الدولية بتحقيق الامن الغذائي والية حمايته، المجلة الجزائر. للدراسات التاريخية والقانونيةجامعة الجزائر 1بن يوسف بن خدة(الجزائر)، مجلد06،العدد 03، 2022

07. خالد. كاظم ابو دوح، دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز الامن الغذائي لدى الاسر الفقيرة في صعيد مصر: دارسة ميدانية في محافظة سوهاج، مجلة كلية الاداب _جامعة بني سوف، العدد 69، 2023

08. رجاء عبد عيسى رائد عبد فهد. السعدون –الأزمات الروسية الاكرانية وتداعياتها على الأمن الغذائي العربي – مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة المجلد 8،العدد 1، 2023

09. زوينة بوفرورة ،المنظمات الدولية. كآلية لتحقيق. الأمن الغذائي في العالم ،مجلة مدارات سياسية ، جامعة الجزائر ، المجلد 07،العدد 1 ،2023

10. عبد الحكيم. حفظ الله. ، عبد. الحليم الحمزة ، الأمن الغذائي والمؤشرات ، دراسة. قياسية. للفترة 1990, 2022,مجلة الدراسات الاقتصادية. والمالية. ، المجلد 17العدد، 2024

11. علواني مبارك، دور المنظمات الدولية المتخصصة والمنظمات غير الحكومية في حماية البيئة. من التلوث، مجلة الفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، العدد 14، 2017

12. علي. شطيبي سناء. جدي. بحرون. ، الأمن. الغذائي والصراعات (الحالة الاكرانية الروسية)مجلة ميرودوت للعلوم. الإنسانية. والاجتماعية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية. ، جامعة 8ماي 1945قالمة ، جامعة باجي مختار عنابة، المجلد 9،، العدد. 1، 2025

13. عيسات. فضيلة ، وزارة. مصطفى، الفجوة الغذائية بين ندرة الموارد وغياب. الحكومة :الدول. العربية نموذجا . مجلة. الاقتصاد. الجديد. ،المجلد 20،العدد 2، 2024

14. فاكية ستفي ، وفوغالي حليمة ،الأمن. الغذائي وإشكالات التوسيع. العمراني على الأراضي. الزراعية في الجزائر ، المجلة الإنسانية للأمن. الإنساني، جامعة سطيف. 02، جامعة. باتنة ،المجلد. 03والعدد 2، 2018

15. قاصدي فايزة ، الزراعة كأدة حتمية لتحقيق الامن الغذائي في الدول العربية ، مجلة الشروق الاوسط للعلوم. الأنسانية والثقافية، جامعة ابن خلدون 2021

16. قرش بن سالم ، إشكالية الأمن الغذائي أثناء أزمات الحرب الروسية أنموذجا ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة التكوين التواصل الجلفة (الجزائر)،المجلد 17،العدد 4، 2024

17. كمال بوناب، قبو سفالبارد العالمي للبذور، مجلة العربية لأخلاقيات المياه، مخبر البحث: الامن في الامن المؤسسة العربي للتربية والعلوم والآدب، مصر، مخبر البحث: الامن في منطقة المتوسط، جامعة باتنة ، الجزائر . 2021

18. محمد مهني وآخرون , دراسة اقتصادي للواردات القمح في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي مجلد 33العدد01سنة 2023

19. موسى بن قاصير. ، خالد. بو منجل. ، أثر. التغيرات المناخي على الأمن الغذائي. العربي ، مجلة الحقوق والعلوم. الانسانية، جامعة. قسنطينة ، المجلد. 15العدد 2، 2022

20. نوارة سياري، هدر جبلي، الزراعة الذكية رهان. المستقبل نحو تطوير الزراعة وتعزيز. الامن الغذائي ، تحديات وافاق ، مجلة البصائر للبحوث في العلوم الاقتصادية عبد الحميد. مهري (الجزائر) المجلد. 2، العدد1. 2023

21. يوسف. بن يزة ، محددات الأمن. الغذائي في المنطقة العربية ، مجلة العلوم. الإنسانية والاجتماعية ، جامعة باتنة المجلد 19العدد 1 ،2018

ثالثا: المراجع الأجنبية:

01. European Union, FAO, UN-Habitat, (united nations human settlements programme),OECD(organisationfor economic co-operation and development) World Bank. (2021). Retrieved from:
02. FAO. (2020). The State of Food Security and Nutrition in the World 2020. Food and Agriculture Organization of the United Nations.
03. 3IFPRI .The war in Ukraine continues to disrupt agrifood sectors. Retrieved from:
04. UNESCO (2023), La FAO et l'UNESCO redoublent d'efforts pour atteindre les objectifs de développement durable. Retrieved from: https://www.unesco.org/em/articles

https://www.theguardian.com/environment/2025/Fed/15/extreme-weather-likely-to-cause-further-food-price-volatility-analyst

05. https://eceuropa.eu/Eurostat/documents/3859598/15348338/KS-02-02-499-En
06. Crayle, D. (2025, February 15). Extreme weather expected to cause food price volatility in 2025 after cost of cocoa and coffee doubles. The Guardian. Retrieved April 20, 2025, from

المواقع الالكترونية:

1. https://fr.wikipedia.org/wiki/Svalbard_Global_Seed_Vault
2. الجيري، رؤوف. (3212). أسباب انخفاض التنمية الاقتصادية. تم نقله إلى موقع .Scribd تم الاطلاع في 11 مايو 3135 من https://scnibdcam
3. رمزي رشا. (11 نوفمبر 2023). مستقبل إفريقيا في ظل التصحر والجفاف. المرصد المصري. تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/05/15، من الموقع الإلكتروني https://ecss.com.eg :
4. زاهر هاشم، "الزراعة الذكية: تقنيات المستقبل لتحقيق الأمن الغذائي"، الصادر عن المنتدى العالمي، بتاريخ 18 مارس 2018، متاح على الموقع الإلكتروني https://www.awforum.org
5. شبكة معلومات الأمن الغذائي والتغذية من أجل الاستجابة للأزمات الغذائية .(CNAFCR) التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية 2023. روما، 2025. تاريخ الاطلاع: 2025/05/05. متاح على الموقع: [https://www.fsnplatform.org/grf
6. الصاوي، نوران. (30 أكتوبر 2022). المشكلة السكانية فهم يهدد مصر بالانفجار... الإحصاء: التعداد وصل 111 مليون نسمة. البوابة نيوز. تاريخ الاطلاع: 2025/05/15، من الموقع الإلكتروني https://m.albawabhnews.com :
7. صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي2024: مطرد لكنه بطيء – القدرة على الصمود في ظل التباعد، واشنطن العاصمة، الموقع الإلكتروني :
https://www.mf.org/ar/publication/weo/issues/2024/04/16/world-economic-outlook
8. عائشة نصاب، إعادة الاعتبار لسكان الأرياف، استدامة الأمن الغذائي، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 23-24 نوفمبر 2014.
9. عربي. الأشرس: كيف أثرت الحروب2024 على حياة الماليين. تاريخ الاطلاع 05/05/2025 موجود علي موقع الالكتروني http://www.tarthati.com
10. عيسي، أحمد. (2025). يصدر تحليلاً جديداً حول الأمن الغذائي والتجارة العالمية. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. موقع أخبار اليوم. تم الاطلاع في 2025/05/25 من : https://akhbare/yom.com

11. كفاية العابدي. تعريف التوسيع العمراني. بتاريخ نوفمبر 2018، تاريخ الاطلاع: 2025/5/13، متاح على الموقع https://mawdoo3.com :

12. مجموعة خبراء. إنقاذ التعزيز العالمي حول أزمات الغذاء عام 2024. منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، 2024. تاريخ الاطلاع: 2025/05/10. متاح على الموقع : https://www.unicefusa.org

13. مجموعة خبراء، "تقرير النرويج عن إدارة وتشغيل قبو سفالبارد العالمي للبذور"، الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) والمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، الدورة التاسعة للجهاز الرئاسي، من 19 إلى 24 سبتمبر/أيلول 2022 موجود على الموقع الإلكتلروني https://openknowledge.org.

14. مجموعة خبراء، 50 عامًا على إنشاء لجنة الأمن الغذائي العالمي، الدورة الثانية الخمسون، صادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، روما إيطاليا، 21- 25 أكتوبر تشرين الأول 2025 موجود على الموقع الإلكتروني https://www.fao.org.

15. مجموعة خبراء، بعنوان: "الإطار الاستراتيجي"، الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الدورة 40، روما، من 3 إلى 8 جويلية 2017 موجود على الموقع الإلكتروني https://www.fao.org.

16. مجموعة خبراء، بعنوان: "تقرير الأداء السنوي لعام 2023"، الصادر عن برنامج الأغذية العالمي، تاريخ الاطلاع: 19/04/2025، موجود على الموقع الإلكتروني https://executiveboard.wfp.org

17. مجموعة خبراء، بعنوان: "نتائج منظمة الأغذية والزراعة وأولوياتها في إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا"، الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة – الإقليمي للشرق الأدنى، الدورة 34، روما، إيطاليا، من 7 إلى 11 ماي 2011 موجود على الموقع الإلكتروني https://www.fao.org.

18. مجموعة خبراء، تحديات الأمن الغذائي العالمي ودوافعه، الدورة الخامسة والسبعون بعد المئة، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مقرها روما – إيطاليا، 29 يوليو – 2 أغسطس 2024، موجودة على الموقع الإلكتروني https://openknowledge.org

19. مجموعة خبراء، حالة الأمن الغذائي في العالم، 2129، منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، تاريخ الاطلاع: 2121/11/21، متاح على http://www.openknowledge.org

20. مجموعة خبراء، حالة الأمن الغذائي في العالم2024، منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، تاريخ الاطلاع: 25/05/2025، متاح على http://www.openknowledge.org

21. مقال بعنوان " الصندوق الدولي للتنمية ، برنامج الاغذية العالمية منظمة الأغذية والزراعة، منظمة الصحة العالمية، ،. بتاريخ 2000 الوجود علي موقع الالكتروني . https://Fao/orgnisation.gov

22. مقال بعنوان "مخاطر تهدد الأمن الغذائي في العالم .. النمو السكاني في المقدمة." الصادر عن منصة أرقام، تاريخ الاطلاع 20/04/2025 https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1780386.

23. مقال بعنوان "أكبر التهديدات لألمن الغذائي العالمي" الصادر عن مارتينا إيجيني بتاريخ 3133/12/31، موجود على الموقع الإلكتروني http://eath-org-translat-goog : تاريخ الاطلاع: 15/5/2025

24. مقال بعنوان "أكبر التهديدات للأمن الغذائي العالمي"، الصادر عن مارتينا إيجيني والمنشور على موقع Earth.org بتاريخ 20/04/2022، ، تاريخ الاطلاع20/04/2025، https://earth.org/global-food-security

25. مقال بعنوان "كيف يهدد التغيير المناخي مستقبل الزراعة والغذاء في الشرق ألأوسط وشمال افريقيا" الصادر عن غرينتس الشرق ألأوسط وشمال افريقيا، بتاريخ 32 جانفي، موجود على الموقع الإلكتروني https://wwwgronpeaceorgtmema/as : تاريخ الاطلاع: 15/5/2025

26. مقال بعنوان "كيف يهدد التغيير المناخي مستقبل الزراعة والغذاء في الشرق ألأوسط وشمال افريقيا" الصادر عن غرينتس الشرق ألأوسط وشمال افريقيا، بتاريخ 32 جانفي، موجود على الموقع الإلكتروني https://wwwgronpeaceorgtmema/as : تاريخ الاطلاع: 15/05/2025

27. مقال بعنوان : الفقر المدقع كنسبة من السكان على مستوى العالم, في إفريقيا العام 2025 حسب البلد الصادر عن موقع statistaالموجود علي الموقع الالكتروني تاريخ الاطلاع4/5/2025 https://www.arab48.com

28. مقال بعنوان التوسيع العمراني، الصادر عن المدونة العربية، "بتاريخ 2025تاريخ الاطلاع، 4/5/2025 "المتاح عبر الرابط.https://blog.ajsrp.com .:مقال بعنوان : الفقر المدقع كنسبة من السكان على مستوى العالم, في إفريقيا العام 2025 حسب البلد الصادر عن موقعstatistaالموجود علي الموقع الالكتروني تاريخ الاطلاع4/5/2025 https://www.arab48.com

29. مقال بعنوان تقرير أممي واحد من بين كل 11 شخصا في العالم عانى من الجوع ، الصادر عن منظمة ألامم المتحدة بتاريخ 2023، تاريخ الإطلاع 06/05/2025، الموجود علي الموقع. الالكتروني https://news.un.org

30. مقال بعنوان, أكثر من مليار شخص في العالم يعانون. الصادر عن موقع العربية، بتاريخ 17 أكتوبر 2024 ,تاريخ الاطلاع23/04/2025الموجود علي موقع الالكتروني https://www.alarabiy.news

31. مقال بعنوان, أكثر من مليار شخص في العالم يعانون. الصادر عن موقع العربية، بتاريخ 17 أكتوبر 2024 ,تاريخ الاطلاع:23/04/2025موجود علي موقع الالكتروني https://www.alarabiy.news

32. مقال بعنوان: "الإغاثة من الجوع والتغذية والمساعدات – بريتانيكا"، الصادر عن برنامج الغذاء العالمي للأمم المتحدة، تاريخ الاطلاع: 19/04/2025، موجود على الموقع الإلكتروني : https://www.britannica.com

33. مقال بعنوان: "الإنذار المبكر والمعلومات المتصلة بالأمراض"، الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة(FAO) ، تاريخ الاطلاع: 27/05/2025، موجود على الموقع الإلكتروني : https://www.fao.org

34. مقال بعنوان: "البرنامج الغذائي العالمي"، الصادر عن ويكيبيديا، بتاريخ 2022، تاريخ الاطلاع: 25/05/2025، موجود على الموقع الإلكتروني https://em.wikipedia.org :

35. مقال بعنوان: "الزراعة مناخيًا"، الصادر عن البنك الدولي، تاريخ الاطلاع: 14/05/2025، موجود على الموقع الإلكتروني https://www.worldbank.org

36. مقال بعنوان: "الشراكات بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظومة الأمم المتحدة"، الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة(FAO) ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 26/05/2025، موجود على الموقع الإلكتروني https://www.fao.org/partnerships/fao-un-system/ar

37. مقال بعنوان: "الشراكات بين منظمة الأغذية والزراعة"، الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة(FAO) ، تاريخ الاطلاع: 19/04/2025.

38. مقال بعنوان: "المقاصد والمؤشرات: دليل حقوق الإنسان والأهداف التنمية المستدامة"، الصادر عن المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان، تاريخ الاطلاع: 05/03/2025، موجود على الموقع الإلكتروني https://humanrgts.dk :

39. مقال بعنوان: "النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر"، الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة(FAO) ، بتاريخ 13–15 سبتمبر 2022، تاريخ الاطلاع: 27/05/2025، موجود على الموقع الإلكترونيhttps://www.fao.org

40. مقال بعنوان: "الهدف 1: القضاء على الفقر – التنمية المستدامة"، الصادر عن منظمة الأمم المتحدة، بتاريخ 2022، تاريخ الاطلاع: 18/04/2025، موجود على الموقع الإلكتروني https://www.un.org

41. مقال بعنوان: "أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر"، الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تاريخ الاطلاع: 04/03/2025، موجود على الموقع الإلكتروني–https://www.org/post

42. مقال بعنوان: "إيداع عينات بذور جديدة في المخزن العالمي للبذور في سفالبارد"، الصادر عن وزارة الزراعة والتغذية النرويجية، بتاريخ 26 فيفري 2025، تاريخ الاطلاع: 24/05/2025، موجود على الموقع الإلكترونيhttps://www.regjeringen.no

43. مقال بعنوان: "فيتنام تستضيف مؤتمر الأمم المتحدة السادس عشر للتجارة والتنمية في أكتوبر 2025"، الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD) ، تاريخ الاطلاع: 07/05/2025، موجود على الموقع الإلكتروني https://unctad.org

44. مقال بعنوان: "كيف تساهم التكنولوجيا و5 ابتكارات في تعزيز التنمية الزراعية في التنمية الاقتصادية" (2024)، الصادر عن موقعFarmonaut.com ، تاريخ الاطلاع: 16/05/2025، موجود على الموقع الإلكترونيhttps://www.farmonaut.com

45. مقال بعنوان: "منتدى الأمم المتحدة للتجارة والتنمية"، الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD) ، تاريخ الاطلاع: 07/05/2025، موجود على الموقع الإلكتروني https://unctad.or

46. مقال بعنوان: "نحن ونحارب الجوع"، الصادر عن برنامج الأغذية العالمي(WFP) ، تاريخ الاطلاع: 27/05/2025، موجود على الموقع الإلكترونيhttps://www.wfp.org

47. مقال بعنون " الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، برنامج الاغذية العالمية منظمة الصحة العالمية، يوسف، مجال الامن الغذائي والتغذية في العالم،2024من اجل القضاء علي الجوع وإنعدام الامن الغذائي صادر عن منظمة ألأغذية والزراعة وبتاريخ 2000الموجود على الموقع الإلكتروني https://gov.organisation/Fao

48. مقال. بعنوان تستمر الحرب في أوكرانيا في تعطيل قطاع الأغذية الزراعية الصادرة عن موقع الدولي لبحوث السياسات الغذائية (IfPRI) بتاريخ 2024،تاريخ الاطلاع 04/05/2025تم الاطلاع في 2025/ منhttps://www.ifpri.org.translat.goog

49. مقديوش، –. (2 أغسطس 2023). بالأرقام... شح الجفاف يهدد ملايين في 3 دول إفريقية. سكاي نيوز عربية. تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/05/15، من الموقع الإلكتروني : https://www.skynewsarabia.com

50. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (2025). مؤشرات منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية. تم استرجاعه في 20 أبريل 2025، من : https://www.fao.org.neufood/deted/Pearce.index.febreary.2025

الفـــــهرس

فهرس المحتويات

مقدمة..... 01

الفصل الاول: الاطار المفاهيمي للأمن الغذائي العالمي 07

المبحث الاول: ماهية الأمن الغذائي العالمي 07

المطلب الاول: مفهوم الامن الغذائي العالمي 07

الفرع الاول: التعريف اللغوي والاصطلاحي للأمن الغذائي العالمي 08

اولا: تعريف الامن الغذائي العالمي لغة 08

ثانيا: تعريف الامن الغذائي العالمي. اصطلاحا 09

الفرع الثاني: التعريف القانوني والمفاهيم المرتبطة بالأمن الغذائي العالمي 09

اولا: تعريف القانوني للأمن الغذائي العالمي اصطلاحا 10

ثانيا: المفاهيم المرتبطة بالأمن الغذائي العالمي 11

المطلب ثاني : اركان ومؤشرات الامن الغذائي العالمي 14

الفرع الاول :اسس مرتكزات الامن الغذائي العالمي 14

اولا: مدة وحدة وكفاءة الامدادات من السلع الغذائية 14

ثانيا: سلامة الغذاء 15

ثالثا: سهولة الحصول علي الغذاء او إتاحة الغذاء 15

رابعا: استقرار المعروض 15

الفرع الثاني: مؤشرات الامن الغذائي العالمي 16

اولا: المؤشرات التقليدية 16

ثانيا: المؤشرات الحديثة 17

المطلب الثالث: مستويات الامن الغذائي العالمي 19

الفرع الاول: مستوى الكفاف 19

الفرع الثاني: المستوى المتوسط 19

الفرع الثالث المستوى المحتمل 20

المبحث الثاني: اوضاع الامن الغذائي العالمي 22

المطلب الاول: مقومات الامن الغذائي العالمي 22

الفرع الاول: الامن المائي 22

الفرع الثاني: الاراضي الصالحة للزراعة 23

الفرع الثالث: الثروة الحيوانية 23

الفرع الرابع: الادارة الرشيدة..... 24

المطلب الثاني: ابعاد الامن الغذائي العالمي..... 25

الفرع الاول: البعد الاقتصادي للأمن الغذائي العالمي..... 25

الفرع الثاني: البعد السياسي والاجتماعي للأمن الغذائي العالمي 26

اولا: البعد السياسي للأمن الغذائي العالمي..... 26

ثانيا: البعد الاجتماعي للأمن الغذائي العالمي..... 28

الفرع الثالث: البعد الصحي الامن الغذائي العالمي 29

المطلب الثالث: حالة انعدام الامن الغذائي العالمي 30

الفرع الأول: انعدام الأمن الغذائي المزمن 30

الفرع الثاني: انعدام الأمن الغذائي الحاد 33

الفصل الثاني: معيقات تحقيق الأمن الغذائي العالمي و الأليات الفعالة لمواجهة أزمة الغذاء .. 36

المبحث الأول: التحديات الرئيسية التي تواجه الأمن الغذائي العالمي 36

المطلب الأول: التهديدات البيئية للأمن الغذائي العالمي 37

الفرع الأول: التغييرات المناخية 37

الفرع الثاني: التصحر 40

المطلب الثاني: التهديدات البشرية للأمن الغذائي العالمي 43

الفرع الأول: الوضع السكاني العالمي 43

الفرع الثاني: التوسيع العمراني 46

المطلب الثالث: التهديدات الإقتصادية للأمن الغذائي العالمي 49

الفرع الأول: العوائق الإقتصادية للأمن الغذائي العالمي..... 49

أولا: الفقر 49

ثانيا: التخلف الاقتصادي..... 53

الفرع الثاني: التهديدات السياسية 56

المبحث الثاني: الآليات والإستراتيجيات المعتمدة لتعزيز الأمن الغذائي العالمي..... 60

المطلب الأول: دور منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في تحقيق الأمن الغذائي العالمي ... 60

الفرع الأول: أهداف منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في تحقيق الأمن الغذائي العالمي 60

أولا: القضاء على الفقر 61

ثانيا: القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي العالمي وسوء التغذية..... 62

ثالثا: الرفع من قدرات مواجهة الكوارث في القطاع الزراعي 63

رابعا: تمكين نظم زراعية وغذائية شاملة وفعالة..... 64

خامسا: تجسيد التنوع البيئي 65

الفرع الثاني: الإجراءات التي اتخذتها منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة لضمان الأمن الغذائي العالمي 66

أولا: برنامج الغذاء العالمي لتحقيق الأمن الغذائي العالمي 66

ثانيا: المؤتمر العالمي للأغذية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية 68
ثالثا: مؤتمر التنمية العالمي للأغذية 72
رابعا: علاقة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية للأمم المتحدة بالأمن الغذائي العالمي 74
الفرع الثالث: تعاون منظمة الأغذية والزراعة مع الوكالات المتحدة في مجال الطوارئ 76
أولا: تعاون منظمة الأغذية والزراعة مع المظمات الدولية المتخصصة 76
ثانيا: تعاون منظمة الأغذية والزراعة مع المنظمات الدولية للتنمية والتجارة ومؤسسات بروتن وودز 78
المطلب الثاني: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تحقيق الأمن الغذائي العالمي..... 83
الفرع الأول: تعريف المنظمات الدولية غير الحكومية..... 83
الفرع الثاني: جهود المنظمات الدولية غير الحكومية في تحقيق الأمن الغذائي العالمي..... 84
المطلب الثالث: دور التكنولوجيا الذكية في تعزيز الأمن الغذائي العالمي 87
الفرع الأول: الزراعة الذكية لتحقيق الأمن الغذائي العالمي 87
الفرع الثاني: دور بنك البذور العالمي لتحقيق الأمن الغذائي العالمي 91
الفرع الثالث: أنظمة الإنذار المبكر لتحقيق الأمن الغذائي العالمي 94
الخاتمة..... 98
قائمة المصادر والمراجع 101
الفهرس..... 119
الملخص 124

الملـــخص

الملخص :

في ظلّ التحولات المتسارعة على المستوى العالمي، أصبح تحقيق الأمن الغذائي العالمي من القضايا المحورية التي تكتسب اهتمامًا متزايدًا على الصعيد الدولي، لا سيما مع تفاقم الأزمات الاقتصادية المتلاحقة، وتصاعد النزاعات المسلحة بين الدول، وتزايد آثار التغيرات المناخية مثل توسيع ثقب الأوزون والتصحر، والتي تؤثر تأثيرًا مباشرًا على الإنتاج الزراعي واستدامة الموارد الطبيعية.

يؤدي هذا التداخل المعقد إلى إضعاف قدرة العديد من الدول، خاصة النامية منها، على تلبية الاحتياجات الغذائية لشعوبها بشكل دائم وكافٍ، مما يسهم في انتشار ظاهرة سوء التغذية التي تهدد صحة الأفراد وتنال من رفاهية المجتمعات. وتكشف البيانات المتاحة عن وجود قصور واضح في فاعلية السياسات المعتمدة على المستوى الدولي، نتيجة لضعف التنسيق والتخطيط طويل الأمد، وهو ما انعكس سلبًا على واقع الأمن الغذائي وسوء التغذية عالميًا.

كما يبرز خلل بنيوي في النظام الغذائي العالمي، يتجسد في التوزيع غير العادل للموارد الزراعية والمالية، إلى جانب اعتماد بعض الدول بشكل مفرط على الاستيراد، مما يجعلها عرضة للتقلبات في الأسواق العالمية ويهدد سيادتها الغذائية.

وفي ضوء هذه التحديات، تتزايد الحاجة الملحة إلى تنفيذ إصلاحات شاملة ترتكز على تعزيز التعاون الدولي، وتطوير أنظمة زراعية مستدامة، وتبني سياسات مرنة تراعي الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة، وذلك بهدف ضمان الأمن الغذائي والحد من سوء التغذية على المستوى العالمي.

Abstract.

In light of the accelerating global transformations, achieving global food security has become a pivotal issue that is gaining increasing international attention—particularly amid successive economic crises, escalating armed conflicts between nations, and the growing impacts of climate change, such as the expansion of the ozone hole and desertification, which directly affect agricultural production and the sustainability of natural resources.

This complex interplay has weakened the ability of many countries—especially developing ones—to meet their populations' nutritional needs in a consistent and sufficient manner, thereby contributing to the widespread phenomenon of malnutrition, which threatens individual health and undermines community well-being. Available data reveal a clear deficiency in the effectiveness of internationally adopted policies, due to weak coordination and long-term planning, which has negatively impacted the state of global food security and nutrition.

Furthermore, there is a structural imbalance in the global food system, reflected in the unequal distribution of agricultural and financial resources, along with the excessive reliance of some countries on imports, rendering them vulnerable to fluctuations in global markets and threatening their food sovereignty.

Given these challenges, there is a growing and urgent need to implement comprehensive reforms centered on enhancing international cooperation, developing sustainable agricultural systems, and adopting flexible policies that take into account the economic and social specificities of each country, with the ultimate aim of ensuring food security and reducing malnutrition globally.